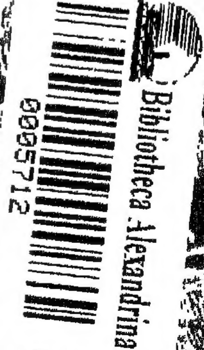


الاقتصاد السياسى للقهر

عبد العزيز عز العرب

تقديم / د. جلال أمين



الاقتصاد السياسي للقهر

بحث في إمكانيات النهضة في مصر

الاقتصاد السياسى للقهر

بحث فى إجهاض إمكانيات النهضة في مصر ، عبد العزيز عز العرب

تقديم : د . جلال أمين

الطبعة الأولى ، ١٩٩٠

غلاف : يوسف شاكر

الناشر : دار المستقبل العربى

٤١ شارع بيروت ، مصر الجديدة ، القاهرة

ج . م . ع . ، تليفون : ٢٩٠٤٧٢٧

رقم الإيداع : ١٦٤٣ / ١٩٩١

الترقيم الدولى : ٥ ــ ٠١٠ ــ ٢٣٩ ــ ٩٧٧ ISBN

الاقتصاد السياسى للقهر

عبد العزيز عز العرب
تقديم / د . جلال أمين



دار المستقبل العربى

إهداء ...

إلى معلمتى الأولى : جدتى الراحلة ...
أول من علمنى حروف القراءة والإمساك بالقلم ،
وأول من شجعنى على أن أنطق بما أرى وأحس .
وإلى جدى الراحل : الراعى الكريم
الذى أعطانى القدوة دائما بأن قيمة المرء فى
تواضعه مع الأكثر احتياجاً لا فى استعلائه عليهم
إلى كليهما : سميحة بهنس وحسين رضوان ..
وفاءاً واعترافاً بأن لعمل المرء قيمة تتجاوز
اللحظة ، بل والعمر بأسره .

(ديسمبر ١٩٩٠)

إعطِ للفأرة سوطاً
تتبختر كالطغاةِ
رَحِم الفأرة مزحومٌ بذئبٍ وبشاةٍ .

(أدونيس — أوراق فى الريح — مقطع رقم ٢٩)

عش ألقاً
وابتكر قصيدة ، وامضِ
زِد سعة الأرضِ .

(أدونيس — أوراق فى الريح — مقطع رقم ٥٩)

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر لكل من ساهم فى إصدار هذا الكتاب بالجهد أو بالرأى أو بالصقل الأكاديمى أو بأى صورة أخرى من صور التأثير .

وعلى امتداد الأعوام ، أثرانى الكثيرون بما انطبع فى كتابتى هنا ، بالرغم من عدم وجود علاقة مباشرة بها ، ويضيق الحيز عن تفصيل ذلك تفصيلاً كاملا .

لحياة النفوس التى اقتربت لى من ذاتى بصمة ثابتة فى إصدارى هذا العمل وفى اختيارات أخرى دقيقة .

وقد أعاننى مباشرة فى القيام بهذا العمل وأمدنى الحماسة لمواصلته حتى إتمامه ثم إصداره بهذه الصورة مساندة متعدد الوجوه لكل من الدكتور / جلال أمين ، الذى قرأ البحث بغرض التقييم وأخذت عنوان الكتاب من تقديمه له ، والدكتور / شوقى العقباوى وسميحة أبو المجد والسيدة / ليلى حمدى وكريم درويش وسليمان سعيد وجورج حبيب ودينا جلال .

وقد وفر لى كلٌ من ولدىّ ، خالد وبهاء ، زمالةً دافئة خلال ساعات طويلة من كتابتى مخطوطة هذا الكتاب وكانا ـــ كعادتهما ـــ مصدر اشراقٍ وثقةٍ وودٍ عظيم . كما قدمت والدتهما بعض العون فى بعض المراحل الأخيرة قبل النشر خلال غيابى عن مصر . كذلك لابد من تسجيل عرفانى لجمالات خضر لما بذلته من سند متصل طيلة كتابتى فى حدود كل ما تستطيعه .

ومع كون الكتابة حصيلة تأثيرات أطراف عدة تتفاعل فى نفس الكاتب ، يظل الكاتب دائما هو المسئول آخر الأمر عما كتب والمتحمل لما فيه من أخطاء أو شطحات .

ديسمبر ١٩٩٠

تقديـم

الاقتصاد السياسى للقهر

بقلم : د . جلال أمين

هذا البحث الممتاز ، هو بحث فيما يمكن أن يسمى « بالاقتصاد السياسى للقهر » . إنه يتكلم عن فترة زمنية محدودة ، هى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ، وفى بلد واحد هو مصر ، ولكنه يرسم صورة شيقة للغاية وتنبض بالحياة ، لما يمكن أن يتعرض له مجتمع سىء الحظ من قهر حكامه والطبقة صاحبة السلطة فيه ، وكيف يؤدى ذلك بالضرورة إلى تعطيل النهضة وسوء الحال .

والقهر الذى تعرض له المجتمع المصرى فى ذلك الوقت ، كما يبين هذا البحث بوضوح بالغ ، لم يكن له أول يُعرف أو آخر يُوصف : من نهب مباشر للأموال من جانب السلطة والطبقة المسيطرة من العثمانيين والمماليك ، إلى مصادرة الأموال بغير حق ، إلى تحصيل جزافى للضريبة ، إلى فرض الرسوم على خدمات وهمية ، والإتاوات مقابل فرض الحماية قسراً ، إلى تسعير تحكمى للسلع ، إلى تحايل فى المقاييس والأوزان إلى تلاعب فى قيمة العملة ، إلى اقتضاء الرشاوى ، إلى الاقتراض القسرى من التجار ، إلى احتكار الطبقة الحاكمة لإنتاج سلعة ، كالملح أو النشاط كصيد الأسماك فى النيل ، إلى إرغام الفلاحين على العمل المجانى فى الأرض على سبيل السخرة ، إلى جلد العاجزين عن دفع ما يطلب منهم .... الخ .

والبحث يبين أيضا كيف يحدث ، فى غمار هذا النهب العام ، أن يقتدى الصغار بالكبار فى ممارسة القهر ، فيبين كيف اقتدى العسكر ورجال الجهاز الإدارى بأمراء البلاد « فكانوا يعتدون على أهلها حينا عند تأخر رواتبهم ، وأحيانا لمجرد الرغبة فى استخلاص المال مع الإطمئنان إلى ضعف جانب من يغيرون عليهم ، وضعف الحماية المكفولة لهم من ذوى الأمر والنهى فى البلاد » .

تذكرت وأنا أقرأ الكتاب ، أن لإبن خلدون فى مقدمته ، كلاما يؤيد النتيجة التى وصل إليها الباحث تأييدا مطلقا . فرجعت إلى ابن خلدون فوجدت فصلا يصلح عنوانه بلا شك لأن يكون عنوانا لهذا البحث نفسه : « فصل فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران » يبدأه ابن خلدون بقوله :

« اعلم أن العدوان على الناس فى أموالهم ذاهب بآمالهم فى تحصيلها واكتسابها ، لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهاباً من أيديهم » .

ها هو ذا باحثنا الشاب يأتى فيعكس كلام ابن خلدون العام والمجرد لحما ودما ، بالوقائع والوثائق المتعلقة بعصر فى أواخر القرن الثامن عشر ، ولكنه يقول لنا فى الواقع كلاما لا يخلوا من عبرة لعصور أخرى أقرب إلينا فى الزمن ، فضلا عن أهميته القصوى فى رأيى ، من الناحية النظرية . فرغم أن البحث ليس بحثا نظريا فإن ما به من مادة يثير على الفور الكثير من الأفكار حول المطروح علينا من نظريات التنمية والتخلف ، ويبرز جوانب كثيرا ما تتجاهلها كتب التنمية ، باقتصار هذه الكتب تارة على الجوانب الفنية البحتة لعملية التنمية ، وتارة بالتركيز على الاعتبارات الاقتصادية دون غيرها ، وإهمال الجوانب الاجتماعية والقانونية والنفسية ، التى قد تؤدى الى تبديد ثروة أكثر البلاد غنىً بالموارد ، وتعطيل نهضة البلاد استعداداً للنهوض .

في الفصل الأخير من البحث ، يشرح الباحث كيف أدى كل هذا القهر إلى تعطيل التنمية والنهضة فى مصر ، وإلى ما يسميه الباحث « بتبعية الطبقة المتوسطة للطبقة الحاكمة » ، الأمر الذى جعل من المحتم ، إذا كان لمصر أن تنهض ، أن يأتى التغيير « من خلال حكومة مركزية قوية تعمل على تجميع الموارد المنهكة للبلاد ، وتوجيهها فى إطار مشروع نهضة محلية عامة » . يقول الباحث هذا عن مصر فى أواخر القرن الثامن عشر وقبيل صعود محمد على إلى الحكم . ولا يسع المرء أن يتساءل : ألا يمكن أن يقال نفس الشيء الآن ؟ .

القاهرة ١٧ نوفمبر ١٩٩٠

جلال أمين

تمهيد

كان هذا البحث فى الأصل مقدما الى قسم الاقتصاد السياسى فى جامعة تورونتو بكندا عام ١٩٧٧ فى ختام الدراسة لدرجة الماجستير . وكان المطلوب فيه دراسة موجزة استيفاء لمتطلبات مادة إطلاع منفردة (Reading Course) مدتها الزمنية فصلان دراسيان (أى ثمانية أشهر) . وتم البحث الأصلى باشراف الأستاذ Andrew Watson (أندرو واطسون) أستاذ التاريخ الاقتصادى بالجامعة . وربما يعلم القارىء أن طبيعة الجهد العلمى المفترض بذله فى مثل هذه الأبحاث أضيق نطاقاً من الجهد المتوقع عند كتابة رسالة علمية موسعة ، وأنه يفترض كذلك أن يكون الناتج البحثى أقل حجماً . وبداخل تلك الحدود ، أخرجنا أصل هذه الدراسة شديدة التواضع .

وبعد حوالى عامين من عودتنا الى القاهرة فى خريف عام ١٩٧٧ ، تم اعداد الفصلين الأخيرين من الدراسة الأصلية للنشر باللغة الانجليزية ضمن عدد من دورية تصدرها الجامعة الأمريكية بالقاهرة(*) وقد جاء ذلك بمحض الصدفة

A. EzzelArab: «Notes on the Political Economy of Eighteenth CEntury Egypt» in **Studies in Egyptian Political Economy** ed.H.M.Thompson, Cairo Papers in Social Science, Volume Two, Monograph Three, Cairo: The American University in Cairo, March 1979.

وبمبادرة كريمة من الأستاذ Herbert Thompson (هربرت طومسون) الذى رأس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة خلال دراستنا للدرجة العلمية الأولى هناك .

ثم اهملنا تلك الدراسة تماماً بعد ذلك نتيجة عدة عوامل ، من بينها ضيق الوقت وقصر الجهد نظراً لأن العمل المصرفى الائتمانى وما يتصل به من كثرة التنقل وطول التفاوض مع جهات متباينة الأدوار والمصالح استنفذ قدراً كبيراً من ذخيرة الوقت والجهد والتركيز ، ولأن وظائف الأبوة استوعبت كثيرا مما تبقى من الوقت ـ فتلك الوظيفة فى تقديرنا شديدة الجسامة فى المرحلة التالية مباشرة لولادة الأبناء وفى مرحلة طفولتهم إذا أردنا البذر لصداقة مبكرة ومتصلة مع الابن أو الابنة وهى مطلب أساسى لاطمئنانهم الى الأب ولفهم الاب لما يعتمل فى نفوس أبنائه فى مراحل لاحقة من العمر .

ثم لابد أيضا من الاعتراف بتشككنا فى قيمة هذه الدراسة بالتحديد واضافتها العلمية وفى كفاءتنا البحثية عموما ، بل وتشككنا فى جدوى وتأثير جهود البحث العلمى المبذولة فى مصر فى فترة سياسية مظلمة اختفت فيها الحماسة الوطنية وهيمنت قيم المصلحة والكسب الخاص وتحلل ما عداها من قيم تستنفر فينا الاستجابة الفاهمة المتجردة للتحديات التى تواجه بلادنا والتى يرتبط مصيرنا افراداً ومجتمعاً بها .

وبعد فترة من الانقطاع الطويل عن البحث ، وعقب مناقشات مستفيضة مع عدة أطراف نعتز بها ، وبعد تغير طفيف فى ظروفنا ، واتتنا الفرصة لامتحان القيمة والاضافة البحثية لهذه الدراسة بالتحديد والقدرة على الكتابة عموما ، وكذلك لمحاولة توصيل ثمرة جهدنا العلمى السابق على تواضعها . وساعد عدم انشغالنا فى عمل وظيفى لبضعة أسابيع خلال شهرى أغسطس وسبتمبر

الماضيين فتوفرنا على إعادة كتابة البحث الأصلى واخراجه فى الصورة التى نعرضها هنا ، واستمررنا فى القيام على ذلك بانتظام ، تباطأ بعد سفرنا لتولى عمل مصرفى جديد فى دولة البحرين حتى فرغنا من إعادة القراءة والتصحيح فى الأسبوع الأول من ديسمبر خلال عودة وجيزة للقاهرة اضطرنا إليها رحيل والدنا المفاجىء ، فأحاطت ظروف ذلك الحدث المؤثر بالكلمات الأخيرة التى كتبناها هنا .

ونأمل ان نكون قد افلحنا فى عرض وتدعيم بعض مايمكن تعميمه من دروس تاريخية ، وعلى الأخص التأكيد على التأثير السلبى للحكم العسكرى على النضج والتركيب الطبقى ، فتوظيف الجهاز الحاكم لأداة القهر للسيطرة على إدارة أدوات الانتاج وعلى توزيع واستخدام الناتج القومى (وهو ما نقصده هنا بالحكم العسكرى المطلق دون ان نشترط ارتداء الحكام للسترة العسكرية بصورة سافرة) تتمخض عن توجيه موارد البلاد لخدمة مصالح ضيقة خاصة بالشريحة المسيطرة من الطبقة الحاكمة ، ولإضفاء شرعية مصطنعة على النظام القائم ، يستجديها الحاكم من التقاليد الدينية أو الأعراف الأخرى السائدة ، وبصدق ذلك سواء وجهت الأمور شرذمة عسكرية غير مترابطة ـ كما حدث اخر ايام الحكم العثمانى والتى نلمسها بالتحليل هنا ـ أو سيطرت عليها حكومة مركزية قوية ـ مثلما الحال أيام محمد على التى لانتطرق اليها بالبحث هنا ـ وفى كل الأحوال يسفر ذلك النظام عن استيعاب فوائض البلاد وتعبئتها إما للدفاع عن البقاء ذاته مثلما كان الحال ايام المماليك ، وحين يتغلب الدافع عاجل المدى على ماعداه فتنهك موارد البلاد بما تتعرض له من امتصاص دون صيانة أو إضافة (أى دون إنفاق استثمارى ولانمو) ، وإما لخدمة رؤية ذاتية أو طموح جامح للحاكم فتعبأ موارد البلاد فى بناء ادارى واجتماعى دون ما اساس طبقى متين لتلك الرؤية أو ذلك الطموح ، فينهار أساس البناء مع انهيار طموح الحاكم

وتوجهاته .

وهناك محددان لابد من الاعتراف بهما والاعتذار عنهما . فقد قام البحث المحتوى بين دفتى هذا الكتاب على الدراسة الأصلية التى قمنا بها منذ عشر سنوات من حيث الجهد البحثى (أى من حيث نطاق وأوجه استخدام المصادر والبيانات) فلم نعد مرة أخرى الى تلك المصادر للاستزادة منها أو الى مصادر أخرى إضافية ، اللهم إلا إذا استثنينا الرجوع أحياناً للتذكير أو التأكد أو الاستيضاح من نقطة أو أخرى متضمنة فى الدراسة الأصلية ، أو لنقل النص العربى لفقرات اقتطفناها من قبل وظهرت فى الدراسة الأصلية مترجمة الى الانجليزية . ومع عدم قيام هذا البحث على جهد بحثى جديد ، الا أننا كنا نجد فى خضم الكتابة تفسيراً مغايراً فى بعض الأحيان لما قدمناه فى بعض أجزاء الدراسة الأصلية ، وقمنا فى تلك الأحيان بإعادة كتابة تلك الأجزاء ، وذلك دون اشارة أو تنويه بما أجريناه من تعديل ، باعتبار أننا لانزعم هنا تقديم ترجمة لتلك الدراسة أو الدفاع عن وجهات نظر مثبتة بها .

وقد فضلنا إخراج البحث فى الصورة الحالية آملين ان يجد فيه بعض القراء الفائدة ، وان نتعلم نحن من تعليق من يقرأونه وتتسع صدورهم للتعليق عليه من أهل الرأى أو التخصص أو القراء فى عمومهم ، على أن ننظر فيما يثيره من انطباع لدى أصحاب الرأى والمهتمين ، ثم نعود اليه مرة أخرى إذا شعرنا أن لجهدنا البحثى قيمة فى الاضافة الى المجالات الحيوية المتصلة بوطننا مصر .

نأمل أن نكون قد وفقنا فى مس وإثارة بعض ما يستأهل البحث العلمى من نقاط متصلة بتلك الفترة الدقيقة فى منعطف التاريخ المصرى ، وأن يكون

بحثنا هذا جديراً بالتطلع الى الاندراج ضمن المجهودات العلمية الساعية الى تأريخ وتفسير علمي للمسار المصرى ، والى توظيف البحث التاريخى كأداة لفهم الواقع الذى نعاصر أحداثه فى مصر .

كما نأمل أن يكون البحث المتضمن هنا فاتحة أبحاث نوالى فيها قراءة الاقتصاد السياسي للمجتمع المصرى الحديث فى العهود اللاحقة ، والا يحول دون ذلك ضيق الوقت وضغوط العمل وعلاقات الأسرة وخلاف ذلك من أمور .

مصر الجديدة فى ديسمبر ١٩٨٨

تقديم الدراسة

أولا : منهج الدراسة :

الإقتصاد السياسى ودراسة أصول المجتمع المصرى الحديث :

هذا بحث فى الاقتصاد السياسى لمصر فى القرن الثامن عشر . ونقصد بتعبير « الاقتصاد السياسى » منهجاً يقوم على دراسة كيف تفاعلت العوامل الاقتصادية والسياسية السائدة فأفرزت المجتمع المصرى بصورته التى نراها عليه فى الفترة موضع البحث ـ أو بالأحرى دراسة القوى التى سيطرت على أدوات الانتاج ومصادر الثروة وما وضعته تلك القوى من نظام سياسى يكفل استمرار هذه السيطرة وتعظيمها ، وما اختصت به من ممارسات فى ظل ذلك النظام السياسى،ثم ماأفرزته تلك النظم والممارسات من درجة تقدم فى فنون الانتاج ومن درجة الفهم والابتكار فى التعامل مع الموارد الطبيعية للثروة ، وكذلك ما أفرزته من أوضاع ميزت تركيب وامكانيات وطموحات الطبقات المصرية وقتها : ونستنبط من ذلك ما يعيننا على فهم المسار التاريخى للمجتمع المصرى وقتها،والحركة التاريخية التى تعتمل فيه على وجه العموم منذ ذلك الحين منهج الاقتصاد السياسى ، إذن ، يرى فى المجتمع القائم كلا غير قابل للتجزئة ،

لايستقيم تصنيف أحواله إلى أحوال اقتصادية تارة ، واجتماعية تارة أخرى ، وسياسية تارة ثالثة ، وإفراد دراسات مستقلة لكل من تلك التصنيفات ، فكلها فى الحقيقة أحوال ظاهرية لمجتمع واحد تتفاعل فيما بينها فتؤثر مجتمعة على متانته أو تداعيه . فإذا رأى البعض أن ذلك التصنيف ييسر من دراسة جانب معين من جوانب الحياة فى مجتمع ما فعيبه أن الدراسة الناتجة عنه تظل مقتصرة على رصد الظواهر المدروسة فحسب ، وتقف دون تفسير العوامل التى أوجدتها ، أو الأحوال العامة المترتبة عليها ، فتظل أقرب إلى السرد دون تحليل أو تفسير للمسار التاريخى الذى يتخذه مجتمع ما صعوداً أو هبوطاً ، وتفوقاً على المجتمعات المعاصرة أو انكساراً أمامها .

أما سبب اختيارنا للقرن الثامن عشر ، فلأن نهاية ذلك القرن شهدت حدثين تاريخيين متلاحقين يشكلان منعطفاً فى المسار التاريخى لمصر ، ويصلحان نقطة بدء لدراسة أصول المجتمع المصرى الحديث :

الحدث الأول الاصطدام بالحملة الفرنسية البونابرتية (١٧٩٨ - ١٨٠١) ، و« الاصطدام » هنا يتضمن نزالا عسكرياً ومواجهة حضارية شاملة تتفاعل خلاله قوى متصارعة فتستخدم أدوات صراع مأخوذة من أساليب انتاج وتنظيم تتفاوت فى درجة تطورها ، كما تتفاوت فى خلفياتها العامة ، لذلك فلحظات الاصطدام وتداعياتها هى أقرب الى التلخيص التاريخى فى لحظة محددة للاقتصاد السياسى للمجتمعات المتصادمة .

واما الحدث الثانى فصعود محمد على إلى سدنة الحكم . واهتمامنا هنا ليس بصعود شخص محمد علي فى حد ذاته ، أو بما امتلك من حذق سياسى وميكيافيلية مكنته من التعرف على القوى التى يمكن أن يرتكز إليها فى الصعود الى السلطة من حيث بدأ حياته فى الحامية العثمانية،وإنما قضيتنا البحث فى

الأجواء التى جعلت ذلك الصعود أمراً ممكناً .

ومن ذلك الحدث الثانى جاءت قضية هذا البحث عند بدئنا فيه .

ثانيا : قضية البحث :

إخفاق الطبقة الوسطى المصرية بعد انسحاب الحملة

حين شرعنا فى هذه الدراسة ، كانت قضيتنا البحث فى أسباب اخفاق المجتمع المصرى فى إفراز طبقة أهلية تتبوأ الحكم بعد انسحاب الحملة الفرنسية من مصر فى مطلع القرن التاسع عشر (عام ١٨٠١) ، وبعد ان انهار الجهاز الحاكم الأجنبى ونظام الحكم العثمانى المملوكى القديم عند قدوم تلك الحملة فى نهاية القرن الثامن عشر (عام ١٧٩٨) .

وقد اتجهنا فى بدء الأمر الى أن نركز بحثنا فى دراسة هيكل تركيب الطبقة المتوسطة المصرية ودورها الاقتصادى فى ذلك الوقت ، لميلنا الى الاعتقاد أن بعض شرائحها تكون نظرياً أكثر شرائح المجتمع طموحاً الى وضع أسس نظام اجتماعى بديل ، وأن ذلك كان يمكن أن يكون حافزاً لها على انتزاع نظام الحكم لنفسها وقتها ، بدلا من تسليم مقاليد الأمور الى حاكم أجنبى آخر (محمد على) فى أعقاب — بل وبالرغم من — نجاح أقطاب بعض شرائح تلك الطبقة فى الاطاحة بالرمز الهش للحكم العثمانى فى عام ١٨٠٥ . وقد تصورنا أنه يمكن لنا الوقوف على مدى ما كان يتوفر للطبقة المتوسطة المصرية من حوافز الاستقلال بنظام اجتماعى جديد ومن امكانيات لبنائه ، اذا ما قمنا بتحليل الدور الاقتصادى الذى أدته تلك الطبقة فى ظل النظام الاجتماعى القديم والأساس المادى لذلك الدور . كنا نأمل أن يقودنا ذلك التحليل الى الوقوف على أوجه النقص أو الضعف فى تركيب ودور الطبقة المتوسطة المصرية آنذاك التى جعلتها

بادية الاعتماد على الدور الذى أدته فى ظل النظام القديم والاكتفاء به ، وجعلتها أيضاً تبدو بتنصيبها لمحمد على وكأنها تأمل فى تكريس ذلك الدور فى ظل حاكم آملت أن يكون أكثر قدرة على توفير الاستقرار والتخفيف من الغلواء، والفوضى والعشوائية التى اتصفت بها ادارة الجهاز الحاكم للأمور وقت دخول الحملة الفرنسية مصر .

بيد أن المراجع التى توفرت لنا لم تحتو على مادة كافية لنهج سبيل هذا التحليل ، إذ تركزت فى نواح تتعلق بالجهاز الحاكم والادارة الاقتصادية العامة والمجتمع المصرى فى عمومه ، مما اضطرنا الى تعديل كيفية تناولنا لقضية البحث ، فاخترنا ان نتناول بالبحث نظم توزيع الثروة فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعية ، آملين أن يقودنا ذلك الى فهم أفضل للقضية المثارة فى صدر هذه المقدمة وان تركنا دون نظرة متعمقة فى جذور ودور الطبقة المتوسطة بالتحديد .

ثالثا : فصول الدراسة :

والخطوة الأولى فى دراستنا الموجزة هذه محاولة تحديد الأساس أو بالأحرى التبرير النظرى الذى قامت عليه قواعد توزيع الثروة فى مصر ، وما تضمنه ذلك التبرير من تحديد لحقوق ملكية ثروات البلاد وحقوق الانتفاع بها . ثم ننتقل فى الفصل الثانى الى توضيح كيف انطبع ذلك فى تقسيم ادارى مركزى للمصادر الأساسية للثروة ، وفى نظام ضريبى يقوم على توظيف أدوات القهر لاعادة توزيع الثروة لصالح الطبقة الحاكمة ولصالح معاونيها التنفيذيين . ونقوم فى الفصل الثالث بتحليل جذور وانماط السلوك الاقتصادى لأمراء المماليك ، تلك الشريحة من الطبقة الحاكمة التى سيطرت على أدوات القهر والادارة العامة

ومصادر الثروة فى أواخر القرن الثامن عشر ، والتى أثرت أنماط سلوكها على مقدرات البلاد تأثيراً شديداً . ونختتم الدراسة بفصل رابع نحاول فيه تجميع العوامل الرئيسية المتأصلة فى كل من نظم توزيع الثروة وسياسات الطبقة الحاكمة لنوضح تأثير الأمرين معاً على أحوال القاعدة المادية للانتاج فى مصر ، سواء منها العناصر الطبيعية أو الطاقات البشرية ، ودلالات ذلك التأثير بالنسبة لآفاق التغيير الاجتماعى فى مصر وقتها . ونستنبط من التحليل بعض الاجتهادات التى نوضحها فى خاتمة قصيرة نعود فيها الى طرح التساؤل الرئيسى وراء هذا البحث ، ونعنى به أسباب اخفاق المجتمع المصرى فى فرز بديل يملأ الفراغ السياسى الذى تركته الحملة الفرنسية عند رحيلها فى عام ١٨٠١ م .

وقد قام كثير من تحليلنا للعناصر المطروحة فى الفقرة السابقة على هيكل تحليلى للايرادات العامة وللانفاق ، أفردنا له ملحقا منفصلا فى ختام الدراسة .

رابعا : أوجه قصور رئيسية :

ولابد لنا من الاعتراف بما نشعر به من أوجه قصور مؤثرة فى بحثنا هذا ، تجعلنا نرجو أن تعامل نتائجه كمجرد اجتهادات أولية ، وذلك مع تسليمنا بأن القارىء قد يجد نواحي قصور متعددة أخرى أخفقنا نحن فى ادراكها . ولعله يمكن تلخيص تلك الأوجه فى ثلاثة اعتبارات رئيسية :

الاعتبار الأول عدم شمول البحث واقتصار نطاق التحليل المتضمن فيه على بعض النقاط المحددة التى نعنى بذكرها فى صدر كل فصل من فصوله غالباً أو فيما يلى تلك الفصول من هوامش فى أحيان قليلة[١] . ونحن نشعر بالتأكيد بأن الحاجة قائمة الى مزيد من التحليل لنقاط غير متضمنة هنا ربما يؤدى الى تعديل فيما توصلنا اليه من نتائج واستخلاصات .

والاعتبار الثانى قلة المراجع المستخدمة هنا وعلى الأخص المصادر الأولية واحتياجنا الماس الى مزيد من البحث والتدقيق فى وثائق ومستندات ومراجع الفترة موضع الدراسة حتى بالنسبة لتلك المصادر التى استعنا بأجزاء منها ، ونوضح فى الفقرات التالية أوجه استخدامنا للمراجع الأساسية التى اعتمدنا عليها . وقد حال دون استفادتنا من بعض المراجع الهامة التى كانت متوفرة فى تورونتو ، حيث عملنا فى هذا البحث ، عدم المامنا بأى لغة أجنبية سوى الانجليزية ، وبذلك انغلق علينا الاطلاع على مرجعين هامين باللغة الفرنسية هما كتاب وصف مصر Description de L'Egypte الذى وضعه علماء الحملة الفرنسية فى عدة أجزاء ، وكتاب الأستاذ اندريه ريمون Artisans et Commercants au Caire au XVIII Siecle (الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر) [٢] ولم تكن المكتبة العربية قد أثريت بعد بالجهد الضخم الذى بذله الأستاذ زهير الشايب فى ترجمة العمل الثانى بأكمله وأجزاء كثيرة من العمل الأول .

أما الاعتبار الثالث فهو اهتمامنا بالبحث فى لحظة تاريخية معينة بصفة أساسية ، ونعنى بها لحظة قدوم الحملة الفرنسية الى مصر ، دون الرجوع الى ماسبق ذلك من تاريخ الا بالقدر الذى شعرنا أنه يمدنا بفهم أساسى لجذور وأصول بعض ما مسته دراستنا من الظواهر السائدة وقتها . ومع ذلك ، فالأرجح أن يكون ذلك الفهم الأساسى غير مكتمل بسبب ضحالة خلفيتنا التاريخية عند الشروع فى هذا البحث ، وإن كنا نرجو الا يكون التوفيق قد جانبنا كلية بسبب ذلك .

خامسا : المراجع الرئيسية :

ولقد استقينا المادة التى تتضمنها دراستنا هذه من أربعة مصادر أولية ومن عمل رئيسى لباحث كبير معاصر .

كان أول مصادرنا تاريخ الجبرتى الصادر بعنوان « عجائب الاثار فى التراجم والأخبار » ، والذى يعتبر تسجيلا رئيسياً للفترة موضع الدراسة ، وهى فترة عاصر الجبرتى أحداثها ، وان احتوى ذلك العمل أيضاً على تسجيل لفترات أسبق ، ذكر الجبرتى أنه جمع المعلومات الخاصة بها من صدور الأقدمين ومن صلب المراجع القديمة .

كان الجبرتى(٣) أحد أعيان المصريين ، انتقلت اليه أغلب ثروته عن طريق الميراث من أبيه ، فمكنه ذلك من تكريس وقته للاطلاع والدراسة، كما مكنه من التوفر على تأريخه حين بدأ كتابته . وكان الجبرتى قريباً من الطبقة الحاكمة بفضل خلفيته الدينية ، فتمكن من نقل معلومات وافية عن الأمراء والمماليك المختلفين ، وكذلك عن المظاهر التى توشى بما داخل تلك الطبقة من تناقض وصراع . كذلك كان قريباً من علماء الدين والتجار المصريين لانتمائه الى نفس طبقتهم . ونلاحظ أن كتابة الجبرتى تصبغها خلفيتها الدينية وقبوله للعرف السائد فى عمومه ولممارسات النظام الاجتماعى القائم وقتها طالما ظلت فى حدود ذلك العرف ، وهو موقف محافظ سنرى فيما بعد أنه صفة مميزة للطبقة المتوسطة المصرية وقتها . ويتضمن عجائب الآثار سيرة عدد ضخم من الأمراء والعلماء وبعض التجار والأعيان . ولقد تزودنا من هذا المرجع فى اتجاهين أساسيين ، أولهما التعرف على بعض مظاهر الحياة اليومية فى مصر آنذاك بصفة عامة ، وثانيهما الارتكان الى مابه من معلومات عند مناقشة قضايا بعينها مثل دور العلماء ، والاستنزاف المتواصل لموارد البلاد بسبب ما سادها من معارك

ومظاهر اغتصاب ، وكذلك للنظر فى أصول الأمراء وفى السلوك الاقتصادى للحكام ، الى آخر ذلك من أمور يسهل استنباط أغلبها من خلال متابعة السير ومظاهر الحياة اليومية المتضمنة فى ذلك المرجع القيم .

بيد أن هناك نواحى أخرى ضرورية لبحثنا لكن طبيعتها خرجت بها عن نطاق ذلك المرجع ، ومن ضمنها مثلًا الاحتياج الى معلومات متكاملة عن آليات تحصيل وتوزيع الثروة فى مصر،والى بيانات كاملة عن الضرائب المحصلة فى السنوات المختلفة . وفى تلك النواحى ، حصلنا من عجائب الآثار على مادة متناثرة استخدمناها لمراجعة وتأكيد ما حصلنا عليه من معلومات من مراجع أخرى .

أما المرجع الثانى فكان التقرير المقدم فى ١٢١٦ هـ/١٨٠١ م إلى استيف (M.R.X. Esteve) ، مدير المالية (المصرية) إبان الحملة الفرنسية ، من حسين أفندى الروزنامجى(٤) . وقد حقق ذلك التقرير وأعد للنشر مرتين وبلغتين ، المرة الأولى باللغة العربية بواسطة الأستاذ/ شفيق غربال وتلتها مرة ثانية باللغة الانجليزية بواسطة ستانفورد شو (Stanford Shaw) . وقد استخدمنا هنا الترجمة الثانية التى نشرت بعنوان Egypt in the Age of the French Revolution والذى يمكن ترجمته الى (مصر فى عصر الثورة الفرنسية) ويختلف تحقيق شو لتلك الوثيقة عن تحقيق غربال فى بعض المواقع وفقا لما أورده شو من ملاحظات أوضح فيها تلك الاختلافات ضمن هوامش ألحقها بتحقيقه .

ويستمد تقرير حسين أفندى أهميته من اعتبارين رئيسيين ، أولهما كونه يحتوى وصفاً مفصلا متكاملا للتنظيم المالى والادارى للخزانة المصرية فى ذلك الوقت ، وثانيهما كون مقدمه واحدا من الشخصيات الرئيسية فى الهرم الادارى

المصرى أو بتعبير آخر فى البيروقراطية المصرية وقتها مما كان يجعله عليماً ببواطن الأمور بحكم وظيفته . ويأتى تقرير حسين أفندى فى ستة عشر باباً ، وقد استخدمناه كأساس لمناقشة العناصر المتصلة بتنظيم الخزانة المصرية وبسيطرتها على مصادر الثروة فى مصر ، وكذلك العناصر المتصلة باتجاهات توزيع الدخل ، وعناصر أخرى مرتبطة بهيكل النظام الادارى ، ووجدنا التقرير ذاته والتعليقات الغنية التى ألحقها ستانفورد شو به عظيمى الفائدة فى تلك النواحى كلها . ولكن فائدته قلل من شأنها أمران : الأول نزوع التقرير الى إخفاء بعض السمات الاستغلالية للعلاقات التى يكرسها النظام السائد وقتها وذلك بسبب أن التقرير مقدم من واحد من أركان ذلك النظام المتحيزين له والمستفيدين منه ، وتظهر تلك النزعة أو ذلك التحيز بصفة عامة فى الأجزاء التى تتناول حقوق جباة الضرائب وواجب إطاعة السلطان ، فنجد مقدم التقرير يسوق فى تلك الأجزاء تبريرات اعتذارية للنظام السائد مشوبة بصبغة دينية شديدة . أما الأمر الثانى الذى يقلل من عظم الفائدة المرجعية لذلك التقرير فيتمثل فى كونه لايحتوى على بيانات توضح دخل الخزانة وانفاقها الا فى سنوات معدودة ، وذلك فضلا عن أن المحقق يتشكك فى بعض الأحوال فى دقة بعض الأرقام المتضمنة بالتقرير ، ويؤسس تشككه ذلك على تناقض تلك الأرقام مع تقديرات مختلفة يصل اليها ويبرهن على صحتها باستخدام مراجع أخرى .

أما المرجع الثالث فتقرير وصفى مرفوع من أحمد الجزار ، الباشا أو الوالى على سوريا ، الى الباب العالى (السلطان) تلبية لطلبه . وكان الغرض من التقرير المساعدة فى التخطيط لحملة عسكرية على مصر لقمع أمراء المماليك تأديبا لهم واعادة لنصيب السلطان من الايرادات العامة الى ما كان عليه من قبل . وقد تمت تلك الحملة بنجاح فى عام ١٢٠٠ هـ/ ١٧٨٦ م ، واتبعت بدقة توصيات ذلك التقرير . وندين بفضل الاستفادة من ذلك التقرير إلى

ستانفورد شو مرة أخرى ، الذى حققه وقدمه مترجماً من اللغة التركية تحت عنوان Ottoman Egypt in the Eighteenth Century ويمكن ترجمة العنوان الى (مصر العثمانية فى القرن الثامن عشر) . ويسعى التقرير الى وصف التركيب الداخلى للمماليك وموقف طوائف الشعب المختلفة منهم ، وقد وجدنا ذلك مرجعاً مفيداً فيما يتعلق بتحليل الطبقة الحاكمة من حيث أصولها والأساس المادى لقوتها ودورها الاقتصادى وسيطرتها على موارد البلاد . غير أن التقرير يميل الى مجاملة الباب العالى حين يتناول موقف وشعور طوائف الشعب المختلفة نحو العثمانيين فى مواجهتهم للمماليك ، فيصور الحكم العثمانى كحكم محبب يحظى بالسند الشعبى . وربما أدى ذلك العنصر الى اخفاء حقيقة بعض مآخذ الادارة العثمانية لمصر ، وإن كان التقرير يمس بعضها مساً خفيفاً على استحياء . وبينما ينحصر تحيز التقرير فى تناوله لتلك النقاط ، فإنه يظل مفيداً فيما يلقيه من أضواء على تركيب الطبقة الحاكمة فى حد ذاتها .

المرجع الرابع كتاب وضعه سونينى (Sonnini) ، وهو أحد الرحالة الذين زاروا مصر فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر . وقد قدم سونينى وصفا لمشاهداته باللغة الفرنسية ، واستخدمنا فى بحثنا هنا الترجمة الانجليزية لذلك العمل والتى نشرت تحت عنوان Travels in Upper and Lower Egypt ، والذى يمكن ترجمته الى (أسفار فى مصر العليا والسفلى) . وترجع أهمية تلك المشاهدات الى كونها وصفاً للأحوال فى مصر من وجهة نظر غربية تختلف فى أمرين على الأقل عن وجهات النظر المحتوية فى المراجع الثلاثة السابقة :

الأمر الأول عدم خضوع صاحبها لنفس النزعة التبريرية للنظام السائد .

والأمر الثانى اطلاع صاحبها ومعايشته لنظم حكم وإدارة مغايرة لتلك السائدة فى مصر ، وكلا الأمرين يجعلان ذلك العمل مختلفاً فى تناوله وأقرب الى

التقييم النقدى من المراجع السابق ذكرها ، خاصة وأن أسفار الكاتب واقامته كانت أغلبها خارج القاهرة مما مكنه من المشاهدة العينية لأحوال الفلاحين والمناطق الريفية بعكس كل المصادر الأخرى المستخدمة هنا . والتى عايشت إما الأمراء (الجزار باشا) أو البيروقراطية (حسين أفندى) أو الطبقات الحضرية الموسرة من أهالى مصر (الجبرتى) . ومع وضع ماسبق فى الاعتبار ، فلابد من الاشارة الى مايشوب ذلك العمل من أوجه تقلل من فائدته ، وأهمها أنه يبدو أن كاتبه قضى أغلب وقته سائحا دون معايشة مستقرة أو إختلاط حقيقى بأهل البلاد ، فجاءت بعض أجزاء الكتاب تنقل حكماً انطباعياً سطحياً قائماً على الخبرة الغربية البحتة ، بدلاً من أن تأتى كتقييم نقدى من وجهة نظر غربية ولكنها مطلعة وفاهمةللخصائص المميزة للبلاد وأهلها . وربما يكون هذا العمل أقل شأناً من أعمال رحالة آخرين قدموا الى مصر وقتها ، من أمثال سافارى أو ڤولنى أو براون ممن سمعنا بأعمالهم أو قرأنا عنها دون أن يتوفر لنا الاطلاع عليها .

أما العمل الرئيسى الذى رجعنا اليه لاستقاء أغلب البيانات المحتوية فى بحثنا فكان مؤلف الأستاذ ستانفورد شو المعنون The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517—1798 والذى يمكن ترجمته الى (التنظيم والتطور المالى والادارى لمصر العثمانية من ١٥١٧ الى ١٧٩٨) ، ذلك العمل الذى يعتبر بكل المقاييس دراسة متعمقة وثرية بما تنقله لنا عن هيكل الخزانة المصرية وأنماط تصرفاتها والذى يشمل موضوعات متنوعة متعلقة بهيكل الايرادات والمصروفات وبجذور وتطور سياسات أساسية فى الادارة المالية لمصر على مدى ثلاثة قرون . ويتضمن ذلك العمل فى ملحق مستقل جداول توضح تطور بنود رئيسية عبر مدى زمنى طويل كما يتضمن فى صلب المؤلف ذاته تحليلاً لتلك

البنود . ويؤسس شو عمله على بيانات جمعها من الدفاتر (الأراشيف) المصرية والعثمانية ومن تقديرات علماء الحملة الفرنسية .

ولقد استعنا بذلك المرجع فى استنباط نموذج تقديرى لهيكل ايرادات الخزانة ومصروفاتها ، ونوضح كيفية ذلك فى ملحق منفصل يتذيل هذا البحث ، كما استعنا به فى وضع الجسم الأساسى لجداول بحثنا وفى استقاء البيانات المتعلقة بالتقسيم الادارى لمصادر الثروة فى مصر وبآليات تحصيل الأموال من قبل الجهاز الحاكم وتوزيعها . ونلاحظ أنه بالرغم من احتواء مؤلف الأستاذ شو على بيانات واسعة النطاق ، الا أنه لايتضمن ميزانيات كاملة الا لعدد محدود من السنوات فى القرن الثامن عشر .

ولا يمكننا المبالغة فى تقدير استفادتنا العظيمة من الجهد العلمى الذى بذله ستانفورد شو فى عدة مراجع أساسية استخدمناها فى بحثنا هذا وكانت ضرورية لاتمامه .

سادسا : الخلاصة :

تسعى هذه الدراسة إلى البحث فى جذور اخفاق الطبقة الوسطى المصرية فى ملء الفراغ السياسى الناجم عن انهيار الجهاز السياسى الحاكم بعد دخول الحملة الفرنسية مصر فى ١٧٩٨ ، ذلك الاخفاق الذى انعكس فى حمل أقطاب تلك الطبقة محمد على الى قمة السلطة فى عام ١٨٠٥ .

وتقوم الدراسة على منهج تحليلى يستكشف علاقات الثروة والحكم . ونظراً لأننا قد استعنا فيها بعدد محدود من المراجع الرئيسية ولأننا قد حددنا تحديدا ضيقاً نطاق الموضوعات الفرعية التى نتطرق إليها بالبحث واللحظة التاريخية موضع الدراسة ، فإننا نؤكد على شعورنا بالاحتياج الى المزيد من البحث والتحليل فى عدة نقاط قد تؤدى الى تعديل نتائج هذا البحث واستخلاصاته .

هوامش التقديم

(١) نذكر على سبيل المثال أننا عند إعادة قراءتنا لبحثنا الأصلى وتصدينا لاعادة كتابته باللغة العربية فى الصورة المتضمنة هنا شعرنا باحتياجنا الى التمحيص فى بعض نواحى تطبيق نظام الالتزام فى المقاطعات الريفية ، ومدى اقترابه خلال الفترة محل البحث وما سبقها بقليل من حدود الملكية الزراعية الخاصة ، وتأثير ذلك على نضج التمايز والتركيب الطبقى ، وعلى تقدم فنون الانتاج وعلاقة قوى الانتاج ببعضها البعض .

(٢) ترد فى متن الدراسة أجزاء محدودة مسندة الى عمل الأستاذ أندريه ريمون ، وقد رجعنا فيها الى ترجمة شفهية لتلك الأجزاء أملاها علينا الأستاذ أندرو واطسون إبان إشرافه على عملنا فى هذا البحث فى صورته الأولى فى جامعة تورنتو .

(٣) اعتمد بحثنا الأصلى على طبعة من عجائب الآثار صادرة فى ثلاثة أجزاء فى ١٩٧٠ عن دار الفارس ببيروت ، وحين استدعى عملنا الحالى العودة الى المرجع فى بعض أجزائه توفرت لدينا طبعة أقدم صادرة فى سبعة أجزاء فى الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٦ بالقاهرة وتتميز تلك الأخيرة بأنها تضم شرحا وتحقيقا لأساتذة من المؤرخين ، شمل فيما شمل ترجمة للجبرتى وتقييما لتأريخه وللعوامل المؤثرة فى كتابته . ومن الأعمال الأخرى التى نسبت الى تقييم تاريخ الجبرتى والتى استعنا بها هنا دراسة الأستاذ محمود الشرقاوى فى هذا الشأن (أنظر قائمة المراجع) .

٤) « الروزنامجى » لقب أطلق على شاغل الوظيفة التى عرفت بذلك الاسم خلال الحكم العثمانى ، والتى كان شاغلها بمثابة المدير المعاون للخزانة المصرية والتالى مباشرة فى سلم المسئولية الادارية عنها لشاغل وظيفة « الدفتردار » (مدير الخزانة) ، ومن غير الواضح لنا بالتحديد متى بدأ ومتى توقف استخدام هذين اللقبين . ويفهم من المراجع المستخدمة هنا أن الروزنامجية كانوا يأتون من بين المصريين المنضمين لطائفة الكتبة ، ولذلك فقد سعى العثمانيون الى تجريد وظيفة الدفتردار من أى سلطة تنفيذية حقيقية حين سيطر أمراء المماليك عليها ، فأبقى العثمانيون على تلك الوظيفة الأخيرة شكلا ولكنهم خولوا الروزنامجى الصلاحيات التنفيذية فى شئون المالية ، ويوحى ستانفورد شو فى تعليقه على تقرير حسين أفندى أن ذلك التغيير تم فى إطار إصلاح مالى اتخذ فى عام ١٦٠٨ وعلى كل الأحوال ، فالأمر الذى يعنينا فى هذا المقام أن مسئولية الروزنامجى شملت عند قدوم الحملة الفرنسية ثلاث مهام رئيسية : الأولى منها قيد الايرادات والمصروفات بصفة يومية فى الدفتر اليومى (الروزنامه) وتقديم

التمحيص الشهرى والسنوى لها الى كل من الباب العالى والوالى والخزانة المصرية ، والمهمة الثانية الادارة التنفيذية للخزانة العامة مع الاشراف على كافة أقسامها ، أما المهمة الثالثة والأخيرة فكانت رئاسة رابطة أو طائفة الكتبة والاشراف على تدريبهم والقيام بمنح — أو بالأحرى بيع — الوظائف الكتابية الشاغرة الى من يختارهم من طالبيها . ونلاحظ هنا أن وظيفة الروزنامجى كانت تشترى من الحاكم العثمانى لقاء دفع رسم محدد إليه شأنها شأن المقاطعات التى تباع الى ملتزمين والتى سيأتى تفصيلها فى الفصل الثانى . وبناء على ذلك ، فلابد أن الروزنامجى كان يسدد خراجا سنويا للخزانة المصرية . وشأنه شأن الملتزمين عن المقاطعات ، لم يتقاض الرزونامجى أجراً نظير إدارته للخزانة ، وإنما ترك له تحصيل ايراداته عن طريق بيع الوظائف الى الكتبة وعن طريق مايتقاضاه من أتعاب ورسوم من أصحاب المصالح مقابل ما يطلبونه من خدمات من المالية المصرية ، ولابد أن ذلك كان مصدر ايراد الكتبة الآخرين أيضا الذين لم يتقاضوا من الخزانة بدورهم أى أجور عن عملهم (أنظر تعليق ستانفورد شو على كل من تقرير حسين أفندى ص ١٠٧ — ١٠٨ وأحمد باشا الجزار ص ٣٦) .

هذا عن منصب الروزنامجى بصفة عامة . أما عن حسين أفندى مقدم التقرير الذى استخدمناه فى هذه الدراسة ، فإن ستانفورد شو يخبرنا أنه كان يشغل منصب الروزنامجى وقت تقديم التقرير الى الفرنسيين (تعليق شو على تقرير حسين أفندى ص ١٧٩) ، وأنه تولى ذلك المنصب أيضا فى فترة لاحقة فى عهد محمد على ، وإن كان هناك مرجع آخر يذكر أنه كان وقت الحملة الفرنسية من أفندية الروزنامة فحسب (محمد رفعت رمضان ، ص ٢٦٠ — ٢٦١) . ونجد فى الجبرتى ذكراً لروزنامجى باسم حسين أفندى تعرض لابتزازات متكررة من محمد على نتيجة وشاية بعض الكتبة فى الأعوام ١٢٢٣ و١٢٢٤ و١٢٢٨ بالتقويم الهجرى ، ومن هنا فمن المحتمل أن يكون الحديث فى الحالتين عن شخص نفس الروزنامجى مقدم التقرير . وطبقا لما أورده الجبرتى عن أحداث ثلاثة الأعوام المذكورة ، فقد طولب الروزنامجى بسداد ضرائب متأخرة أثقلت كاهله وأمرضته (أنظر الجبرتى ، تحقيق جوهر وأخرين ، ج٧ ، ص ٩٦ — ٩٧) .

أما عن التقرير ذاته ، فيفيدنا الباحث الأستاذ محمد رفعت رمضان أن حسين

أفندى قدمه إلى استيف بعد أن أعيت الأخير الحيل فى انتزاع تفاصيل الادارة المالية ممن اشتركوا مع مقدم التقرير فى ادارتها وبعد أن ظل الفرنسيون يحاولون انتزاعها منذ قدومهم الى مصر ، فلم يتمكنوا من ذلك الا من خلال هذا التقرير الذى قدم لهم .

الفصل الأول

السيطرة على الثروة المصرية في القرن الثامن عشر

ظلت السيطرة الفعلية على أدوات الانتاج فى مصر متأثرة بنظم الملكية والتوزيع التى وضعها العثمانيون عند غزوهم البلاد فى القرن السادس عشر ، وظلت بذرة العلاقات الاجتماعية السائدة متأصلة فى تلك النظم . وقد ظل ذلك التأثير قائماً حتى قدوم الحملة الفرنسية ، ثم بعد انسحابها وحتى مطلع حكم محمد على ، وذلك بالرغم من تعرض البلاد لكثير من التغييرات السياسية خلال تلك الفترة التى قاربت الثلاثة القرون .

أولا : التبرير النظرى :

حق الملكية المطلقة لمصادر الثروة .

تكشف الفقرة التالية التى ترجمناها من تقرير حسين أفندى الروزنامجى الى الحملة الفرنسية عن القاعدة التى تأسس عليها نظام وممارسات توزيع الثروة كما نحاول أن نبينه فى الفصول التالية ـ يقول حسين أفندى .

« كل ما فى هذه الممالك ملك خاص للسلطان لكنه لايبغى مأربا أو

فائدة [شخصية] من ورائه ، إذ ينظم نفقات المملكة حسب ايراداتها ويحدد حجم الارسالية السنوية التى تؤول اليه من فائض الايرادات والتى يحتفظ بها لنفسه »[1] .

والمبدأ المذكور فى الأسطر السابقة يعنى احتكار ملكية كل أدوات الانتاج فى البلاد ، الأمر الذى يترتب عليه إدعاء الحق فى الاستيلاء على ثمار انتاجها .

كانت الأرض الزراعية والعمل البشرى والموقع التجارى الأدوات الرئيسية للانتاج وقتها[2] .

وقد كانت السيطرة على ملكية الأراضى الزراعية تعنى عملياً السيطرة شبه التامة على ثروات البلاد . ففضلا عن أن النسبة الكبرى من الايرادات تركزت فى الانتاج الزراعى بصورة مباشرة فقد قامت أغلب الأنشطة الرئيسية الأخرى على الانتاج الزراعى أيضاً[3] ، فكأنه كان منشأ رئيسياً لتلك الأنشطة ، فقامت الملاحة والنقل الداخلى على نقل الحاصلات الزراعية من مصر العليا الى القاهرة وبولاق[4] ، كما اعتمد كثير من الصناعات الرئيسية على الحاصلات الزراعية كمواد خام . ومعنى ذلك أن جزءاً كبيراً من اجمالى انتاج تلك الأنشطة نشأ خارجها ، وأن القيمة المضافة على مستوى البلاد بأكملها نشأت فى الانتاج الزراعى بصفة أساسية . والدلالة العملية لذلك الأمر أن السيطرة على الايرادات الزراعية كانت تعنى السيطرة على المصدر الرئيسى للثروة ، وأن عمق الضريبة المفروضة عليها يعكس عمق الضريبة المفروضة على القيمة المحلية

---

* نستخدم فى المقتطفات الواردة فى هذه الدراسة بعض العلامات لدلالات محددة كما يلى :

[ ] لتميز ما وضعنا من إضافات بداخل الجزء المقتطف بغرض التوضيح أو الربط .

/ للدلالة على انتقال المرجع الأصلى من صفحة الى ماتليها .

.... للدلالة على أجزاء متضمنة فى المرجع الأصلى وغير منقولة فى الجزء المقتطف .

المضافة . وسوف تتضح دلالة ذلك أكثر عند مناقشة سيطرة الطبقة الحاكمة على مصادر الثروة وممارساتها إزاءها .

كذلك كان قسم من الأنشطة الاقتصادية يتركز فى الخدمات أو الصناعات صغيرة الحجم ، والتى تعتمد على العمل البشرى بصفة أساسية من دون الاحتياج الى رؤوس أموال ضخمة .

وأخيراً ، كانت نسبة أخرى من الثروة تتكون بفضل حركة التجارة الدولية وموقع مصر الجغرافى ، من خلال تجارة الترانزيت .

ثانيا : النصيب الآيل للسلطان

وقد ضمن السلطان لنفسه نصيباً فى ثمار كل الأنشطة الاقتصادية القائمة بمصر حين أسس نظم الادارة والتوزيع على فرضية أنه مالك « كل مافى هذه الممالك » ، إذ ترتب على تلك الفرضية إعتباره محتكراً لملكية أدوات الانتاج بالبلاد (مناشيء ثروتها) وصاحب الحق الأصلى فى ايراداتها ، ويشمل ذلك كل ما حققته البلاد من ايرادات سواء استخدمت فيه الأدوات الثابتة (الأرض) أو العمل البشرى أو ما حبتها به الطبيعة والجغرافيا من التميز النسبى (الموقع) .

أما الزعم بأن السلطان « لايبغى مأربا أو فائدة [شخصية] »من وراء ممالكه فأمر لايجب أن يؤخذ مأخذ الجد ، فتلك على الأرجح محاولة لتجميل النظام من أحد أقطاب بيروقراطيته.فالهدف النهائى للادارة العثمانية كان دائماً تأمين الارسالية السنوية التى ذكرها حسين أفندى فى قوله المقتطف(٥). وكانت تلك الارسالية تساوى الفائض من الايرادات بعد الوفاء بالتزامات الخزانة العامة ، وكان ذلك الفائض ينظر اليه باعتبار أنه الربح الشخصى الذى يؤول للسلطان من مملكته الخاصة والذى تقاس كفاءة الادارة على أساس وفائها به

ومقدار حجمه[٦]. وحين تدهور حجم الارسالية المحولة سنوياً من مصر للآستانة نتيجة تعاظم قوى المماليك فى مصر ، سعى السلطان إلى أحمد باشا الجزار والى سوريا طالباً منه النصح ، فنصحه فى عام ١١٩٩ هـ/١٧٨٥م بتجريد حملة عسكرية لاعادة سيطرته على الايرادات المستجلبة من مصر ، وجاء ذلك النصح فى تقرير من جزءين .

تناول الأول منهما خطة الغزو العسكرى و تناول الثانى وسائل زيادة ايرادات الخزانة وتكرر فيه التأكيد بأن ما ينتج عن ذلك من زيادة فى « الأرباح » يجب أن يحول رأسا الى الباب العالى[٧] .

وقد سار تدخل الباب العالى فى إدارة الأمور فى مصر على هذا المنوال دائماً ، فكان يحدث حين ينقص حجم الارسالية السنوية وكان يهدف الى استحداث سياسات واصلاحات تعيد للسلطان نصيبه من الربح الى ما يبتغيه[٨] (أنظر الجدول رقم ١) .

وبالاضافة الى الارسالية السنوية من فائض الايرادات ، فقد انتفع السلطان بنسبة أخرى من ايرادات الخزانة العامة أنفقت على سد بعض احتياجاته الاستهلاكية ، وظهرت فى بند مستقل بعنوان « نفقات على أغراض الباب العالى »[٩] (أنظر الجداول من رقم ١ الى رقم ٥) .

وسوف نتطرق فى فصول تالية الى تقديرنا للايرادات الأخرى التى آلت الى الطبقة الحاكمة بمجمل شرائحها . ولقد استولت أحياناً بعض الشرائح الأخرى من الطبقة الحاكمة على أجزاء من الايرادات التى افترضنا أيلولتها للسلطان ، ولايغير ذلك سوى من علاقة أطراف الطبقة الحاكمة ببعضها البعض دون أن يغير من سيطرتها على الأدوات الانتاجية للبلاد ومن علاقتها

بطبقات أهليها .

ثالثا : الجهاز الحاكم

كذلك تأسس هيكل النظام السياسى العثمانى[١٠] فى مصر على أساس سيادة السلطان ومن أجل ضمان استمرار سيطرته وحصوله بالتالى على نصيبه المرام فى الثروة .

فقد عمل العثمانيون على توزيع السلطة المركزية فى مصر بين ثلاثة أطراف رئيسية : الحاكم أو الوالى وأمراء المماليك والقوات العسكرية أو الأوجاقات .

كان الحاكم[١١] ممثل السلطان ونائبه فى مصر ورمزاً للمصالح العثمانية بها ، وكان السلطان يختاره بنفسه من بين وزرائه ، أما سيطرة الحاكم الفعلية على مقاليد الأمور فكانت تتفاوت من زمن لآخر طبقاً لقوة الامبراطورية العثمانية من ناحية ولتصاعد قوة أمراء المماليك من ناحية أخرى . وكان أمراء المماليك[١٢] يأتون من أصول أجنبية ، وقد انتظموا فى بيوت مملوكية حكمت مصر قبل العثمانيين ، ثم احتفظوا لأنفسهم بدور رئيسى بعد الغزو العثمانى وأمدوا الأداة الادارية العثمانية بمسئولين رئيسيين لمناصب ادارية مختلفة . أما الأوجاقات[١٣] فجاءوا من أصول تركية ومملوكية فى أول الأمر ، لكن بعض رجالها اختلطوا بالمصريين واستوطنوا البلاد تدريجياً ثم وقع أغلبها تحت سيطرة البيوت المملوكية فى القرن الثامن عشر وتحولوا من كيان مستقل الى كيان تابع ، وقد تركزت مسئولياتها فى شئون الدفاع والأمن كما احتفظ رجالها لأنفسهم ببعض المناصب الادارية الصغرى .

وقد أوكلت الوظائف التشريعية والتنفيذية الى ديوانين[١٤] تألفا من عدد

من المماليك وقادة القوات العسكرية (الأغوات) بصفة رئيسية . وكان الديوان منها يدير الشئون الاقليمية المختلفة من حلال مسئولين يعينون فى كافة المستويات فى الأقاليم المحلية والقوات العسكرية والجهاز البيروقراطى .

وكان الهدف النظرى للادارة المصرية تأمين تحصيل الايرادات من «الولاية» لمصلحة السلطان(١٥)،وكانت تلك هى الوظيفة الوحيدة الموكولة للجهاز الحاكم والذى استحق أفراده بموجبها نصيباً فى ثروات البلاد(١٦) .

ولكن هذا الهيكل الادارى تحول برمته الى أداة سيطر عليها وأدارها أمراء المماليك فى أواخر القرن الثامن عشر كما سنشهد فى الفصول التالية .

رابعا : الخلاصة

ويتضح لنا مما سبق ثلاثة عوامل ميزت النظام الاجتماعى السائد وانعكست فى نظم وعلاقات توزيع الثروة فى مصر فى ذلك الوقت .

العامل الأول اعتبار السلطان محتكراً لملكية كل مصادر الثروة بالبلاد ، وهو المبدأ الذى سيطر بموجبه على تحصيل ثمار تلك الثروات وعلى التصرف فيها كيفما شاء ، اذ كانت كيفية توزيع تلك الثمار فى حد ذاتها ، وارتكاناً الى ذلك المبدأ حقاً من حقوق السلطان وامتيازاً خاصاً له اداره من خلال وكلائه فى الجهاز الادارى فى مصر .

أما العامل الثانى فكان أنه ترتيباً على ملكية السلطان لمصادر الثروة وادارته لها من خلال جهازه الحاكم فى مصر ، فقد استقرت السيطرة الفعلية على تحصيل ثمار تلك الثروات وتوزيعها فى يد ذلك الجهاز الحاكم فى الولاية ، وذلك ماحدث حين انفرد أمراء المماليك بالسيطرة الفعلية فى أوقات متباعدة من

القرن الثامن عشر ثم صارت لهم الهيمنة الكاملة فى اخره .

وقد كفل تركيب الجهاز الحاكم استتباب السيطرة العثمانية على مصر طالما بقى التوازن قائما بين القوى الثلاث المكونة له (الوالى ، أمراء المماليك ، الأغوات) . ونلاحظ أن ذلك التكتيك القائم على التركيز الشديد للسلطة فى يد أداة حاكمة ، هى نفسها مكونة من أقطاب متوازنة القوة ، والذى اتبعه العثمانيون بغرض إحكام السيطرة على مصادر الثروة مع استتباب السلطة لهم ، قد أفرز أحيانا أوضاعاً تناقض ذلكِ الهدف الاستراتيجى المرام ، فكان مصدر تهديد أساسى للسيطرة العثمانية على مصر حين يختل التوازن القائم بين أقطاب السلطة ، ويميل ميزان القوة لصالح إحداها فى أى وقت من الأوقات ، فتنفرد بالسلطة المطلقة على ثروات البلاد بمنأى عن التعرض للبطش العثمانى العاجل والمباشر .

كذلك كان العامل الثالث استطرادا منطقياً لمبدأ ملكية السلطان لمصادر الثروة فى الولاية وتلخص فى أن القائمين بحرث تلك المصادر اعتبروا بمثابة قائمين على أملاك السلطان الخاصة ، منحوا حق استغلال تلك الأملاك والاحتفاظ بجزء مما ينتجون نظير تسديدهم لضرائب[١٧] قرر الجهاز الحاكم مقدارها وكيفية تحصيلها .

وبعد أن عرضنا للمبادىء التى شكلت نظام توزيع الثروة فى مصر تحت الحكم العثمانى ، ننتقل فى الفصول التالية الى مناقشة أكثر توسعاً لنظام التوزيع فى حد ذاته وللعلاقات المتضمنة فيه .

هوامش الفصل الأول

١ ـ Repoart from Huseyn Efendi to Esteve in 1801, edited and translated by Stanford Shaw Aad published under the title: **Ottoman Egypt in the age of the french Revolution** (1964), . p. 63.

٢ ـ فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر منذ العصر المملوكى (١٩٥٠) ١٥ ، محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة (١٩٤٤) ٢٥ ـ ٢٦ .

A.E. Crouchley: **The Economic Development of Modern Egypt** (1938), 15-16.

٣ ـ لهيطة ، ٣٤ ـ ٣٥

Huseyn Efendi, 131-132, Crouchley, 16, 24-27, H.A.R Gibb & H.Bowen: Islamic Society and the West (1950—1957), 1, . 297-299.

٤ ـ لهيطة ، ٤٠ ـ ٤١

Crouchley, 16, 24—27, Gibb, 1, 299—300, 305, Huseyn . Efendi, 133—134.

٥ ـ ذلك كان الغرض الرئيسى وراء تقرير أحمد باشا الجزار الى الباب العالى فى ١١٩٩ هـ/١٧٨٥ م . (أنظر رقم ٧ أدناه) .

٦ ـ كأنما كانت البلاد أشبه بكيان تجارى ضخم ، تقاس كفاءة ادارته بما توزعه على المالكين من أرباح . ولم نقل أن تلك الكفاءة تقاس بما تحققه الادارة من زيادة فى القيمة أو الربحية الحقيقية لأصول ذلك الكيان لأن الجهاز الحاكم أهمل ذلك المفهوم تماماً ، بل وضربت ممارساته عرض الحائط بأى استثمار ضرورى للحفاظ على الكفاءة الانتاجية لأدوات الانتاج ، ناهيك عن تنميتها ولنتأمل على سبيل المضاهاة فى مفهوم « العوائد الموزعة » من قبل الكيانات التجارية على أصحابها أو المساهمين فيها بعد خصم « التكاليف الجارية » من الايرادات . لاحظ أننا نخص بالذكر « العوائد الموزعة » لا « العوائد المحتجزة » (أى المستبقاه بالمنشأة بغرض زيادة رأسمالها وتنمية استثماراتها) ، ونخص « التكاليف الجارية » من دون « الانفاق الاستثمارى »

وسوف تتضح دلالة ذلك التخصيص عندما نعود الى طرق تلك الناحية بشىء من الاستفاضة فى الفصل الرابع من هذه الدراسة . تأمل هنا أيضا فى مفهوم « مسحوبات الشركاء » المطبق فى المنشآت التجارية ، وإن كان الفارق أن تلك المسحوبات يفترض فى الكيانات التجارية الحديثة أن تتم تصفيتها من مبلغ الأرباح المستحقة للشركاء فى آخر المدة .

٧ ـ Cezzar Ahmed Pasha : The Nizamname(i) Misir, edited & translated by Stanford Shaw under the title Ottoman Egypt in the Eighteenth Century (1962), 36, 40, 44, 48, 49.

٨ ـ محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى (١٩٦٢) ، ١٦٢ .
Stanford Shaw : The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1790 (1962), 6-10, 283-313, Gibb, I, 233

٩ ـ . Huseyn Efendi, 65-66, 150-152, Shaw, 272-282

١٠ ـ عبدالرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، الجزء الأول (١٩٢٩) ، ١٢ ـ ١٨
D.Kimche: "The Political Superstructure of Egypt in the Late Eighteenth Century", Middle East Journal, XXII, 4, . 448-462, Huseyn Efendi, 73-84 (footnotes).

١١ ـ الرافعى ، ٢٦ ـ ٢٧
Huseyn Efendi, 34-36, 73-78, Cezzar Pasha, 46-48 .
أدى تصاعد نفوذ أمراء المماليك فى أواخر القرن الثامن عشر الى سلب الوالى العثمانى أى سلطة حقيقية ، فأصبح مجرد حضور رمزى للسلطان العثمانى الذى لم يستعد سلطانه الفعلى على البلاد الا لفترة موجزة فى عام ١٧٨٦ م حينما غزت البلاد حملة عثمانية بقيادة القبطان العثمانى حسن باشا الذى هزم الأمراء الرئيسيين وأعاد تنظيم المالية العامة ثم غادر مصر فى نفس العام بعد أن عين أمراء من الموالين له لتصريف شئونها ، ثم مالبث أن استرد الأمراء المهزومون سلطانهم بعد رحيله .

١٢ ـ Cézzar pasha, 28-30, Huseyn Efendi, 80-82,
نتناول بالتحليل فى الفصل الثالث انتظام المماليك فى بيوت متنافسة تحت إمرة أمرائهم الرئيسيين ، والدلالات الاقتصادية والاجتماعية لذلك التنظيم المملوكى .

١٣ – Cezzar Pasha, 23-26, Huseyn Efendi, 39-40, 82-84.
استخدم لفظ أوجاقات بمعنى فرق الجيش ، ومفرده أوجاق . وهذا اللفظ يستخدم فى التركية أو الفارسية بمعنى النار أو المدخنة أو المدفأة ، ومجازاً بمعنى البيت أو الأسرة أو الدولة أو فرقة من الجيش مؤلفة على نظام خاص ، وذلك طبقاً لما يلاحظه محققو احدى طبعات تاريخ الجبرتى . ويقول السادة المحققون أن تاريخ الجبرتى جاء به ذكر عشر فرق للجيش هى الاسباهية (الفرسان) ، والمتفرقة (أصحاب الاقطاعات) ، والفقارية والقاسمية (فرقتان من فرق المماليك الجراكسة) ، والعزب (البحرية) ، والشراكسة (نوع من المماليك) ، والتفكجيان (حملة البنادق أو من يقومون باصلاحها) ، والجاويشية (مرتبة بين الأنباشى والملازم) والانكشارية (العسكر الجديد) ، والجمليان (الفرق الصغيرة قليلة الأهمية) .

(أنظر : عبدالرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، تحقيق وشرح الأساتذة حسن جوهر وعبدالفتاح السرنجاوى والسيد ابراهيم سالم وعمر الدسوقى ، ج١ ، ١٩٥٨ ، ص٩٨) .

ويختلف الأستاذ ستانفورد شو فى بيانه للفرق العسكرية عن السادة المحققين سالفى الذكر ، إذ يذكر شو أن عدد الفرق العسكرية كان سبع فرق ، ويقول أن كلا من فرق الجمليان (ويسميها **Gonulluyan** ملاحظاً أن لفظ جمليان كان يستخدم فى اللغة الدارجة) والتفكجيان (لاحظ اختلاف التركيب اللفظى عن لفظ تفكجيان المذكور أعلاه) والشراكسة كانت فرق فرسان وأن لفظ الاسباهية كان يطلق على كل منها منفردة وعليها مجتمعة كذلك لايرد ذكر على الاطلاق لأى من فرقتى القاسمية والفقارية ، وربما اعتبرهما جناحين مختلفين بداخل فرقة الشراكسة . ويضيف شو أن سبع الأوجاقات تلك تسمى مجتمعة **Eskinciyan** (اشكنجيان) أى الفرق العاملة ، وأن الهيكل العسكرى ضم الى جانبها أوجاقا ثامنا للمتقاعدين وسمى بتلك الصفة الأخيرة .

ويتفق المرجعان فى أن رئيس الأوجاقات كان يحمل رتبة الأغا (أى السيد أو الرئيس أو القائد أو الوصى) ، ونعرف من شو أيضا أنه كان هناك لكل أغا كتخدا (أو نائب) ، وأن الأغا كان يستعين بمشورة مجلس منتخب من بين رجال الأوجاقات وضباطه ، أطلق على رئيسه لقب باش اختيار وتمتع أحيانا بنفوذ يعادل

نفوذ الأغا وكتخداه . كما نتعلم من محققى تاريخ الجبرتى أن لفظ أغوات كان يستخدم للاشارة الى كبار القادة من أى أوجاق .

والنبذة السابقة قد تمدنا بخلفية عامة عن الهيكل الأساسى للفرق العسكرية وتنظيمها الداخلى فى مصر فى العصر العثمانى . أما ما يعنينا ملاحظته هنا فأمران أسهب شو فى تناولهما فى تعليقه على تقرير حسين أفندى :

الأول منهما تمايز أدوار تلك الفرق وولائها ، إذ أسست اثنتان منها (المتفرقة والجاويشية) كحرس خاص للوالى العثمانى مسئول عن حمايته وتنفيذ أوامره وتمتع رجالها بنفوذ ومزايا مادية عند انشائهما فاقت ما حصل عليه رجال الفرق الأخرى ، بينما تولت الفرق الثلاث المسماة بالفرسان (الجمليان والتفكجيان والشراكسة) مهام الدفاع والقهر فى الأقاليم المحلية ، وخضعت كلها لحكام تلك الأقاليم وتضمنت مهامها الأساسية المعاونة فى تحصيل الضرائب المحلية وصد غارات البدو على تلك الأقاليم ، أما الفرقتان الباقيتان (العزب والانكشارية) فتولتا مهام حفظ الأمن بالعاصمة والمدن الساحلية الرئيسية وتضمنت تلك المهام اصطحاب وحماية قافلة الحج والقافلة السنوية الى الباب العالى ، ومن هنا فبعض مهامها كانت أيضا دفاعية . وقد انعكس تمايز أدوار تلك الأوجاقات فى اختلاف منابع تكوينها ، فتكون الحرس الخاص للوالى من المماليك التى أعلنت الولاء للعثمانيين فى وقت مبكر بعد الغزو العثمانى لمصر ، وتكونت فرق الفرسان من المماليك اتباع حكام الأقاليم والذين جاء أغلبهم من كبار الأمراء بحلول أواخر القرن الثامن عشر وكانت تلك الفرق أقل الفرق العسكرية أجراً وأكثرها تمرداً ، وتأسست فرقتا الأمن فى الأصل من فرق رئيسية كانت ضمن جيش السلطان سليم الأول .

أما الأمر الثانى الذى يعنينا فملاحظة ميزان القوى النسبية بين تلك الفرق فى أواخر القرن الثامن عشر ، والتى يبدو أنها مالت بشدة لصالح فرقتى الأمن اللتين ظلتا محتفظتين باستقلال نسبى عن الوالى العثمانى المغلوب على أمره وعن البيوت المملوكية بينما تغلغل اتباع الأمراء الرئيسيين بين صفوف الفرق الأخرى التى صارت مصدراً يمد اتباع هؤلاء الأمراء وعبيدهم بالأجور . وكانت فرقة الانكشارية أعلى شأناً من فرقة العزب ، وحرص السلطان على أن يكون تعيين أغا الانكشارية من قبله أو من قبل الوالى العثمانى للاحتفاظ بشيء من التوازن إزاء أمراء المماليك ، وكان أغا

الانكشارية يتولى قيادة الجيش المصرى ويعرف بلقب أغا مستحفظان . ومن غير الواضح لنا المصدر الذى غذى صفوف هاتين الفرقتين بالرجال ، إذ يقرر ستانفورد شو بالعبارة الصريحة أنهما ظلتا مستقلتين عن البيوت المملوكية ، كذلك يوضح السياق العام للأحداث أن الاستانة لم تمد أيتهما بالرجال الا عند إنشائهما وذلك باستثناء منصب قائد الانكشارية ، ولايتبقى أمامنا بالتالى الا احتمال أن يكون الأفراد الأصليون بالفرقتين قد استقروا فى مصر وتناسلوا بها وربما توارث أبناؤهم مناصبهم فظلت حكراً على نسلهم . وذلك الاحتمال الأخير أرجح من أن تكون صفوف تلك الفرقتين قد فتحتا لعموم المصريين ، الأمر الذى لايستقيم مع الدلائل التاريخية التى تشير إلى تصاعد قوة ونفوذ العزب والانكشارية من جهة ، واستمرار احتكار السلطة من قبل أعراق أجنبية عن مصر من جهة أخرى ، إذ أن الأرجح أنه لو حدث أن تغلغل المصريون فى صفوف هاتين الفرقتين العسكريتين القويتين وحملوا السلاح لكان ذلك من شأنه أن يفجر التناقض بينهم وبين الحكام الأجانب وأن يفرز مساراً وظواهر تاريخية مختلفة عن تلك التى شهدتها البلاد منذ منتصف القرن الثامن عشر .

١٤ ــ الرافعى ، ١٣ ، لهيطة ، ١٧ .

. Cezzar Pasha, 29.

١٥ ــ Halil Inaclik, "The Ottoman Economic Mind and Aspects of the Ottoman Economy" in M.A. Cook, ed., Studies in the Economic History of the Middle East (1970), 217-218.

١٦ ــ أنيس ١٤٢ ، ١٤٩ . Inaclik, 217 .

١٧ ــ أنيس ١٤٢ ، ١٤٩ . Inaclik, 217-218, Gibb, I, 209 .

الفصل الثاني

إدارة الثروة :
مدخل إلى العلاقات الطبقية
والصراع الطبقي

أولا :السيطرة الادارية على مصادر الثروة :
نظم المقاطعات والاسناد الضريبى

تمكنت الادارة العثمانية من بسط سلطانها على مصادر الثروة فى مصر بتأسيس ما عرف بـ « نظام المقاطعات »[1] وكان ذلك النظام الترجمة العملية لمبدأ أن السلطان صاحب الحق الأول فى توزيع حصيلة الانتاج المصرى باعتباره مالكاً للأصل الذى نشأ عنه ذلك الانتاج .. وطبقاً لذلك النظام ، فقد تم تقسيم كافة مصادر الثروة (أى أدوات الانتاج) الى وحدات إدارية صغيرة (مقاطعات) بحيث يسهل الوصول الى كافة الكيانات الانتاجية حتى أصغرها وتحصيل ضريبة منها لصالح الخزانة استناداً الى تبريرات تفصيلية اختلفت مع اختلاف الأصل الذى نشأ عنه الايراد الخاضع للضريبة .

وقد تم امتصاص الايرادات من المقاطعات باتباع نظام يمكن أن نسميه نظام الاسناد أو الاعهاد الضريبى[2] ، تحمل المتعهد بموجبه مسئولية توريد

الضريبة « الخراج »[٣] المقررة على المقاطعة المسندة اليه الى الخزانة . وقد أخذ ذلك الاسناد الضريبى عدة أشكال ، كان أكثرها انتشاراً شكل الالتزام[٤] والذى عرف المتعهد فى ظله باسم « الملتزم » لالتزامه بأن يسدد للخزانة العامة مقدماً الضريبة المستحقة على المقاطعة المسندة اليه،أو الملتزم بها مقابل تمتعه بحق تحصيل ايرادات تلك المقاطعة من مستغليها (المنتجين العاملين بها)،والتصرف الحر فى اجمالى تلك الايرادات بما فيها مايفيض من الضريبة المسددة (الفائظ) وهو الفائض الذى اعتبر الربح الخاص للملتزم من المقاطعة المعنية .

ومانود أن نؤكد عليه هنا هو أن تلك الأموال المحصلة من المقاطعات لم ينظر اليها كضريبة بالمفهوم المعاصر لهذه الكلمة ، أى أنها لم تعتبر وسيلة لتدبير موارد مالية يفترض فى تقدير نسبتها وتحديد أوجه انفاقها توخى الصالح العام مع الاقرار الضمنى بحفظ حق المنتجين المباشرين فى حصيلة عملهم ، وانما اعتبرت ـــ على النقيض من ذلك ـــ أداة لتأمين وتحصيل ايراد مستحق للسلطان بصفة أصلية أى بصفته المالك الأصلى للمقاطعات المدرة لتلك الايرادات ، واعتبر الجزء المتروك لمباشرى العمل الفعلى بالمقاطعة وصانعى انتاجها وايرادها تنازلا وهبة من السلطان اليهم كما نبين فى الأجزاء التالية . وقد ظهرت الدلالة العملية لذلك الفارق النظرى فيما أضفته من مشروعية استخدام الملتزم لأى وسيلة من الوسائل فى جبى الضرائب ، باعتباره متصرفاً وقتها لمشيئة السلطان ومن أجل صيانة حقوقه .

ونلاحظ هنا أنه عملا على تمكين الخزانة من نيل نصيب فى الايرادات المولدة فى سائر أوجه النشاط الانتاجى ، فقد اهتم واضعو نظام المقاطعات بتحديد نطاق كل مقاطعة تحديداً واضحاً و ذلك بحصرها فى منطقة جغرافية محددة وفى نشاط واحد محدد بداخل تلك المنطقة ، فأوجدت بذلك شبكة

ضمت عدداً كبيراً من المقاطعات المقسمة طبقاً للموقع ولنوع النشاط الانتاجى[٥] .. وفضلا عن أن ذلك كفل الامتداد الواسع لشبكة المقاطعات وبالتالى للضرائب المحصلة ، فقد ساعد أيضاً على تعريف كل ملتزم بحدود مسئوليته بصورة لا لبس فيها . وفى الأوقات التى اتسعت فيها رقعة المقاطعة أو تعقدت الأنشطة الممارسة بداخلها ، كان يتم السيطرة على كافة فروعها بتعيين الملتزم لوكلاء له كانوا بمثابة ملتزمين من الباطن[٦] ، وتم بذلك خلق العديد من المقاطعات الفرعية التى زادت من تغلغل نظام المقاطعات وامتداد نطاقه .

ونظراً لأن الخوض فى نظام المقاطعات يمكن أن يجرف الباحث الى موضوعات أخرى عديدة ، فسوف نحدد هنا تناولنا لذلك النظام فى أمرين نحاول ابرازهما :

الأمر الأول امتداد نطاق ذلك النظام وتغلغله فى سائر الأنشطة الانتاجية بكيفية كفلت السيطرة على توزيع حاصل الناتج المتحقق من أغلب المصادر الرئيسية .

والأمر الثانى الممارسات (الصراع الطبقى) التى اتسمت بها عمليات جبى الضرائب ، والتى أدت عملياً الى امتصاص أكبر قدر من الفوائض باستخدام أساليب عنف وابتزاز متنوعة من قبل الملتزمين ومعاونيهم التنفيذيين وممثلى الجهاز الادارى (الإدارة البيروقراطية) أو مندوبيه .

ثانيا : تشعب السيطرة الادارية على مصادر الثروة

تشعبت المقاطعات فى ريف مصر وموانئها ومدنها تأسيسا على المبادىء السابقة .

وقد برر حسين أفندى بعضاً منها تبريراً محدداً[٧] يستقى أصوله من حق الملكية المطلقة السابق لنا تناوله ، فذكر أن الضرائب تفرض على الفلاحين زارعى الأرض دافعى الضريبة مقابل استغلالهم للأرض الزراعية التى يملكها السلطان ونظير تمتعهم بحق الأعشار (حق الاحتفاظ بنسبة من المحصول لأنفسهم) ، وأنها تفرض على « أمين البهار » نظير تمتعه بتحصيل الجمارك على البضائع المارة بميناء السويس واحتفاظه بأغلب حصيلتها ، وكذلك تفرض الضرائب على المحتسب وغيره من الملتزمين المسئولين عن الأنشطة الحضرية نظير تمتع كل منهم بحق تحصيل ضرائب متنوعة على مختلف الأنشطة الحضرية التى يتولد منها ايرادات لأصحابها، باعتبار كل الايرادات حقا للسلطان وباعتبار الملتزم مسئولا عن صيانة ذلك الحق والوفاء به .

وفيما يلى نبذة موجزة عن كيفية تحديد نطاق النوعيات المختلفة للمقاطعات .

١ ــ المقاطعات الريفية (الزراعية) :

غطت المقاطعات الريفية كل القرى فى كل الأقاليم المحلية (المحافظات) الستة عشر فى مصر ، وكانت كل مقاطعة تنحصر فى قرية واحدة وما يحيط بها من أراض[٨] . وقسمت كل مقاطعة الى عدد من الالتزامات ثم وزعت على عدة ملتزمين بنسب مختلفة ، فكان هؤلاء يدفعون مقدماً الضرائب أو الرسوم التى تحددها الخزانة مقابل كل التزام توزعه ثم يحصلونها وقت الحصاد نقداً أو عيناً ، مضيفين الى الضرائب الأصلية زيادات متنوعة نبين أمثلة منها فى أجزاء تالية . وينقل لنا أحد الباحثين توزيع أنصبة بعض المقاطعات الريفية[٩] نقلا عن دفاتر الأرشيف ، فيذكر أن قرية بيشة رزينة من نواحى الشرقية كانت مقاطعة مستقلة مقسمة على عدد من الملتزمين وأن خمسة من هؤلاء تولوا واحداً

وعشرين قيراطاً[١٠] بها بأنصبة قدرها ستة قراريط لاثنين منهم وثلاثة قراريط لكل من الثلاثة الباقين ، ويذكر كذلك أن تسعة ملتزمين تولوا واحداً وعشرين قيراطاً من التزام قرية اتليدم بملوى موزعة عليهم فى رقع متفاوتة الأنصبة ، وتكرر نفس النمط فى قرية الغابة بالشرقية حيث توزعت أنصبة قدرها ثلاثة وعشرين قيراطاً على سبعة من الملتزمين بنسب متفاوتة . وفى كل الأمثلة السابقة ، نال كل ملتزم حق الالتزام لرقعة محددة من الأرض وتراوح نصيبه بين ربع قيراط وستة قراريط من زمام المقاطعة ، محددة له أبعادها بوضوح وقد بلغت الايرادات المحصلة من المقاطعات الزراعية حوالى خمسة وستين فى المائة من اجمالى ايرادات الخزانة العامة كما نوضح فى الجدول رقم (١).

٢ ـ المقاطعات الجمركية والبحرية وحركة النقل التجارى :

كذلك خضعت الايرادات التجارية لنظام ضريبى مماثل . كان لمصر وقتها علاقات تجارية بكل من أوربا والهند وتركيا وأفريقيا والجزيرة العربية والسودان وسوريا ودول عربية أخرى ، وكانت البضائع تخرج منها وتدخل اليها من خلال موانىء رئيسية[١١] فى الاسكندرية ورشيد والسويس ودمياط والبرلس والقصير حيث انشئت وحدات جمركية فى كل منها . كما قامت التجارة بين مصر وكل من السودان ومناطق وسط افريقيا عن طريق القوافل البرية العابرة للطرق الصحراوية[١٢] .

وقد عمل النظام الحاكم على إخضاع كل تلك القنوات التجارية لنظام المقاطعات فأنشئت مقاطعات جمركية[١٣] لتغطية البضاعة الداخلة والخارجة عبر كل الموانىء ، وكانت هناك مقاطعة واحدة تغطى كلا من الاسكندرية

ورشيد بصورة مشتركة بينما كانت هناك مقاطعة واحدة مستقلة لكل من الموانىء الأربعة الأخرى . وقد تمتع المتعهدون عن تلك المقاطعات بحق تحديد وفرض الجمارك على البضائع الداخلة أو الخارجة وبحق تحصيلها والاحتفاظ بها وظلوا محتفظين بذلك الامتياز طالما كانوا يسددون مقدماً للخزانة العامة الضرائب المحددة سلفاً . ويبدو أن ذلك الأسلوب فى التحصيل كان أكثر ملاءمة للخزانة من تعيين محصل مسئول على ذمة موظفيها ، حيث أنه ـ من وجهة نظرها ـ كفل لها تحديد الايراد الذى تبتغيه والحصول عليه مقدماً دون ربطه بحركة التجارة الفعلية ، ونتكهن أنه ربما تم تعديل مبلغ ذلك الايراد المبتغى من فترة لأخرى وفق التذبذب فى تلك الحركة الفعلية . وكان نظام تلك المقاطعات الجمركية يقوم على فحص البضاعة وفرض الجمارك عليها فى كل ميناء تمر به ، حتى اذا كان قد سبق سداد رسوم عنها فى ميناء مصرى آخر(١٤) .

كذلك امتدت السيطرة الادارية الى ماعدا الجمارك من مصادر للايرادات فى الموانىء ، فمنح « القباطنة »(١٥) الحق فى تنظيم التجارة والملاحة بتلك الموانىء وفرض الضرائب عليها(١٦) .

أما فيما يتعلق بالقوافل التجارية ، فإننا لانجد ذكراً فى المراجع الرئيسية المستخدمة عن وجود مقاطعات محددة تغطيها ، وإن كان الرحالة سونينى ينبئنا عن تكرار مقابلة القافلة التى ارتحل معها عبر الصعيد لوكلاء محليين طالبوها بسداد ضرائب فى أكثر من مكان واحد ، كان من بينها إسنا وبرديس والقاهرة(١٧) . كذلك يشير حسين أفندى إلى قيام حاكم (محافظ) جرجا بفرض رسوم على قوافل تجارة الرقيق وقيام رجاله بتحصيلها عند قدوم تلك القوافل إلى حدود الإقليم(١٨) .

٣ ــ المقاطعات الحضرية :

ونظراً لتنوع النشاط الاقتصادى فى المدن وتعدد مخارجه ، صعبت بعض الشىء مهمة تحديد النطاق الذى تحكمه المقاطعات الحضرية وذلك بالمقارنة بكل من المقاطعات الريفية والجمركية حيث أساس انشاء المقاطعة الواحدة أكثر وضوحاً بسبب النوعية المحدودة لأدوات الانتاج المستخدمة فى تلك الأنحاء وإمكان الوصول إليها من خلال قواعد محدودة ثابتة . كان ضرورياً إذن وطبيعة النشاط الحضرى هكذا أن تتنوع الأسس التى استخدمتها الخزانة فى تحديد نطاق المقاطعات الحضرية إذا ما أرادت أن تنفذ إلى مصادر الايرادات بالمدن .

وكانت إحدى تلك الوسائل[٢٩] الاستفادة من وجود مراكز تجمع حيوية يمر بها التجار كما يمر بها آخرون فى مرحلة أو أخرى من مراحل الانتاج ، مثل المخازن وساحات الأسواق الدورية ، واستخدام تلك المراكز أساسا لبعض المقاطعات الحضرية . كذلك عملت الخزانة على الاستفادة من انتظام أهل الحرفة أو التجارة الواحدة فى طوائف ضمت كل العاملين فى نشاط انتاجى محدد واستخدمت تلك الطوائف كأساس آخر لانشاء المقاطعات الحضرية . وكانت المقاطعات تؤسس ، فى هاتين الحالتين ، بحيث تضم كل منها عدداً من المخازن أو الساحات أو الطوائف .

أما فى الأحوال الأخرى[٣٠] التى لم ينتظم فيها ممارسو نشاط معين فى طائفة ، وصعب تتبعهم فى الأسواق والمخازن ومراكز التجمع الأخرى ، فقد سعت الخزانة الى السيطرة على الايرادات الناشئة من مثل تلك الأنشطة بوسائل تضمنت اشتراط الحصول على ترخيص مزاولة ، ثم احتواء حق اصدار بعض تلك التراخيص فى مقاطعة تحتكر ذلك الحق وقد تقوم ــ الى جانب ذلك ــ بالاشراف على بعض الطوائف والمخازن . وقد خضعت كل الأنشطة الفردية

التى يوظف ممارسوها أنفسهم من خلالها[٢١] مثل الصيد والعاب الحواة وغيرها من الأنشطة ، الى شرط استخراج تلك التراخيص .

وتطبيقاً لتلك الوسائل ، صنفت الأنشطة المزاولة بداخل القاهرة الى عدة مقاطعات،أسند أغلبها إلى أمناء[٢٢]،وأهمها ثلاث أمانات رئيسية هى أمانات الاحتساب والخردة والبحرين .

وقد تفرعت مسئولية المحتسب[٢٣] الى تحصيل الضرائب فحسب فى أسواق الاتجار فى بعض السلع المحددة (البلح والخيار والسكر والموالح والأبقار والزبيب والجبن والفول والباذنجان والشمام) ، والى تحصيل الضرائب بالاضافة الى الاشراف على الموازين والأسعار والمقاييس فى أسواق أخرى (الخبازة والجزارة والاتجار فى الزيوت والأسماك والسردين والخضروات واللبن والشمع) . وكذلك كان للمحتسب الحق فى فرض ضريبة على طوائف الحرف اليدوية والصناع المهرة ، اقتصرت على مزاولى الحرفة أو الصناعة دون أن تفرض مباشرة على السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة .

أما أمين الخردة[٢٤]، فقد شملت مسئوليته تنظيم أسواق المأكولات الخارجة عن نطاق مسئولية المحتسب داخل القاهرة ، وأسواق السلع الأخرى فى مصر عموماً ، بالاضافة الى مهامه الأصلية منذ إنشاء ذلك المنصب فى ام ١٥٢٨ فى رقابة الألعاب العامة والأنشطة الترفيهية ، وتحصيل الضرائب عن دل ماسبق من أسواق وأنشطة .

وأسندت إلى أمين البحرية[٢٥] مقاطعة مستقلة للملاحة النيلية ، فمنح الحق فى فرض ضريبة على أى مركب تنقل البضاعة الى أى من ميناءى مصر القديمة أو بولاق وهما ميناءا الدخول الى القاهرة التى وفدت اليها البضائع من كل أنحاء مصر وعلى الأخص من الصعيد عن طريق الملاحة النيلية . كما كان

لأمين البحرين الحق فى تنظيم الحركة التجارية وفرض وتحصيل الضرائب فى الأسواق والأرصفة المحيطة بالميناءين ، وكانت تلك المناطق سوقاً رئيسية لتجارة الحبوب فى القاهرة .

كذلك كانت هناك بعض المناصب الأخرى الأقل فى الأهمية والتى كفلت مزيداً من الاشراف والسيطرة على الحركة التجارية بالقاهرة ومحيطها[٢٦] .

ويبدو لنا من البيانات المحدودة المتاحة عن المقاطعات الحضرية فى المدن الأخرى[٢٧] أن تأسيس المقاطعات هناك اتبع نهجا مختلفاً ربما كان مناسباً لتلك المدن إذا وضعنا فى اعتبارنا التنوع الأكبر للأنشطة فى القاهرة،حتى فى ذلك الوقت . فقد كانت المقاطعات فى المدن الرئيسية الأخرى تقتصر كل منها على نشاط انتاجى محدد بدلا من ضمها عدة طوائف أو أسواق ، وذلك مع الحرص على ان تزداد شبكة المقاطعات فى كل من تلك المدن لتلم سائر الأنشطة الرئيسية بها . ولنعط أمثلة لبعض المقاطعات الحضرية خارج القاهرة . فقد أنشئت فى دمياط مقاطعتان لتغطية زراعة الأرز بها (مقاطعة الأرز الميرى ومقاطعة الأرز البياض) حيث كانت المدينة اقليماً رئيسياً لزراعة الأرز وتجارته، كذلك انشئت مقاطعة خاصة بصيد الأسماك فى منطقة بحيرة المطرية بالقرب من القاهرة ، وفرضت رسوم على المشتغلين بموازين القطن وبالموازين العامة الأخرى فى رشيد عرفت باسم ضرائب الحماية . ونجد أن ضرائب الحماية تلك كانت تفرض دائماً على الموظفين العاملين فى أنشطة تبيح لهم تحصيل أموال من المتعاملين معهم بصورة مباشرة ، كما كان الحال بالنسبة لمشغلى الموازين وللكتبة فى الموانىء .

وقد بلغ المتوسط لمجموع مساهمة المقاطعات الجمركية والحضرية فى اجمالى الايرادات السنوية للخزانة العامة حوالى ١٦ ٪ ، مما يعنى أن حوالى ٨٢ ٪ من

ايرادات الخزانة تحقق من الاستيلاء على أنصبة فى الأنشطة الانتاجية جمعتها من خلال الاسناد الضريبى للمقاطعات . وقد جاءت أغلب الايرادات الأخرى من ضرائب عن المناصب وكذلك من الجزية المفروضة على أهل البلاد من غير المسلمين . (راجع الجدول رقم ١) .

ثالثا : الاستنزاف الطبقى : الإطار العام

تغلغلت شبكة المقاطعات فى سائر مصادر الثروة ، اذن . وكان يمكن أن يقتصر تأثير ذلك على تأمين نصيب للخزانة (والطبقة الحاكمة من ثم) فى كل نشاط انتاجى تنال منه تلك الشبكة واسعة الامتداد لو كانت الضريبة المبتغاة مستقرة ومعقولة،أو بالأحرى لو أخذت التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للضريبة فى الاعتبار ، وكان يمكن للمنتجين والعاملين الذين وقع عليهم عبء الضريبة التعايش معها واستيعابها بصورة أو بأخرى وقتها . كان ذلك ممكناً لولا ممارسات أداة الحكم ، ممثلة فى الخزانة العامة وفى الملتزمين ومعاونيهم الاداريين ، فى تحصيل الضرائب من المنتجين القائمين على أدوات الانتاج فى البلاد ، والتى أدت فى النهاية الى أن أصبحت الضريبة أداة سافرة لاعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الحاكمة بصورة ترتبت عليها فجوة هائلة فى الدخل وتركز هائل للثروة فى يد تلك الطبقة .

ونلاحظ أن النمط الأساسى لممارسات الطبقة الحاكمة فى استخلاص ما ابتغته من أنصبة فى انتاج البلاد وايراداتها يتجلى فى مبدأين :

المبدأ الأول تبنته الخزانة العامة وقام على حصرها جل اهتمامها فى تلقى الضريبة التى حددتها فحسب ، تاركة للملتزمين مطلق الحرية فى استخدام أى وسيلة فى تحصيل تلك الضريبة بل وفى تحصيل أى مبالغ اضافية يرغبون فى

استخلاصها والاحتفاظ بها لأنفسهم ، وذلك طالما سدد هؤلاء لها مقدماً الضريبة المحددة من قبلها .

أما المبدأ الثانى فكان ماظهر فى سلوك الملتزمين انفسهم ومن عاون فى نظام الالتزام،إذ تركز اهتمام هؤلاء فى أن ينتزعوا من المنتجين أقصى قدر ممكن من الأموال باستخدام أى وسيلة متاحة حتى القهر والاجبار ، متجاهلين أى حقوق اقتصادية أو انسانية لمن يقع تحت طائلتهم من المنتجين ، بل وغير مدركين تلك الحقوق ـ على الأرجح ـ حتى على المستوى النظرى .

ولعل من المناسب هنا القاء بعض الضوء على بعض معالم نظام الالتزام . فقد اتسم ذلك النظام بكونه أدير من خلال مستويات أو طبقات من الوكلاء والموظفين الاداريين[٢٨] فالمقاطعة ملك خاص للسلطان تحولت الى الملتزم نظير سداده الضرائب المستحقة للخزانة مقدماً وحصل الملتزم بدوره على مايفيض عما سدد من أموال من خلال وكلاء مختلفين[٢٩] جاء بعضهم من داخل المقاطعة ذاتها وبعضهم من خارجها .

وفى كل مستوى من مستويات ذلك التسلسل الادارى كان نمط الممارسات السائدة واحداً ، فالوكلاء الأعلى رتبة ينحصر اهتمام كل منهم فى تحصيل ما يحدده من مال من الوكيل الأدنى منه مباشرة تاركاً له الحرية فى كيفية استخلاص المال المطلوب وفى الاحتفاظ لنفسه بأى مبالغ تزيد عليه ، وهكذا دواليك حتى نصل الى أدنى الوكلاء رتبة والذين فرض كل منهم الضرائب الباهظة على المنتجين الفعليين عملا على زيادة مايستبقيه من مال لنفسه بعد تسليم مستحقات من يعلونه من الوكلاء . والأمر ذو الدلالة هنا أن كل وكيل من الوكلاء اعتبر نصيبه المبتغى فى ايرادات المقاطعة التزاماً واقعاً على الوكيل الأدنى مباشرة ، واعتبره بالتالى مطالباً بسداد ذلك النصيب بالكامل

سواء حصل عليه من الوكلاء الذين يلونه فى هيكل التسلسل أو من المنتجين الفعليين أو من أمواله الخاصة .

وأفرز ذلك النمط من السلوك أنماط ممارسات أخرى ، تمثلت فى ابتداع الضرائب بصورة جزافية من قبل أى من العاملين فى سلك الوكلاء ، ونقل عبئها من كل عامل الى العامل الأدنى مع زيادة عنصر ربح إضافى فى كل مستوى من المستويات ، حتى الوصول الى القاعدة النهائية المؤلفة من القوى البشرية القائمة على الانتاج الفعلى حيث تحملت طبقات المنتجين مجموع مطالب الأداة الحاكمة ومعاونيها من الاداريين .

وقد أنبأنا الجبرتى ببروز انماط فى بعض الأحوال تشابه هذا النمط من السلوك وتقيس عليه ، إذ لاحظ قيام كبار التجار ممن شاركوا فى تحصيل الضرائب بحكم مكانتهم وسط أقرانهم بنقل العبء الضريبى من على كاهلهم الى التجار الأصغر شأناً وذلك كلما قام الحكام بفرض ضرائب جديدة[٣٠]. وننوه هنا بأن الضرائب كانت تفرض فى العادة كمبلغ إجمالى واحد يحصل بأكمله من مجموع المشتغلين بتجارة سلعة أو سلع محددة ، ونلاحظ أن تلك الضرائب كانت تأخذ أحيانا صورة ضرائب سافرة ، وفى أحيان أخرى كان يتم تحصيل تلك المبالغ بصورة ضمنية مستترة لخداع المستويات الأعلى من الاداريين أو الحكام وذلك مع الاستمرار فى القاء العبء النهائى على كاهل المحكومين[٣١] . وننوه هنا أن مصالح كبار التجار لم تتناقض تماماً مع النظام القائم (مثلهم مثل علماء الدين) برغم تعرضهم وطوائفهم للضرائب التجارية ، اذ احتفظوا ببعض العلاقات بالطبقة الحاكمة ، تمكنوا بفضلها من القيام بجبى الضرائب ومن تحقيق منافع أخرى مختلفة سوف نتعرض لها بشىء من التفصيل فى الفصل الأخير من هذه الدراسة .

كذلك يلاحظ ستانفورد شو[٣٢] ، أن الأموال ظلت تجمع من الفلاحين بموجب ماعرف بـ « تذاكر الشاويشية » لصالح العسكر من فرقتي المتفرقة والشاويشية حتى بعد أن بطلت الاستعانة بالعسكر من هاتين الفرقتين فى تحصيل الضرائب منذ خضعت المقاطعات الزراعية لسيطرة البيوت المملوكية وصارت الأموال يحصلها اتباع تلك البيوت ومماليكها . وقد زيدت على تلك الأموال أموال جديدة طالب بها الجباة الجدد لتغطية نفقات ترحالهم وإقامتهم ، وتحمل الزراع ذلك العبء الاضافى .

ونلاحظ هنا أن تلك الممارسات التى انتشرت حتى أصبحت قاعدة عامة للسلوك أو بالأحرى معلماً من المعالم الثابتة للصراع الطبقى كانت بداية التناقض مع بعض الحدود النظرية التى نصت عليها العقود المبرمة مع الملتزمين أو على الأقل مع تفسيرنا المعاصر لمعنى تلك النصوص . فقد ذكر حسين أفندى فى تقريره ان الملتزم يظل محتفظاً بالمقاطعة المحولة اليه طالما كان يحسن السلوك مع من بها من الرعايا ويعاملهم بحذر ومراعاة[٣٣].وقد أشار أحد الباحثين الى ما وصفه بالنصيحة التقليدية التى وجهها الباشا للملتزمين فى الشطر الأخير من تقاسيط (أى عقود) الالتزام الممنوحة منه ، وأعطى مثلاً لذلك فقرة اقتطفها وترجمها من تقسيط التزام مبرم مع الملتزم عن مقاطعة قرية منية بدر :

« أنت أيها الملتزم المذكور ، أنه بموجب هذا التقسيط الديوانى المعطى لك قد أصبحت القرية المذكورة فى التزامك بحق قيراطين ونصف قيراط من مصلحة المذكور ، فبناء عليه تصرف فيها ، وعليك أن تؤدى وتسلم المال الميرى (الخراج) المفروض عليك فى وقته مع التحرز من الظلم والتعدى »[٣٤] .

ثم أشار نفس الباحث الى تكرار تلك النصيحة التقليدية فى تقسيط آخر عقد فى ١١٨٥ هـ/١٧٧١ م عن مقاطعة قرية منشأة دهشور ، وأنه يزيد عليها

النص التالى :

« وأن تكون منشغلا ومقيداً بحفظ وحماية الرعايا والبرايا »[٣٥] .

وقد يكون الحرص على وضع نصوص كهذه فى عقود الالتزام لايزيد عن محاولة تجميل من قبل الخزانة بوصفها ممثلا للسلطان المسئول عن الرعية ، أو بالأحرى هو نوع من النفاق الطبقى لاضفاء مسحة من الاهتمام المزعوم بأهل البلاد . ويفسر الأستاذ شو ذلك الأمر تفسيرا آخر ، إذ يذهب الى أن الأهالى اعتادوا بالتدريج الممارسات الفعلية التى اتبعها الملتزمون فقبلوها فأصبحت بذلك جزءا من العرف السائد[٣٦] . وننوه هنا أنه كى يكتمل ذلك التفسير ربما كان لابد لنا من ملاحظة أنماط السلوك أو ردود الأفعال المترتبة على « قبول » الأهالى لتلك الممارسات مثل هجرهم الأراضى والتسلل خفية من مقاطعة لأخرى الى آخر ذلك من سلوك يعنى أن القبول فى تلك الحالة لم يعن ـ بالتأكيد ـ رضاء من وقعت عليهم تلك الممارسات ، كذلك أنهم لم يكونوا دائماً مذعنين راضخين على مضض ، وإنه انما كان يعنى اعتبار ممارسات الملتزمين أمراً مسلماً باستمراره ومبرراً للسعى الى ابتكار وسائل للتصرف فى ظل تلك الظروف المفترض استمرارها ، أى بالأحرى أن القبول هنا يمكن أن يعكس احساساً عميقا بأن القهر الطبقى كان أمرا مسلماً به وأن الصراع ضده يستوجب البحث عن سبل مناسبة للتعامل معه .

وعلى كل الأحوال ، فالاطار العام الذى حاولنا توضيح معالمه فيما سبق يؤكد أن الصبغة المهيمنة على نظام الالتزام كانت جنوحه الى حرث الأموال من العاملين من أهل البلاد ، القائمين على مصادر ثرواتها (أو أدوات انتاجها) ، وذلك من خلال مستويات متتالية من الاداريين (معاونو جهاز الالتزام) الذين استبقى كل منهم لنفسه نصيباً من ثمار الانتاج ، ووصولا الى الملتزمين الذين

تمتعوا بحق السيطرة على مصادر الانتاج فاستنزفوها ، ثم انتهاء بالسلطة العليا التى زعمت لنفسها حق ملكية البلاد وماعليها ومارست ذلك الحق من خلال أداة تحصيل مركزية (الخزانة العامة) فوضت الى غيرها مهمة جبى الضرائب بأى وسيلة متاحة فأصبح تحصيل الضرائب حقاً يباع ويشترى والمعيار فيه السعر ـ شأنه فى ذلك شأن أى سلعة أو امتياز ـ ولادخل فيه للبائع (الخزانة) بكيفية استخدام المشترى (الملتزم) له أو بما يحققه من ربح من ورائه .

رابعا : الاستنزاف الطبقى : صور وأمثلة

١ ـ إغتصاب القرى :

ظهرت فى المناطق الريفية أكثر الأمثلة وضوحاً على جنوح الملتزمين الى حرث الأموال بأى كيفية ، فكان استخدام القوة القهرية هناك خاصية مميزة لتلك المناطق . وقد تكون تلك الظاهرة راجعة الى غياب المجموعات الشعبية المنظمة على نمط تنظيمات الطوائف الحرفية أو تلك المجتمعة برباط الأخوة الدينية التى انتشرت فى الجهات الحضرية والتى كان يمكن لها أن تنتظم فى رد فعل جماعى ، وربما يكون السبب فى ذلك أمراً آخر قريب الصلة بذلك الاعتبار ونعنى به أن المقاطعات الريفية كانت أبعد مسافة عن المؤسسات الحضرية ذات الثقل السياسى مثل الجامع الأزهر ومجموعة علماء الدين .

وانتشر استخدام القوة القهرية عند تحصيل الضرائب ، والذى كان بديهياً أن يتزامن فى التوقيت مع موسم حصد المحصول الزراعى[٣٧] . وقد تقاسمت عدة أطراف مسئولية التحصيل ، وامتلكت كل منها وسائل القهر والاجبار . فعلى المستوى المحلى بالقرية ، كان هناك « المشد »[٣٨] الذى نفذ العقاب

والتعذيب فى كل من يخفق فى سداد الضريبة المطلوبة منه . ومن العاصمة ، جاءت الفرق العسكرية لتقدم مزيداً من السند بالقوة القهرية فى تحصيل الضريبة ولتستخلص لنفسها مزيداً من الأموال .

وقد تعارف مختلف الأطراف القائمة على تحصيل الضرائب من الفلاحين على حرث أموال إضافية لأنفسهم باستخدام كافة الطرق وإدعاء كافة التبريرات الممكنة.وعرفت تلك الأموال بـ «المخرجات»[٣٩] لخروجها عن إطار ما يؤول للخزانة من أموال وكان منها ما يدخل الى مبعوثى الولاة والديوان وحكام الأقاليم من الموظفين والعسكر ويسمى حينئذ (« الكشوفية ») ومايدخل الى معاونى الملتزم ويسمى حينئذ (« البرانى ») . ونظراً لتعدد الأطراف الجابية للضرائب وتعدد ما ساقته من تبريرات لتحصيل المزيد من (المخرجات) ، تعددت مكونات تلك المخرجات وتسمياتها الفرعية ، فكان هناك رسم « الكشوفية » الذى حصله حكام الأقاليم وممثلوهم ، و« تذاكر الشاويشية » وهى الصكوك التى بموجبها حصل العسكر من فرق المتفرقة والشاويشية على أموال من الفلاحين ، و« حق الطريق » الذى جمعه الموظفون والرسل المبعوثون من جهات رسمية أو من الملتزم ، و« مال الجهات » الذى حصله القائمون على قوافل الحج عند مرورهم بقرى بعض الأقاليم ، و« الكلف » العينية و« الطلب » النقدية التى حصلها العسكر عند مرورهم بالقرى المختلفة .. تلك كلها مسميات لرسوم ابتكرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ولم تكن أيها مشروعة بقانون أو بمرسوم إلا « الكشوفية » . ثم حدث فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر أن أرادت الادارة الحاكمة تبسيط هيكل « المخرجات » وربما أرادت أيضا تبسيط وتوحيد تحصيلها مع بقاء تعدد المستفيدين منها ، فأعلن شيخ البلد[٤٠] محمد بك أبى الدهب فى عام ١٧٧٤ عن رسم موحد وصفه بالعدالة واسماه « رفع

المظالم » وسمح لمحصليه برسم إضافى مقابل التحصيل واراد أن يستبدل به كل ماكان قائماً وقتها من رسوم صارت تعرف مجتمعة منذئذ بـ «الكشوفية القديمة » ، ولكن مالبث خلفاؤه أن عادوا الى تحصيل « الكشوفية القديمة » وأضافوا اليها « رفع المظالم » و« الكلف » ، وعرفت الأخيرتان سوياً بـ « الكشوفية الجديدة » ، فتضخمت « المخرجات » مجدداً ثم بذلت محاولة لاحقة فى عام ١٧٩٢ لاستبدال كافة مكونات « الكشوفية الجديدة » برسم موحد سمى « فرد التحرير » ، وظلت « المخرجات » مؤلفة من الرسوم الفرعية المتعارف عليها قديماً (الكشوفية القديمة) وحديثاً (الكشوفية الجديدة) . وبالرغم من أن الأطراف القائمة على تحصيل الضرائب كانت تؤدى جزءاً من وظيفتها مدفوعة الأجر الا أنه كان معترفاً لها بحق تحصيل تلك الأموال الاضافية بحجة تغطية مصاريف سفرها ونفقاتها اليومية وكثيراً ما منحت سلطة فرض الرسوم ـ فى ظل ذلك الاعتراف ـ على أى من القرى التى يمر طريقها بها بمجرد مرور[٤١]. وكان طبيعياً أن انصب اهتمام المعينين لتحصيل الضرائب وقضاء الأمور على جمع حق طريقهم فأعطوه الأولوية .

« كلما اذ تشاجر أحدهم [أحد الزراع] مع آخر على أمر جزئى بادر أحدهم بالحضور الى الملتزم وتمثل بين يديه قائلًا أشكو اليك فلاناً بمائة ريال مثلا، فبمجرد قوله ذلك يأمر بكتابة ورقة خطاباً الى قائمقام أو المشايخ باحضار ذلك الرجل المشتكى واستخلاص القدر الذى ذكره الشاكى قليلًا أو كثيراً أو حبسه وضربه حتى يدفع ذلك القدر ويرسل الورقة مع بعض أتباعه ويكتب بهامشها كراء طريقه قليلا أو كثيراً ، ويسمونه « الطريق » فعند وصوله أول شىء يطالب به الرجل حق الطريق المعين ثم الشكوى فان بادر ودفعها والا حبس أو حضر به المعين الى بيت أستاذه ، فيوعد بالحبس ويعاقبه بالضرب حتى يوفى القدر الذى تلفظ به الشاكى ، وإن تأخر عن حضوره أو حضور

أردفه بآخر وحق طريق الآخر كذلك ، ويسمونها الاستعجالة ، وغير ذلك أحكام وأمور غير معقولة المعنى قد ربوا عليها واعتادوها »[٤٢] .

وقد أصبح استخدام القوة الجبرية وسيلة مألوفة لحرث أموال إضافية حتى فى غير أوقات الحصاد ، وحتى فى الأوقات التى يكون قد سبق فيها سداد الضريبة الأصلية بأكملها . ونلاحظ تكرار تلك الظاهرة كلما اقتربنا من النصف الأخير من القرن الثامن عشر حين انتشر التناحر بين الفرق المملوكية المختلفة وانعكس فى معارك مستمرة حاولت خلالها كل من تلك الفرق استخلاص أموال إضافية من المقاطعات الواقعة تحت سيطرتها بزعم أن تلك المبالغ سوف تخصم من الضرائب المستحقة فى السنوات التالية . وقد لاحظ ستانفورد شو تلك الظاهرة فى دراسته ، وقرر أن عملية تحصيل الضرائب من الأراضى الخاضعة للفرق المملوكية صارت أشبه بحملات غزو واسعة النطاق[٤٣]. كذلك ترد فى الفقرة التالية المقتطفة من يوميات الجبرتى حادثة توضح أسلوب تحصيل الضرائب وسلوك القائمين على التحصيل وتأتى تلك الفقرة فى سياق إشارة الجبرتى الى قيام اسماعيل بك فى عام ١٧٨٨/١٢٠٣ (وهو شيخ البلد وقتها أو كبير أمراء المماليك) بفرض ضرائب جديدة وارساله رجاله لتحصيلها .

«.ووجه على الناس قباح الرسل والمعينين .. فيدهمون الانسان ويدخلون عليه فى بيته مثل التجريدة الخمسة والعشرة بأيديهم البنادق والأسلحة بوجوه عابسة ، فيشاغلهم ويلاطفهم ويلين خواطرهم بالاكرام فلا يزدادون الا قسوة وفظاظة ، فيعدهم على وقت آخر فيسمعونه نبيح القول ويشتطون فى أجرة طريقهم وربما لم يجدوا صاحب الدار أو يكون مسافراً فيدخلون الدار وليس فيها الا النساء ويحصل منهم ما لاخير فيه من الهجوم عليهن »[٤٤] .

ومن أشكال الاستنزاف الطبقى فى القرى كذلك أن أكره الزراع على العمل المجانى فى أراضى « الوسية »(٤٥) الخاصة بالملتزم ، أى تلك الأرض التى اقتطعت له معفاة من الخراج ويساوى الأستاذ لهيطة فى السطور التالية جسامة التهرب من العمل فى الوسية بجسامة التوقف عن دفع الضرائب ، إذ يصف مهام « المشد » قائلا :

« يقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم من العقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب أو يحجمون عن أداء مايطلب من عمل فى أراضى الوسية أو يهملون فى هذا العمل . وكان الجلد هو العقوبة الشائعة التى يتعرض لها الفلاحون »(٤٦) .

وتعطى الفقرة التالية تصويراً قيماً لعلاقة الزراع بالملتزمين وبممثليهم ، وتتمثل قيمته فى أنه لم يأت تعليقاً على حادثة بعينها وإنما جاء تلخيصاً للصبغة العامة لما شاب تلك العلاقة من ممارسات .

« ... وقد كانوا مع الملتزمين أذل من العبيد المشترى فربما أن العبد يهرب من سيده إذا كلفه فوق طاقته أو أهانه بالضرب ، وأما الفلاح فلا يمكنه ولا يسهل به أن يترك وطنه وأولاده وعياله ويهرب ،وإذا هرب إلى بلدة أخرى واستعلم أستاذه مكانه أحضره قهراً وازداد ذلا ومقتاً وإهانة ، وكان من طرائفهم أنه اذا آن وقت الحصاد والتحضير طلب الملتزم أو قائم مقامه الفلاحين فينادى عليهم الغفر أمس اليوم المطلوبين فى صبحه بالتبكير الى شغل الملتزم ، فمن تخلف لعذر أحضره الغفر أو المشد وسحبه من شنبه ، وأشبعه سباً وشتماً وضرباً ، وهو المسمى عندهم بالعونة والسخرة ، واعتادوا ذلك بل يرونه من اللازم الواجب ، وهذا خلاف مايلقونه من الاذلال والتحكم من مشايخهم والشاهد والنصرانى الصراف وهو العمدة ، خصوصاً عند قبض المال فيغالطهم

ويناكرهم وهم له أطوع من أستاذهم وأمره نافذ فيهم ، فيأمر قائمقام بحبس من شاء أو ضربه محتسباً عليهم ببواق لايدفعها ، وإذا غلق أحدهم ماعليه من المال الذى وجب عليه فى قائمة المصروف وطلب من المعلم ورده وهى ورقة الغلاق وعده لوقت آخر حتى يحرر حسابه فلا يقدر الفلاح على مرادته خوفاً منه فإذا سأله من بعد ذلك قال له بقى عليك حبتان من فدان أو خروبتان/أو نحو ذلك ، أو يصانعه بالهدية والرشوة .. وكذلك أشياخهم ، إذا لم يكن الملتزم ظالماً [لا]يتمكنون هم أيضاً من ظلم فلاحيهم ، لأنهم لم يحصل لهم رواج إلا بطلب الملتزم الزيادة والمغارم فيأخذون لأنفسهم فى ضمنها ما أحبوا وربما وزعوا خراج أطيانهم وزراعتهم على الفلاحين »(٤٧) .

ولقد أدت الممارسات السابقة الى حالات فرار جماعى من القرى(٤٨) ، والى احساس عام امتزج فيه الخوف بالجفول كما يلاحظ سونينى فى أسطر ترجمناها كما يلى :

« عند اقترابنا من ناجراش (عدة أميال الى الجنوب من دمنهور) تفرق أهل المدينة شتاتا واختبأوا وأغلقوا الأبواب دونهم ، ظانين أننا إما من رجال الكاشف [الحاكم المحلى] أو من البدو وأننا نحمل عليهم بغرض نهبهم . وصادفنا صعوبة بالغة فى اقناعهم باستقبالنا ، وحين استجابوا وفتحوا أبوابهم لم افهم كيف كان يمكن لمن فى مثل حالهم أن يخشى على نفسه من السرقة أو النهب ، فلقد ظهر أمامى كل مافى حياتهم فى حالة رثة بائسة »(٤٩) .

وقد تعرضت القرى كذلك لحملات اغتصاب مستمرة قادها الحكام من كبار المماليك بأنفسهم ، وتأتى فى الجبرتى ذكر حادثة إغارة أحدهم على عدة أقاليم طلباً للمال فى ١١٩٦ هـ / ١٧٨١ م :

« فيها فى صفر نزل مراد بك وسرح بالأقاليم البحرية وطاف البلاد بالشرقية وطلب منهم أموالا وفرض عليهم مقادير من المال عظيمة وكلفا وحق طرق معينين وغير دلك ما لا يوصف ، ثم نزل الى الغربية وفعل بها كذلك ، ثم الى المنوفية .... »[٥٠] .

٢ ــ ضرائب الحماية والمشاركة بالارغام : .

وانتشرت فى المدن صور أخرى للسيطرة على مصادر الأموال والاستيلاء على أنصبة فيها وتشابهت تلك الصور مع الممارسات التى ناقشناها من قبل فى ثلاثة أمور تعكس روح النظام السائد فى عمومه :

أولها ارتكانها على امتلاك الأطراف التى تمارسها لقوة القهر والاجبار .

وثانيها وصولها الى كل الفئات التى تنشأ عندها حصيلة من الايرادات من جراء نشاطها الاقتصادى مثل التجار والحرفيين .

وثالثها وقوعها بصورة جزافية ومتكررة .

وقد تكرر وقتها قيام العسكر بفرض حمايتهم قسراً على أفراد أو مجموعات مختارة من بين فئات معينة ومطالبتهم بسداد ضرائب حماية هى فى حقيقتها نوع من الاتاوات ، وكانت تلك « الحمايات »[٥١] تفرض عادة على أفراد أو مجموعات من التجار والحرفيين ، بل حتى على محصلى الضرائب أو الملتزمين ممن استعاروا قوتهم فى الأصل من نفس تلك الأطراف التى كانت فرق منها تستدير عليهم فيما بعد لتقاسمهم ما حصلوه من أموال . كما تحققت ايرادات ضخمة مصدرها الرشوة لأفراد الفرق العسكرية الذين تولوا ادارة الأسواق الحضرية من خلال توليهم أمانات الاحتساب والخردة وغيرها فكانوا يرتشون

نظير تغاضيهم عن مخالفات الخاضعين لاشرافهم ، وذلك فضلا عما حصلوه منهم من ضرائب ورسوم اعتيادية(٥٢) .

كذلك يأتى فى الجبرتى ذكر لوقائع قام فيها بعض العسكر بفرض أنفسهم كشركاء يقاسمون من يختارون من التجار ربحه .

« وفيه [فى عام ١٢٠٠ هـ/١٧٨٥م] كثر تعدى العساكر على أهل الحرف كالقهوجية والحمامية والمزينين والخياطين وغيرهم ، فيأتى أحدهم الى الحمامى أو القهوجى أو الخياط ويقلع سلاحه ويعلقه ويرسم ركنا فى ورقة أو على باب دكان ، وكأنه صيره شريكه وفى حمايته ويذهب حيث شاء أو يجلس متى شاء ، ثم يحاسبه ويقاسمه فى المكسب »(٥٣) .

وبالرغم من أن ذلك النمط من فرض الحماية وقع خارج نظام المقاطعات والضرائب الرسمية ، إلا أننا نراه بمثابة رافداً من روافده بسبب قيامه على تقاليد قبلتها الخزانة العامة من قبل ورسخت فى الأصل من خلال ممارسات الطبقة الحاكمة والجهاز الادارى المعاون (البيروقراطية) فى ظل نظام المقاطعات .

٣ ـــ التحايل على القيم والمقاييس والأوزان والتسعير :

كان التحايل على القيم والمقاييس والأوزان والتسعير وسيلة أخرى استخدمتها الطبقة الحاكمة كأداة للنهب ، مستغلة فى ذلك استقرار التحكم فى تلك الأدوات فى يدها . وقد تعددت الصور الدالة على ذلك .

فقد كان الملتزمون يستخدمون سعراً منخفضاً عند التقييم العينى للمحصول لأغراض الضريبة ، ثم يعيدون بيع ذلك المحصول فى الأسواق مستخدمين السعر المحدد للسوق والأكثر ارتفاعا بكثير ، وكان كلا السعرين

تحددهما السلطات الحاكمة[٥٤] .

كذلك كان التلاعب فى الموازين والمقاييس يأخذ صوراً عديدة[٥٥]. فقد تكرر استخدام أصناج غير متعادلة فى معاملات الحكومة حققت فائضاً فى الموازين لصالح الجهاز الحاكم ، وقد استخلصت الخزانة لنفسها ايرادات ضخمة من هذا السبيل،وحذا الاداريون المحليون حذوها كما تكرر تغيير القيم والمعايير النسبية للأوزان والمقاييس من آن لآخر ، فيما كان أشبه بضرائب ضمنية مستترة ، فأضر ذلك بايرادات التجار وزاد من مغانم الخزانة[٥٦] .

وكذلك كان الحال عند تحديد القيمة المكافئة للعملة ، إذ ظلت الخزانة تحاول الاحتفاظ بقيمة اسمية مرتفعة للعملة التى تصدرها (البارة) بالرغم من النقصان المستمر فى محتواها النفيس فاستشرى التضخم ، وترتب عليه تدهور مستمر فى القيمة الحقيقية لعملة البلاد[٥٧] .

ولقد ألحقت تلك الصور من التحايل مزيداً من الضرر بالأحوال المعيشية للأهالى وتسببت فى تدهور ربحية التجار والحرفيين ، وأضفت أبعاداً جديدة على عملية تحصيل الضرائب وعلى سائر المعاملات التجارية والمالية بين الأهالى والجهاز الحاكم مما كرس ما فى تلك المعاملات من صور فجة لحرث الأموال واستخلاصها .

الخلاصـــة

تحول نظام « المقاطعات » إذن الى نظام مؤداه حرث خالص للأموال بسبب التقاليد والممارسات التى قبلتها الخزانة والجهاز الحاكم ، وأفضى ذلك الى خضوع المبالغ المحصلة على سبيل الضريبة للتقدير المنفرد لأى طرف يمكنه القيام

على تحصيلها ، كما أرسى السلطة والسيطرة الحقيقية فى يد من يسيطر على أدوات القهر والاجبار . بل أدى ذلك النظام بما اتسم به من ممارسات الى نشوء ممارسات أخرى ذات طبيعة مماثلة خارج حدود النظام الرسمى .

وقد لاحظ كتاب مختلفون ضخامة العبء الناتج من مختلف صنوف الضرائب والرسوم ، والذى بلغ ثقله حداً أدى الى استنزاف قوى الانتاج وأدواتها البشرية والمادية :

« من هنا نرى السبب فى انحدار مالية البلاد من سىء الى أسوأ ، إذ أن مستغليها كانوا يأتون على الدخل ورأس المال ، فيقل رأس المال وبالتالى يقل الدخل وهكذا دواليك »[٥٨] .

ويتفق هذا المعنى مع ما يلاحظه سونينى فى فقرة ترجمناها كما يلى عن موقف المماليك إزاء مصادر الثروة بالبلاد :

« لم تكن التجارة فى أعين هؤلاء الكائنات شديدة الضرر الا منجما للثروات ، يغترفون من كنوزه وفق هواهم ودون تقدير أو روية الأموال التى يوظفونها من أجل ظفرهم بالسلطة والمكانة »[٥٩] .

وتوضح الجداول الملحقة بهذه الدراسة اجمالى وصافى نسبة الايرادات التى استولت عليها الطبقة الحاكمة من خلال الخزانة العامة ، وان كنا نلاحظ أن البيانات الموضحة فى تلك الجداول لاتشمل كافة الأموال التى تم تحصيلها من الأهالى بحجة الضريبة ثم استولت عليها الطبقة الحاكمة وممثلوها ، إذ أن هناك ماحجبته الرتب المختلفة من المعاونين الاداريين عن الملتزمين ومن ثم عن الخزانة كما ذكرنا من قبل ، كما أن هناك ضرائب الحماية التى فرضها المماليك والعسكر بصورة جزافية ومباشرة ولم تدخل هى الأخرى فى دائرة أموال الخزانة ، مما

يعنى أن المبالغ الواردة فى تلك الجداول أقل ـ فى الحقيقة ـ من اجمالى الأموال التى تم للطبقة الحاكمة وجهازها المعاون الاستيلاء عليها بالفعل تحت غطاء الضريبة . ومن ناحية أخرى ، يمكن القول أن تلك الأنصبة المئوية لاتمثل ما استولت عليه الطبقة الحاكمة من اجمالى الدخل المحلى قاطبة ، اذ اننا لانزعم فيها الالمام بكل عناصر ذلك الدخل وانما نقصرها على ايرادات الخزانة . ومع ذلك ، فالأنصبة المئوية مؤشر كمى لسياسات الخزانة والطبقة الحاكمة ، تدعمها ـ هنا وفى فصول تالية ـ مؤشرات وصفية سجلها المعاصرون من أمثال الجبرتى وسونينى ممن رجعنا الى أعمالهم هنا .

وسوف ننتقل فى الفصل التالى الى فحص تكوين وجذور الطبقة الحاكمة بشىء من الاختصار ، ثم نستخلص أهم ما ميز سلوكها الاقتصادى من أنماط صبغت تصرفها فى الأموال التى استقطبها أركان تلك الطبقة واستولوا عليها .

هوامش الفصل الثانى

١ ـ Shaw, 26-41, 98-101, Huseyn Efendi, 50, 52-54, 60-61, 62-65.

٢ ـ Huseyn Efendi, 140-141.

يستخدم ستانفورد شو التعبير الانجليزى "Tax Farming" (jRq YJ Vf=»Af) ليصف نظام جلب الايرادات من المقاطعات .

مع اعترافنا بأن ذلك التعبير يلخص المحتوى الفعلى للنظام الإجتماعى برمته ، إلا أننا فضلنا استخدام تعبير « الإسناد الضريبى » كى نصف المنهج الضريبى للنظام وفقاً لآليات ذلك المنهج وأدواته . وفى بعض الأجزاء التالية سوف نستخدم أحيانا ألفاظاً وتعبيرات من قبيل « حرث الأموال » عند الإشارة إلى ما يسمى المحتوى الإجتماعى للأدوات العربية المستخدمة .

وقد إمتد الاسناد الضريبى للمقاطعات إلى ما عدا الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل فى الزراعة والصناعة والتجارة ، فشمل المناصب الرسمية التى يتولى شاغلوها تقديم خدمات للجمهور .. وقد تم اسناد تلك المناصب الى شاغليها مقابل ضريبة مناصب سددوها للخزانة العامة وعرفت بـ « الكشوفية الكبيرة » (أنظر الجدول رقم ١ بالملحق) ثم لم يتقاضوا من مناصبهم أى رواتب ، وإنما توفرت لهم الايرادات من تحصيل رسوم عن خدماتهم من المتعاملين معهم ، ومن غير الواضح لنا ما اذا كانت تلك الرسوم محددة أم جزافية أو الطرف الذى كان له حق تحديدها . ولقد أشرنا فى هامش سابق الى حصول الروزنامجى على ايرادات اضافية بواسطة بيعه مناصب الكتبة من معاونيه الى الأفراد المؤهلين لشغلها ، وربما تحققت لأرباب المناصب الكبرى مصادر ايرادات مماثلة .

٣ ـ يفهم من تعليق ستانفورد شو على تقرير حسين أفندى أن الخزانة حددت مبلغا ثابتا للخراج المستحق على كل مقاطعة ، وأن ذلك المبلغ كانت نسبته حوالى ثمانية بالمائة من اجمالى الايرادات المحصلة من المقاطعة .. وذلك قول متسق مع ذاته فى حالة استناد الخزانة الى تقدير مسبق محدد للايرادات عند قيامها بتحديد مبلغ الخراج ، واذا صح ذلك فمن المحتمل أن يكون ذلك التقدير قد تعرض للمراجعة عبر الزمن .
. Huseyn Efendi, 140-141 .

٤ ـ لهيطة ، ٢٧ ـ ٢٨ ، الرافعى ، ٢٩ ـ ٣٢ .

Huseyn Efendi, 56, Gibb, I, 259-266, Shaw, 26-41, Crouchley, 15-18, Stanford Shaw "Landholding and Land-Tax Revenues in Ottoman Egypt " in P.M. Holt., Political and Social Change in Modern Egypt (1968), . 91-103.

ولم يكن الالتزام النظام الوحيد الذى أسندت الخزانة بموجبه المقاطعات إلى متعهدين ، وإنما كانت هناك نظم أخرى يمكن الوقوف عليها بالرجوع إلى :

Shaw, The Financial..., 26-32, 39, 40-41, 41-46, 46-50, . 134-138.

وسوف نورد فى أجزاء تالية ذكر مقاطعات عهد بمسئوليتها الى « أمناء » لا الى « ملتزمين » والفارق بين الأمين والملتزم من حيث المفهوم النظرى ، أن الأول كان يعتبر موظفاً لدى الخزانة أو وكيلا لها يتقاضى مرتباً عن توريد كامل الايرادات دون أن يحق له استقطاع أى جزء منها ، ويذكر شو فى تعليقه على تقرير حسين أفندى أن ذلك الفارق صار نظرياً فحسب منذ منتصف القرن السابع عشر حين صار الأمناء يتصرفون فى الأمانات الموكوله اليهم تصرف الملتزمين فى التزاماتهم .

. Huseyn Efendi, 136-137.

٥ ـ . Shaw, the Financial..., 127-130.

٦ ـ الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، دار الفارس بيروت ، (١٩٧٠) ، ج١ ، ٦٤٢ ـ ٦٤٣ ، محمد رفعت رمضان : على بك الكبير (بغير مؤرخ ، التصدير مؤرخ فى ١٩٥٠) ، ٩٠ ـ ٩١ .

. Gibb, II, 63-64 .

٧ ـ Huseyn Efendi, 48-49, 52-54, 54-60, 62-65.

ننوه أن لقب « أمين البهار » هو اللقب المميز للأمين على جمرك السويس لكون أغلب البضاعة المارة بالميناء مؤلفة من التوابل والقهوة .

٨ ـ . Huseyn Efendi, 52-54, 54-60.

٩ ـ رمضان ٧٦ ـ ٧٨ .

يذكر الكاتب أن البيانات الخاصة بالتزامات القرى الثلاث منقولة مما يلى : مقاطعة قرية بيشة رزينة من دفتر التزامات ولايات الوجه البحرى عن سنة ١١٧٠ هـ رقم ٦/٢٤ مخزن تركى ، مقاطعة قرية اتليدم من دفتر التزامات الولايات القبلية عن سنة

١١٧٠ هـ رقم ٦/٢٣ مخزن تركى ، ومقاطعة قرية الغابة من دفتر التزامات الوجه البحرى سنة ١١٨٥ هـ رقم ٧/٥٥ مخزن تركى .

١٠ ـ كان القيراط مقياسا للنصيب وليس للمساحة ، وكانت كل مقاطعة تقسم الى ٢٤ قيراطا بغض النظر عن مساحتها ، ويتم توزيعها فى أنصبة متفاوتة .

. Shaw, The Financial..., 52

١١ ـ لهيطة ، ٤٥ ـ ٤٦ .

C.S. Sonnini, Travels in Upper and Lower Egypt, Translated by Henry Hunter (1799), I, 191-194, Crouchley, 32-36, Huseyn Efendi, 49, 125-130, Gibb, I, 304.

١٢ ـ Sonnini, III, Crouchley, 32-33, Huseyn Efendi, 13-136.

١٣ ـ Shaw, The Financial..., 101-117, Huseyn Efendi, 48-49, 81, 39, Cezzar Pacha, 34-35, 40-41, 46, 48.

كانت الايرادات من البيوت الجمركية مسندة فى الأصل الى الوالى على مصر مقابل سداده الخراج الى الخزانة ، ثم سيطرت فرقة الانكشارية على تلك المقاطعات فى القرن الثامن عشر وسددوا مقابل ذلك مدفوعات سنوية من خراج وكشوفية كبيرة ، كما عوضوا الوالى عن خسارته تلك الإيرادات بأن سددوا له مقابلا عن كل بيت جمركى سمى بالكشوفية الصغيرة .

١٤ ـ . Shaw, The Financial..., 102.

١٥ ـ أطلق لقب « القبطان » على قادة الأساطيل المتمركزة فى موانىء الاسكندرية ، والسويس ، ودمياط ، ورشيد ، وكان الأسطول بالميناءين الأخيرين تحت إمرة قبطان واحد . وكان الغرض من الإعهاد للقباطنة بالايرادات المتحققة من مختلف الأنشطة الحضرية فى تلك الموانىء امدادهم بالامكانيات المالية لبناء وصيانة وتموين القطع البحرية التى تحت إمرتهم ، وكذلك لحماية السواحل المصرية وتقديم المساندة للأسطول الامبراطورى عندما تدعو الحاجة الى ذلك .

Huseyn Efendi, 81-81

١٦ ـ Huseyn Efendi, 81.

١٧ ـ ملاحظات عن المدن المختلفة فى مصر العليا (الصعيد) وردت فى الجزء الثالث من Sonnini

١٨ ـ Huseyn Efendi, 58

١٩ ، ٢٠ ـ أنماط السيطرة على الايرادات الحضرية المذكورة هنا موضحة بتفصيل أكبر في المرجع التالي :

. Shaw, The Financial..., 119-124 and 127-130 .

٢١ ـ خاننا التوفيق في الاهتداء الى مصطلح يماثل في قصره ودقته التعبير الانجليزي المعتاد

. Self Employed

٢٢ ـ كانت تلك المهام موكولة في الأصل الى أمناء مسئولين عن توريد كل الايرادات المحصلة الى الخزانة دون استبقاء أي جزء منها لأنفسهم ، ثم سيطرت أجنحة من الفرق العسكربة على تلك الأمانات بعد منتصف القرن السابع عشر وحولتها الى مقاطعات ضريبية احتفظ المتعهدون بها بلقب « أمناء » وإن صاروا يتصرفون كـ « ملتزمين » في حقيقة الأمر ، فصار كل منهم يسدد للخزانة مبالغ سنوية على سبيل الخراج والكشوفية الكبيرة (ضريبة المناصب) وسدد بعضهم للوالي ضريبة أخرى (الكشوفية الصغيرة) واحتفظ كل لنفسه باجمالي متحصلاته من الأمانة الموكولة اليه . وينبئنا ستانفورد شو مثلا أن صافي ربح الانكشارية من ايرادات البيوت بلغ خمساً وعشرين مليون بارة سنوياً في أواخر القرن الثامن عشر ، وهو ما يعادل ١٦٧ ٪ من الخراج التي تلقته الخزانة عن ذلك المصدر في عام ١٧٩٦ . (أنظر الجدول رقم ١ بالملحق) .

Huseyn Efendi, 93, 136.

ومن المهم هنا التنويه بأنه لم يكن مباحا في الأصل لأفراد الفرق العسكرية تولي أي من المقاطعات الضريبية . وبالرغم من ذلك ، فقد سيطرت فرق مختلفة بطول النصف الثاني من القرن الثامن عشر على عدد من المقاطعات المسندة على سبيل الالتزام أو الأمانة ، بل وأسسوا حق توريثها لأفراد آخرين من داخل فرقتهم أو من بين ورثتهم الشرعيين فخرجت تلك المقاطعات عن الآليات المعتادة المتمثلة في عودتها الى الخزانة العامة كي تبيع حق الاسناد الضريبي من خلال مزاد علني .

. Huseyn Efendi, 140-141.

ويبدو أنه مع إنتشار تلك الممارسات صار من المعتاد أن تظل مقاطعات معينة حكراً على أفراد من داخل أوجاق معين ، وبرز ذلك على الأخص في المقاطعات بالقاهرة ربما بسبب تمركز الفرق الرئيسية بها . ومن أمثلة ذلك توارث فرقة الانكشارية السيطرة على أمانة الاحتساب وكذلك على البيوت الجمركية ، وفرقة العزب لأمانتي الخردة والبحرين ، وفرقة المتفرقة لامانات المعمار والقافلة والجبجية ، وفرقة الجاويشية لأمانة الصوان . (أنظر رقم ٢٦ أدناه) .

Huseyn Efendi, 85-93, 137-138.

وقد أشرنا فيما سبق الى تبعية الفرق العسكرية للبيوت المملوكية المتنافسة فى أواخر القرن الثامن عشر باستثناء فرقتى الانكشارية والعزب ، مما يعنى أن السيطرة على بعض المقاطعات المذكورة كانت فى الحقيقة بيد أكثر البيوت المملوكية اختراقا لصفوف تلك الفرق العسكرية ، وسوف نتناول ذلك بمزيد من التحليل فى الفصل الثالث .

٢٣ ـ ٢٤ ـ Shaw, The Financial..., 119-124, Huseyn Efendi, 136-138.

٢٥ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٣٩٢

Shaw, The Financial..., 113-117, Crouchley, 29-32, Huseyn Efendi, 49, 137-138.

٢٦ ـ ذكرنا بعض تلك المناصب فى الهامش رقم ٢٢ اعلاه ، ونصف هنا مهام وحقوق بعضها . فـ « معمار باشا » كان له الحق فى وضع النظم وفرض الضرائب على البناء والتشييد فى القاهرة ونواحيها ، كما كان مسئولا عن بناء وصيانة القلاع الاقليمية . وقد تحققت لشاغل ذلك المنصب ايرادات بلغت حوالى مليون بارة سنويا فى أواخر القرن الثامن عشر ، سدد مقابلها كشوفية كبيرة (ضريبة مناصب) بلغت حوالى ٥٢,٠٠٠ بارة سنوياً . وكان لـ « قافلة باشا » الحق فى تنظيم سوق الجمال بالقاهرة ومد قافلة الحج بما تحتاجه من دواب ، ثم شملت حقوقه بعد ذلك الأشراف وفرض الضرائب على سائر أسواق الاتجار فى الحيوان بالقاهرة ونواحيها ، وعلى القوافل التجارية القادمة من الشرق محملة بالبن والتوابل وعابرة بين القاهرة والسويس ، وقد تحققت لصاحب ذلك المنصب ايرادات ضخمة ، دفع جزءاً كبيراً منها لقبائل البدو المنتشرة فى طرق القوافل خطباً لمهادنتهم . وكان « جبجى باشا » مسئولا عن مد الباب العالى والقوات العسكرية باحتياجاتهم السنوية من البارود باعتباره مديراً لمخازن الذخيرة بالقاهرة ورئيساً لطائفة صناع البارود بها وخارجها . وقد تلقى مدفوعات سنوية من الخزانة والارسالية نظير ما أرسل من بارود الى الأستانة ، كذلك باع لحسابه الخاص ماتبقى من البارود بعد الوفاء باحتياجات السلطات والجيش ، وحقق له ذلك ربحاً سنوياً بلغ اثنتى عشرة مليون بارة بعد سداد كشوفية كبيرة بلغت ٦٧,٠٠٠ بارة سنوياً .

Huseyn Efendi, 85-86.

٢٧ - Shaw, The Financial..., 119-124, 127-130 .

٢٨ - Shaw, The Financial..., 52-55, Huseyn Efendi, 52-54 .

يذكر ستانفورد شو فى تعليقه على تقرير حسين أفندى أن عملية تحصيل الضرائب كانت تبدأ فى الروزنامة ، حيث يعد « الأفندى » (الكاتب) المعنى باقليم محدد « تذاكر » (صكوك) تبين قيمة الضريبة المستحقة على مجموع زراع كل دائرة التزام بالمقاطعات الواقعة فى ذلك الاقليم ، ثم تسلم تلك الصكوك الى الملتزم فيتولى وكلاؤه توزيع عبء الضريبة على أفراد الزراع من واقع دفاتر الدائرة ثم يحصلونها .
Huseyn Efendi, 122.

ويصعب علينا أن نرى اتساق آليات التحصيل تلك مع الفلسفة التى طبعت ممارسات كل من الخزانة العامة والملتزمين ، إذ كان جوهرها تسديد الملتزم للخزانة مقدماً مقابل اطلاق الحرية له لحرث الأموال من الزراع ، وهو ما نتطرق اليه بالتفصيل فيما بعد . من هنا ، فالمنطقى فى تصورنا أن تنحصر مسئولية الكتبة فى التأكد من السداد المقدم للخراج السنوى ، وأن تكون علاقة الملتزم بزارعى الأرض مستقلة تماماً عما تصدره الخزانة من إذون أو صكوك ، خاصة وأن قيم الخراج السنوى كانت معروفة سلفاً ومحددة على أساس مسح زراعى لأحوال الأرض تم فى القرن السادس عشر ولاعلاقة لتلك القيمة بالمحصول السنوى مثلا أو بأى متغير آخر قصير المدى ، كذلك فلم يطرأ على تلك القيم التقديرية للخراج تغيير إلا فيما ندر ، حتى أن شو يعيب على الادارة عدم تعديل السجلات الزراعية لتأخذ فى الاعتبار التغير الفعلى فى حال الأرض نتيجة لما تعرضت له من بوار بسبب العوامل الطبيعية (الجفاف) والبشرية أو الادارية (الاهمال) ويقرر أنه قد ترتب على ذلك أن صارت العلاقة مختلة بين الضريبة المحددة على الأرض وبين الخصوبة الفعلية .
Huseyn Efendi, 122.

٢٩ - لهيطة ، ٢٧ - ٢٨ .
. Huseyn Efendi, 52-54, 146-149,

يعدد كل من لهيطة وشو أهم من انخرط فى خدمة الملتزم من موظفين معاونين ، ونلخص الهيكل العام والمهام الوظيفية لأهمهم فيما يلى :
شيخ البلد : يختار من بين أعيان القرية للاشراف على أحوال الزراعة والأمن . وحيث أن القرية كانت تقسم الى عدة دوائر التزام ، فقد كان الشيخ القائم على أكبر تلك الدوائر يعين شيخاً للمشايخ بالقرية .

الشاهد : يختار من بين زراع الدائرة لحفظ سجل الأراضى المدونة فيه المساحات وأسماء زارعيها والضرائب المستحقة من كل منهم ، ويشرف على الموظفين القائمين بقياس تلك المساحات .

الصراف : يختار من بين رابطة الصرافين المتمركزة بالقاهرة تحت رئاسة الـ « صراف باشا » ، ويقوم بجباية الضرائب طبقاً للتوزيع المدون بسجل الشاهد .

الخولى : يختار من بين الزراع ويلتزم بمعرفة حدود دائرة الالتزام ، ويشرف على المسائل التفصيلية المتعلقة برى الأراضى وزراعتها والتى تشمل الاطمئنان الى أعمال صيانة القنوات والتوزيع العادل للمياه على الزراع وتحديد مواقيت وكيفية البذر والزرع والحصاد ، وتسوية مايقوم من خلافات فى هذه الشئون . ويذكر شو أن الخولى كان ينتخبه الفلاحون لتمثيلهم فى كل تلك الشئون ، ولاترد أى اشارة تفيد بما يؤكد ذلك أو ينفيه فى عرض الأستاذ لهيطة ، وإن كنا نرى أن خضوع تعيين الموظف المسئول عن الزراعة والرى لاختيار الفلاحين مسألة تثير بعض الدهشة لتناقضها مع مانلمسه فى الممارسات الفعلية للملتزمين ووكلائهم من عسف وجور .

الكلاف : يختاره الخولى من بين الفلاحين للعناية بالمواشى والدواب والقيام بتطبيبها ، وعلى الأخص بمواشى ودواب أراضى « الوسية » . (أنظر الهامش رقم ٤٥) .

المشد : وهو المسئول عن « دار الشد » (دار الضيافة) حيث كان الملتزم ووكلاؤه يقيمون عند القدوم الى دائرة الالتزام ، وحيث قام الفلاحون بسداد الضريبة نقداً وعيناً ، وحيث خزنت تلك المدفوعات حتى ارسالها خارج القرية . وكان المشد مسئولا عن استدعاء الفلاحين عندما يحين موعد سداد الضرائب ويستخدم من أجل ذلك القوة القهرية إذا استدعى الأمر، كما كان مسئولا عن تنفيذ مايتقرر من عقوبات عليهم . ولم تتوفر أى اشارة الى كيفية اختيار الملتزم للمشد ، وإن كانت طبيعة عملة تجعلنا نستبعد أن يكون قد أختير من بين الزراع .

٣٠ ــ الجبرتى ، دار الفارس ، ج٢ ، ١٣٥ .

٣١ ــ الجبرتى ، دار الفارس ، ج٣ ، ٤٥٧ ، لهيطة ، ٤١ ــ ٤٣

. Shaw, The Financial..., 72-73.

٣٢ ــ « تذاكر الشاويشية » صكوك سلمتها الخزانة العامة للعسكر من فرقتى المتفرقة والشاويشية حين كانوا يرسلون لجمع الضرائب من الجهات الريفية ، وكانت تلك الصكوك تخولهم الحق فى تحصيل أموال إضافية من الزراع لتغطية نفقات الانتقال

والمعيشة وبالرغم من أن الاعتماد على هؤلاء العسكر بطل فى أواخر القرن الثامن عشر الا أن تلك الأموال ظلت تحصل لصالحهم عملا على الا تنخفض ايراداتهم ، وزيد عليها أموال حصلت لصالح الجباة الجدد .

٣٣ ـ Huseyn Efendi, 52.

٣٤ ـ رمضان ، ٨٠ (مقاطعة قرية منية بدر سلسيل ، وثيقة رقم ٢ ملف رقم ١٩ محفظة رقم ١ مخزن تركى) .

٣٥ ـ رمضان ، ٨١ (مقاطعة قرية منشأة دهشور ، وثيقة رقم ٥٠ ملف رقم ٢٨ محفظة رقم ١ مخزن تركى) .

٣٦ ـ Shaw, The Financial..., 75-76, Shaw, "Landholding...", . 97-98, Gibb, I, 59-60.

٣٧ ـ . Shaw, The Financial..., 74-78, 80-85.

٣٨ ـ لهيطة ، ٢٨ ، الجبرتى ، دار الفارس ، ج٣ ، ٤٥٦ . (أنظر الهامش رقم ٢٩) .

٣٩ ـ يتناول ستانفورد شو أنواع المخرجات بتحليل مفصل فى تعليقه على تقرير حسين أفندى وكذلك فى مؤلفه عن التنظيم المالى لمصر فى العهد العثمانى .

Huseyn Efendi, 52-54, 144-146, Shaw, The Financial, 76-77,

ويهمنا هنا التنويه بأن لفظ « الكشوفية » كان يستخدم أيضاً للاشارة الى ضرائب المناصب التى تقاضتها الخزانة من شاغلى المناصب الرئيسية (« الكشوفية الكبيرة ») وكذلك الى ما تقاضاه الوالى من بعض هؤلاء .

ويقول شو فى تعليقه على تقرير حسين أفندى أن ضريبة « الكشوفية » التى حصلها جباة الضرائب من الفلاحين كانت الضريبة الوحيدة بين كل أصناف « المخرجات » المشرعة بقانون سن فى عام ١٥٢٤ وأعطى لحكام الأقاليم حق تحصيل عشر بارات من كل قرية يمرون بها عند أدائهم لمهامهم ، مما يفسر سعى الجباة الى إلصاق لفظ « الكشوفية » بما حصلوه من رسوم أخرى سعياً الى إكسابها نكهة من الشرعية . ويبدو أن الكثير من « المخرجات » الأخرى كانت غير محددة القيمة ، بل كان مبلغها يتوقف على عوامل من بينها المقدرة المالية لأهل القرية المعنية وقوة أو مرتبة الطرف المطالب بها . ومثال ذلك ما يذكره ستانفورد شو من أن « حق الطريق » تراوح بين مائة وثمانين بارة وتسعين الف بارة للقرية الواحدة وقت قدوم الحملة

الفرنسية ، كذلك فقد ترك للعسكر تحصيل نفقاتهم بموجب « تذاكر الشاويشية » بما يتناسب والمسافة التى تبعد بها القرية المعنية عن القاهرة والوقت المستغرق فى السفر . والأرجح أن ترك قيم الرسوم للطرف الجابى كى يفرضها طبقاً لتقديره كان يزيد من نهب الجباة للزراع عسفاً واجحافاً ، ومصداق ذلك ما ذكره شو من أن الضرائب المحصلة فعلياً كانت تعتمد على قوة الجابى .

كما صنفت القرى فى ثلاث مراتب طبقاً لخصوبة أراضيها عند تحديد قيمة « رفع المظالم » ، وأطلق على تلك المراتب « الأعلى » و« الأوسط » و« الأدنى » وكانت قيمها ١٢,٦٠٠ بارة و ٩,٦٠٠ بارة و ٤,٨٠٠ بارة للقرية الواحدة على التوالى ، واستمر ذلك التصنيف عندما استبدلت تلك الضريبة بـ « فرد التحرير » وإن انقصت قيم الشرائح إلى ٩,٠٠٠ و ٦,٠٠٠ و ٣,٠٠٠ بارة للقرية الواحدة على التوالى . وهنا نحيل القارىء الى ماذكر فى الهامش رقم ٢٨ من أن أحوال الأراضى الزراعية ودرجة خصوبتها كانت بعيدة عن التقدير المثبت فى السجلات ومن ثم فمن الجائز أن تكون الضريبة المحددة مبنية على تقدير خاطىء من الأصل فضلاً عن العسف والزيادة المحتملة من طرف الجباة .

٤٠ ـ يتضح من القراءة فى هذه الفترة من تاريخ مصر أن « شيخ البلد » كان اللقب الذى أطلق على منصب أعلى أمراء المماليك شأناً وكان هو الحاكم الفعلى للبلاد فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر .

٤١ ـ Huseyn Efendi, 52-54, Shaw, The Financial.., 76-77.

٤٢ ـ الجبرتى ، جوهر وآخرون ، ج٧ ، ٢٧٧ .

٤٣ ـ Shaw, The Financial..., 102.

٤٤ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج٢ ، ٨١ ـ ٨٢ .

٤٥ ـ كانت أراضى « الوسية » فى البداية أرضاً خصبة الأصل ، بارت لطول الاهمال ، فكانت تمنح للملتزمين تشجيعاً لهم على استصلاحها . وتغير ذلك الأمر فى الأوقات المتأخرة ، فصارت مساحات كثيرة غير بائرة تمنح ضمن أراضى الوسية لتضيف الى ايرادات الملتزمين القائمين عليها .

Huseyn Efendi, 148.

٤٦ ـ لهيطة ، ٢٨ .

٤٧ ـ الجبرتى ، جوهر وآخرون ، ج٧ ، ٢٧٦ ـ ٢٧٧ . نرجح أن يكون المقصود بتعبير

« غلق أحدهم ماعليه من مال » أنه أنهى سداد كامل ماعليه من مال ، وأن تكون « ورقة الغلاق » تعنى ورقة تفيد بالمخالصة أو ايصالا بكامل السداد .

٤٨ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٥٨٢ ـ ٥٨٣ وج٢ ، ١٤٣ .

٤٩ ـ Sonnini, II, 123-124.

٥٠ ـ الجبرتى ، ج١ ، ٥٦٤ .

٥١ ـ Shaw, The Financial..., 128-130.

٥٢ ـ Huseyn Efendi, 137-138.

٥٣ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٦٣٣ .

٥٤ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج ٢ ، ١٥ ، ٧٨ ، ١٤٣ ، ١٤٤ . Shaw, The Financial..., 84.

٥٥ ـ لهيطة ، ٤١ ـ ٤٣ Shaw, The Financial..., 72-73.

٥٦ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ١٦٣ ـ ١٦٥ وج٢ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ١٦٥ ، ٢١٨ .

٥٧ ـ Huseyn Efendi, 168.

٥٨ ـ الفقرة مقتطفة من لهيطة ، ٥٢ . أنظر أيضا : Gibb, II, 63.

٥٩ ـ Sonnini, III, 272.

الفصل الثالث

الطبقة الحاكمة

تستمد دراسة الطبقة التى حكمت مصر فى أواخر القرن الثامن عشر أهميتها من سيطرة تلك الطبقة على آليات توزيع النسبة العظمى من الثروة المنتجة فى البلاد ، وبالتالى أهمية سلوكها الاقتصادى فى تحديد أنماط الانتاج والاستهلاك السائدة . وقد مورست تلك السيطرة من خلال العلاقات المتضمنة فى نظام وشبكة المقاطعات واسعة الامتداد ، التى تكاد تكون قد استقطبت الفائض المتحقق فى كافة مصادر الثروة من خلال امتدادها الأفقى الى سائر أرجاء البلاد وتغلغلها الرأسى فى مختلف الأنشطة الانتاجية فى تلك الأرجاء ، ممكنةً الطبقة الحاكمة بذلك من الاستيلاء على حجم ضخم من الفائض . وتركزت ادارة تلك المقاطعات كما رأينا فى يد أداة حاكمة تعاونها بيروقراطية تأسست بغرض تحصيل الفوائض وتحويلها من خلال الخزانة العامة الى السلطان فى الآستانة .

ولقد تعاظمت بالتدريج قوة أحد أطراف تلك الأداة الحاكمة (أمراء المماليك) فى مواجهة أحد طرفيها الآخرين (الوالى العثمانى على مصر أو ممثل السلطان بها) ، وسيطرت على الطرف الآخر (الأوجاقات أو القوات

العسكرية بها) ، فاختلت معادلة الحكم وصار الطرف المسيطر المستفيد الحقيقى من الفوائض المحلية المحصلة . وقد توفرت فى المصادر التى رجعنا اليها الاشارات الدالة على انفراد أمراء المماليك بتلك السيطرة ، فيذكر الجبرتى مثلا ما يلى :

« استهلت سنة ١١٨٨ هـ / حوالى ١٧٧٤ م ووالى مصر خليل باشا محجور عليه وليس له فى الولاية الا الاسم والعلامة على الأوراق ، والتصرف الكلى للأمير الكبير محمد بك أبو الذهب والأمراء وأعيان الدولة مماليكه إشراقاته ...... »[١] .

كذلك يفيدنا سونينى بوقوع القوات العسكرية تحت السيطرة المباشرة لأمراء المماليك[٢] ويؤكد أحمد باشا الجزار فى تقريره الى الباب العالى سيطرة قلة من أقطاب الأمراء والمتقاعدين من القوات العسكرية على مقاليد الأمور ، وذلك فى فقرة ترجمناها كما يلى :

« إن أكثر الطغاة نفوذاً يأتون من بين الأمراء [البكوات أى أعلى الرتب المملوكية] والمتقاعدين من فرق العزب والانكشارية . وعدد هؤلاء لايتعدى العشرين فرداً »[٣] .

وسوف تتركز دراستنا فيما يلى من أجزاء على المماليك[٤] باعتبارهم شريحة الطبقة الحاكمة المستوطنة مصر والمسيطرة فعلا على أداتى الادارة (البيروقراطية) والقهر (القوات العسكرية) فى أواخر القرن الثامن عشر وسوف نعطى الأولوية للنواحى المتعلقة بسلوكهم الاقتصادى ، متناولين فى متن التحليل نواحى متعلقة بسيطرتهم على أدوات الانتاج ولكن بالقدر الذى يوضح فحسب مدى مايستقطبون من الموارد المالية للبلاد ، ومتناولين كذلك نواحى تتعلق بأصولهم وتنظيمهم الداخلى والأساس المادى لقوتهم ولكن بالقدر

الذى تعطينا به تلك العناصر خلفية تسهل فحسب فهم وتفسير أنماط سلوكهم .

أولا : أصول المماليك وتنظيمهم الداخلى

كان المماليك يحكمون مصر قبل الغزو العثمانى ، ثم احتفظوا لأنفسهم بموقع فى الجهاز العثمانى الحاكم متقاسمين النفوذ الادارى مع القوات العسكرية عثمانية الأصل(٥) .

إنقسم المماليك الى عدة بيوت مملوكية متنافسة ، كل منها منتظم تحت إمرة أحد البكوات (الأمراء) ويضم مماليكه وأهل بيته ، وكانت البكوية(٦) أعلى مراتب الهيئة المملوكية ، وقد دانت السيطرة على البلاد دائما لأكثر البيوت المملوكية قوة ، وكان عميد ذلك البيت هو دائماً المتبوأ لمنصب «شيخ البلد» والذى كان شاغله بمثابة كبير المماليك فى مصر .

وقد احتفظت الهيئة المملوكية بحيويتها المتجددة بفضل ذلك التركيب الفريد الذى اقتضى تغذية صفوف البيوت المتنافسة بأعداد ضخمة من العبيد المستجلبين من خارج البلاد واستيعاب هؤلاء فى الهيئة المملوكية بالتدريج(٧) . كان البكوات يستجلبون هؤلاء العبيد من بلاد الأناضول والقوقاز والبلقان وجزر بحر إيجه ومناطق أخرى مجاورة لها ليستعينوا بهم على منافسيهم الأمراء الآخرين ، فيدخلونهم فى خدمتهم ويبقونهم فترة تحت التدريب العسكرى ثم يعتقونهم بعد ذلك ليبدأوا فى التدرج فى الهيئة المملوكية إما من خلال القوات العسكرية أو الأجهزة الادارية المختلفة والتى تتحدد مواقعهم فيها وفقاً لقوة البيت المملوكى المنتمين له . وبعد عتقهم وانخراطهم فى المراتب المملوكية الحرة ، كانوا يعيدون الكرة فيبدأون فى استيراد العبيد وفى تكوين بيتهم

المملوكى الخاص ، ولكن مع استمرار ولائهم لبيت سيدهم الأصلى على الأقل حتى يصلوا الى مركز عال بالقدر الذى يسمح لهم بتكوين طموحات خاصة بهم والتطلع الى تحقيقها .

ولعله أمر لايخلو من الدلالة أن نلاحظ أن كل من تبوأ مركز « شيخ البلد» فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر كان من المماليك المستجلبة ، ولم يكن أى منهم من المولودين لأب مملوكى مستجلب أو مستمصر(٨) وربما دلنا ذلك على احتدام الصراع بين البيوت المتنافسة فى ذلك الوقت حتى صعب استمرار سيطرة أى منها على الأمور لفترة يعتد بها .

ثانياً : سيطرة أمراء المماليك على الموارد المالية

نحاول هنا التعرف على الأشكال التى استخدمها المماليك لاستقطاب الموارد المالية أو السيطرة عليها ، مرتكنين فى كل الأحوال الى سيطرتهم على الأداتين البيروقراطية والعسكرية . كما نحاول فى كل جزء من الأجزاء التالية إبراز مؤشرات نسبية تفيدنا فى تصور مدى سيطرة المماليك على موارد مصر المالية فى أواخر القرن الثامن عشر ، وذلك دون أن نحاول تقدير الحجم الفعلى للأموال التى استولوا أو سيطروا عليها . ونأمل أن تفيدنا الدلالات النسبية التى نحاول إبرازها هنا فى إدراك مدى ما كان لتلك الشريحة من الطبقة الحاكمة من تحكم فى توظيف فوائض البلاد ومن ثم ما كان لأولويات وأنماط انفاقها من تأثير على مقدرات مصر كلها .

١ ـــ السيطرة على إدارة المقاطعات والانتفاع بمواردها المالية :

رأينا فى الفصل السابق كيف قسم العثمانيون مصادر الثروة فى مصر الى مقاطعات كانت الخزانة تحول مسئولية الاشراف على انتاجها وتحصيل ايراداتها الى ملتزمين،وتفيدنا المراجع بأن هؤلاء كانوا يأتون فى الأصل بصفة عامة من الطبقة الحاكمة ومن بعض شرائح الطبقة المتوسطة ، وضموا فيما بينهم خليطاً من التجار والكتبة وعلماء الدين وأفراد الأسرة العثمانية الحاكمة وكبار موظفى الباب العالى وموظفين عثمانيين متقاعدين مقيمين فى القاهرة أو فى الآستانة،ثم دانت السيطرة على المقاطعات للبيوت المملوكية القوية فجاء أغلب الملتزمين فى القرن الثامن عشر من أهل تلك البيوت ومن اتباعها(٩) . وقد لاحظ الجبرتى فى الأسطر التالية اهتمام على بك الكبير بمد سيطرته على مصادر الثروة فى البلاد إبان توليه مشيخة البلد فيما بين عامى ١١٧٤ هـ/١٧٦٠ م و١١٨٦ هـ/١٧٧٢ م :

« وكانت هذه هى طريقته فيمن يخرجه ، يستصفى أموالهم أولا ثم يخرجهم ويأخذ بلادهم واقطاعهم فيفرقها على مماليكه وأتباعه الذين يؤمرهم فى مكانهم »(١٠) .

ثم أورد الجبرتى فى موقع تال تصرفاً أبرز اتجاهاً مماثلا وصدر فى ١٢٠٢ هـ/١٧٨٧ م عن اسماعيل بك الذى تولى مشيخة البلد وقتها :

« طلع اسماعيل بك والأمراء الى الديوان بالقلعة وأخرج قوائم مزاد البلاد التى تأخر على ملتزميها الميرى ، فتصدر لشرائها كتخداه [القائم بأعماله] محمد أغا البارودى ، فاشترى نحو سبعين بلداً ، وفى الحقيقة هى راجعة الى

مخدومه يفرقها على من يشاء من اغراضه »[١١] .

وينبئنا الجبرتى عن خلفية الحادثة السابقة فيذكر أن اسماعيل بك تمكن من الاستيلاء على المقاطعات بأن بالغ فى طلب الضرائب ، وكلما دفع الملتزمون جزءاً طالبهم بأجزاء أخرى ، حتى عجزوا ، فأعلن وقتها أن الضرائب على تلك المقاطعات متأخرة وقام بنزع التزامها عن طريق المزاد الصورى المذكور[١٢] .

ومع تصاعد نفوذ المماليك فى أواخر القرن الثامن عشر ، صارت البيوت المملوكية البارزة المنتفع الرئيسى بأغلب ايرادات الخزانة العامة بصورة تتضح من تحليل نفقاتها (أنظر الجداول الملحقة) ، كما استولى أمراء المماليك استيلاء سافراً فى أحيان كثيرة على الجزء الأكبر من الارسالية السنوية المرتبة للسلطان ، ونتطرق فيما يلى الى تفصيل هاتين النقطتين كلتيهما[١٣] .

فإذا نظرنا فى القنوات الرئيسية لانفاق ايراد الخزانة ، وجدنا أن النسبة الغالبة منها (حوالى ٤٧ ٪ فى المتوسط خلال القرن الثامن عشر أنظر الجدولين رقمى ١و٣) أنفقت على أجور ومرتبات قادة وجنود القوات العسكرية التى سبق أن اشرنا الى وقوعها تحت سيطرة أمراء المماليك فى أواخر القرن الثامن عشر ، فهو إذن بند لا مراء فى أنه انفاق ضرورى للحفاظ على آلة القهر الرئيسية للنظام الحاكم. وبالمقارنة ، فقد كانت المرتبات المدفوعة للمماليك محدودة نسبياً وعلى الأخص فى الفترة من ١١٤٩ هـ/١٧٣٦ م الى ١٢١٢ هـ/١٧٩٧ م ، إذ أن عدد الأمراء الذين تلقوا مرتباً ثابتاً[١٤] من الخزانة كان يتراوح وقتها بين عشرة أشخاص وثلاثين شخصاً تلقوا مرتبات يقل مجموعها عن ١٪ من ايرادات الخزانة فى كل الأحوال ، وكان التقليل من المرتبات المدفوعة للأمراء إتجاهاً متعمداً فى سائر الاصلاحات العثمانية ، والحجة فى ذلك كانت ضخامة الأموال التى يستولون عليها لأنفسهم من مصادر أخرى ،

فكأنما أقرت تلك الاصلاحات ممارسات الأمراء بصورة ضمنية واكتفت بالسعى الى تقسيم الثروة بين مختلف أقطاب الجهاز الحاكم فى ظل تلك الممارسات السائدة . تلك ترجمة عملية أخرى للاهتمام بالحفاظ على توازن القوى الحاكمة وادراك السلطة العثمانية أن المحافظة على ذلك التوازن (بتقسيم الثروات) أجدى فى أغلب الأحوال من محاولة سحق أحد أركانه واحتكار الثروة لنفسها،وأن ذلك الأمر يظل أجدى طالما كانت ممارسات أمراء المماليك وحتى مغالاتهم فى حدود لاتسقط السيادة العثمانية أو تتحداها،فإذا ظهر بين الأمراء فريق يرغب فى الاستقلال عن الدولة السنية والانفراد وحده بثروات البلاد ، فالوضع لايتطلب وقتها إلا « تأديبهم » واعادتهم الى نصابهم فحسب ــ كما أشرنا فى فصول سابقة ــ حتى يرتدعوا ويقنعوا بنصيبهم فى القوة والحكم والثروة،ويقلعوا عن محاولات الانفراد بها. تلك خاصية مميزة لآليات النظام السياسى الاقتصادى السائد وقتها ، لابد من استيعابها .

فإذا عدنا الى النظر فى بنود انفاق الخزانة ، وجدنا أن البند الذى يلى « الأجور والمرتبات » فى الأهمية النسبية كان بند « الانفاق على مستلزمات الحج » والذى بلغ حوالى ٢٣ ٪ من اجمالى ايرادات الخزانة (أنظر الجدولين رقمى ١و٣) واستولى « أمير الحج على نسبة كبيرة منه[١٥] (أنظر الجدول رقم ٤) .

وبالاضافة الى البندين السابقين ، فقد استقطع من بند « مصروفات على أغراض مختلفة بمصر » مبالغ أخرى دفعت للـ « الكشاف » (حكام الأقاليم) ولغيرهم من رجال الجهاز الادارى فى مصر[١٦] (أنظر الجدولين رقمى ١و ٤) وبلغ اجمالى نسبة ما وجه الى منفعة الطبقة الحاكمة محلياً من أمراء المماليك وقادة الأوجاقات فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر عن طريق القنوات السابقة حوالى ٦٠ ٪ فى المتوسط من اجمالى ايرادات الخزانة فى

تقديرنا (أنظر الجدول رقم ٤) .

كذلك كانت درجة سيطرة الأمراء على مقاليد الأمور فى مصر تتناسب بصورة مباشرة مع مايستولى عليه الأقوياء منهم من فائض ايرادات الخزانة عن مصروفاتها أى من مبلغ الارسالية السنوية الذى كان مستحقاً فى الأصل للسلطان العثمانى والذى تذبذب حول ٢٤ ٪ من اجمالى ايرادات الخزانة فى أواخر القرن الثامن عشر ، والذى تأسس التقسيم الادارى لمصادر الثروة فى البلاد والجهاز الحاكم القائم على ادارتها خصيصاً من أجل تدبيره وتأمين تدفقه الى الأستانة سنوياً كما ناقشنا من قبل،وحين كان أمراء المماليك يصلون الى أعلى درجات القوة والسيطرة ، كان أقوياؤهم يصادرون تماماً ذلك الفائض ويستولون عليه ، وفى الأحوال التى وقفت بهم تلك السيطرة دون المصادرة الكاملة للارسالية كانوا يكتفون باستقطاع أجزاء متفاوتة منها لأنفسهم(١٧) .

ونلاحظ ان الاستيلاء على أجزاء كبيرة من الارسالية أو مصادرتها كانت عامل استفزاز رئيسى فى الأحوال التى تم فيها تدخل الباب العالى فى مصر بالقوة العسكرية ، وهو مايرتبط بمناقشتنا فى الفقرات السابقة لسعى العثمانيين الى الحفاظ على تقاسم الثروات وتوازن القوى .

ونلاحظ هنا أن ايرادات الخزانة تضمنت فى الأصل نسبة محدودة دفعها أفراد الطبقة الحاكمة ومعاونوهم على سبيل الضرائب على المناصب (ويبدو أنها بمثابة ضرائب على الدخل أو الايرادات العام) . وبعد استنزال تلك النسبة من اجمالى ماأنفق لمصلحة الطبقة الحاكمة ، نجد أن صافى ما وجه من ايرادات الخزانة لتلك الطبقة كان يعادل فى المتوسط حوالى ستة أمثال ماتلقته الخزانة منها من أموال فى تقديرنا (أنظر الجدول رقم ٥)ـــ أى أن مادفعته الطبقة الحاكمة للخزانة استردت ستة امثاله ووجهته لمنفعتها الخاصة .

٢ ــ تأسيس الاحتكارات وفرض الضرائب الخاصة :

بالاضافة إلى المقاطعات التى أسستها الخزانة وأدارت توزيعها على الملتزمين ، وسيطرت عليها وانتفعت بها الطبقة الحاكمة محلياً من قادة المماليك والأوجاقات ، فقد كان لتلك الطبقة مصادر إيرادات خاصة جاءت من طريقين رئيسيين : أولهما احتكار تصنيع أو تسويق بعض السلع أو احتكار تصنيعها وتسويقها فى آن واحد ، وثانيهما فرض ضرائب خاصة على سائر الحرف والأعمال فى عموم البلاد أو فى منطقة جغرافية معينة وأسموها « ضرائب حماية » ،فُرضت على أنشطة منها ماضمته بعض مقاطعات الخزانة ومنها ماخرج عن نطاق تلك المقاطعات . وقد استخدم حسين أفندى لفظ « الحوادث » للاشارة الى تلك الضرائب الخاصة المستحدثة(١٨) والتى لم تؤل أى من ايراداتها الى الخزانة ، ومن بينها احتكار صناعات الملح والعرق وغيره من المشروبات الروحية وكذلك صيد الأسماك فى النيل وبحيرات الدلتا ، وضرائب فرضت على أغلب الوكالات التجارية فى المدن الرئيسية والصغيرة ومنها وكالات الأرز والصابون والقطن والحبوب والحيوانات وغيرها ، وفرد فرضها أمناء الاحتساب والخردة وغيرهم من متعهدى الضرائب الحضرية على التجار والحرفيين ممن جمعوا منهم الخراج السنوى واعتبروها بمثابة رسوم للترخيص بالمزاولة وان تم جمعها بصفة غير قانونية،واقتدى بهم فى ذلك رجال الانكشارية ومن بينها ضرائب فرضها الانكشارية جزافاً على المبانى والمنقولات ، وضرائب فرضها أوجاقات العزب والانكشارية على الطوائف الدينية من غير المسلمين . بل وضرائب حماية على متعهدى الضرائب تضاف الى ما سدده هؤلاء من خراج للخزانة العامة ، ورسوم ثابتة على القضاة وشاغلى المناصب الرسمية ممن عملوا فى اعتماد وشهر وتسجيل الوثائق والحقوق .

وغالباً ما اعتبر المنتفعون من الطبقة الحاكمة محلياً السلع والأنشطة المحتكرة وضرائب الحماية بمثابة مقاطعات خاصة بهم أسندوها ضرائبياً الى ملتزمين بنفس الأسلوب الذى اتبعته الخزانة العامة .

ونلاحظ هنا أن أغلب تلك الايرادات الخاصة جاءت من أنشطة حضرية ، وأن فرقتى الأمن (العزب والانكشارية) ومن تبعهما وعاونتاه من أمناء الاحتساب والخردة كانوا فى أحيان كثيرة الطرف المنشىء لتلك المقاطعات ستفيد منها . ودلالة ذلك أن القائمين على الأمن والنظام فى البلاد وظفوا الديهم من أدوات القهر والبيروقراطية والصلاحيات الضبطية ليجلبوا منافع لهم من الأنشطة الممارسة فى المناطق الواقعة تحت سيطرتهم .

ويعلق شو على انتشار تلك المقاطعات الخاصة قائلا :

« خلال ذلك القرن [الثامن عشر] كادت تلك المقاطعات الخاصة تخضع سائر أشكال النشاط الاقتصادى فى مصر الى صورة من صور الضرائب الخاصة وضرائب الحماية »[١٩] .

ويدلنا تقرير أحد العارفين ببواطن الأمور على مقدار الايرادات السنوية لخاصة للقلة الحاكمة من أمراء المماليك ومن يلونهم فى الهيئة المملوكية من عسكر وكشاف واتباع ومن أفراد الجهاز الادارى المعاون[٢٠] إذ يقرر أحمد باشا الجزار فى كتابه الى الباب العالى أن عدد ٥٢٥ شخصاً حصلوا على ايرادات سنوية بلغت فى المتوسط ٩,٠٣٠ كيساً (تساوى ٢٢٥,٧٥٠,٠٠٠ بارة) وان هذا العدد من الأشخاص ضم ١٥ أميراً و٣٢٠ من الرتب العليا فى القوات العسكرية و١٤٠ كاشفاً بالاضافة الى ٥٠ من الكتبة الذين جاءوا أساساً من الطبقة المتوسطة .. فإذا استبعدنا ايرادات الكتبة ، وجدنا التقرير يفيد بأن ٤٧٥ شخصاً تلقوا ايرادات سنوية تبلغ ٨,٧٣٠ كيساً (تساوى

٢١٨,٢٥٠,٠٠٠ بارة) ، وأن نصيب ١٥ أميراً بلغ ١,٢٠٠ كيس (تساوى ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ بارة) .

فإذا صحت تلك التقديرات ، وجب أن نلاحظ فيها أن اجمالى الايرادات السنوية التى استولى عليها عدد يقارب خمسمائة شخص بلغ نيفا ومائتى مليوناً من البارات ، أى ما يكاد يساوى ضعف الايرادات السنوية للخزانة العامة فى هذا الوقت (أنظر الجدول رقم ١) ، وأن متوسط الايراد السنوى الفردى لخمسة عشر أميراً بلغ مليونين من البارات لكل واحد منهم وهو ما يكاد يساوى اجمالى الجزية السنوية (مال الجوالى) التى حصلتها الخزانة فى ذلك الوقت والتى مثلت حوالى ١,٥ ٪ من ايراداتها السنوية أى أن الخمسة عشر أميراً المذكورين فى مجملهم حصلوا ما يساوى حوالى ٢٢,٥ ٪ من اجمالى الايرادات السنوية للخزانة وقتها . والأهم أن ذلك يعنى أن متوسط الدخل الفردى السنوى لكل من هؤلاء الأمراء بلغ ثلاثمائة مثل الأجر السنوى لأعلى العمال الزراعيين أجراً والف ومائتى مثل الأجر السنوى لأدناهم أجراً والف مثل الحد الأدنى المطلوب ليقيم أود العامل الزراعى عموماً ، وذلك ارتكاناً الى تقدير أحد علماء الحملة الفرنسية[٢١] (جيرارد) للأجر اليومى لتلك الفئات وفى حال توفر عمل لهم على مدار السنة بأكملها ــ أى بافتراض العمالة الكاملة .

كانت درجة تركز الثروة فى يد القلة الحاكمة الهائلة والفجوة الطبقية فى الدخل الفردى الخاص انعكاساً منطقياً وترجمة عملية لعلاقات الحكم والانتاج والتوزيع السائدة فى المجتمع وإكمالا لحلقتها .

٣ ـ الاكثار من المصادرات والضرائب الجزافية :

تمكن البكوات أمراء المماليك فى أول الأمر من تدبير الموارد المالية المطلوبة لسد احتياجاتهم المختلفة مما حصلوه من ايرادات المقاطعات الخاضعة لسيطرتهم وعندما زادت تلك الاحتياجات عما استولوا عليه من ايرادات ، وخصوصاً مع اشتداد حركة استجلاب العبيد والمماليك الجدد من الخارج فى أواخر القرن الثامن عشر ، بدأ الأمراء يواجهون احتياجاً الى موارد مالية اضافية ، فعملوا على تدبيرها كلما عنت لهم تلك الحاجة من مصادر خارجة عن الإطار النظامى ، فأكثروا من الضرائب الجزافية والمصادرات .

إذ أنبأنا الجبرتى عن تكرار « اقتراض » المماليك للأموال قسراً من التجار والأعيان باستخدام وسائل ترهيب متنوعة ، كما ينبئنا عن القيام بمصادرة أموال وممتلكات البعض من هؤلاء فى بعض الأحيان ، ويرجع الجبرتى نشأة تلك الممارسات الى على بك الكبير ، فيقول فى ذكر سيرته :

« وهو الذى ابتدع المصادرات وسلب الأموال من مبادىء ظهوره ، واقتدى به من بعده »[٢٢] .

ونسوق المثالين التاليين عن حوادث المصادرات والضرائب الجزافية :

« وأحضر خليل بك [أمير الحج فى ١١٨١/١١٨٣ هـ] النواخيد .. وكاتب البهار وطلب منهم مال البهار معجلا فاعتذروا فصرخ وسبهم فخرجوا من بين يديه واخذوا فى تشهيل المطلوب وجمع المال من التجار »[٢٣] .

« (وفى خامسه) [المحرم ١٢٠٢] طلب اسماعيل بك دراهم قرضه مبلغاً كبيراً ، فوزعوا منها جانباً على تجار البن والبهار ، وجانباً على الذين

يقرضون البن بالمرابحة للمضطرين ، وجانباً على نصارى القبط وعلى الأروام والشوام ، وعلى طوائف المغاربة بطولون والغورية وعلى المتسببين فى الغلال بالسواحل والرقع ، وكذلك بياعى القطن والبطانة والقماش والمنجدين واليهود وغير ذلك ، فانزعج الناس وأغلقوا وكائل البن والغورية ودكاكين الميدان »(٢٤) .

واقتدى العسكر ورجال الجهاز الادارى بأمراء البلاد ، فكانوا يغيرون على أهلها حيناً عند تأخر رواتبهم ، وأحياناً لمجرد الرغبة فى استخلاص المال مع الاطمئنان الى ضعف جانب من يغيرون عليهم وضعف الحماية المكفولة لهم من ذوى الأمر والنهى فى البلاد :

« وفى يوم الاثنين ثانى عشرة جمادى الأولى ١٢١٦ وقع من طوائف العسكر عربدة بالأسواق وتخطفوا أمتعة الناس ومن باعة المآكل كالشواء والفطير والبطيخ والبلح فانزعجت الناس ورفعوا متاعهم من الحوانيت وأخلوها منها وأغلقوها فحضر إليهم بعض أكابرهم وراطنهم فانكفوا ، وراق الحال ، وتبين أن السبب فى ذلك تأخر علائفهم ، وذلك أن من عادتهم القبيحة أنه إذا تأخرت عنهم علائفهم فعلوا مثل ذلك بالرعية وأثاروا الشرور ، فعند ذلك يطيبون خواطرهم ويوعدونهم أن يدفعوا لهم »(٢٥) .

ونقتطف من الجبرتى الفقرة التالية التى يتناول فيها حوادث وقعت فى عام ١٢١٦ (فى حدود عام ١٨٠٢) فى الحضر والريف ، فيصفها وصفاً يفيد بتكرارها حتى اعتبارها ظاهرة ونمطاً فى السلوك معروفة قواعده .

« ... وحضر شخص تولى النظر والتفتيش على جميع الأوقاف المصرية السلطانية وغيرها وبيده دفاتر ذلك ، فجمع المباشرين واستملاهم ، وكذلك كاتب المحاسبة وبث المعينين لاحضار النظار بين يديه وحسابهم على الايراد

والمصرف وأظهر أنه يريد بذلك تعمير المساجد وإجراء مشروطات الأوقاف وآخر مثله لتحرير الأوقاف والمساجد الكائنة بالقرى المصرية وانضمت اليه الأغوات وطلب كل من كان له أدنى علاقة بذلك ، واستمروا على ذلك بطول السنة ، ثم انكشف الأمر وظهر أن المراد من ذلك ليس الا تحصيل الدراهم فقط ، وأخذ المصالحات والرشوات بقدر الامكان بعد التعنت فى التحرير والتعلل باثبات المدعى فى الايراد والمصرف خصوصاً إذا كان الشخص ضعيفاً وليس من أرباب الوجاهة والمتوجهين أو بينه وبين الكتبة حزازة باطنية ، ثم يحررون دفتراً ويحررون الفايظ ، ثم يطلبون منه ايراد ثلاث سنوات أو أربع ولم يزل حتى يصالح على نفسه بما أمكنه ، ثم يختمون له ذلك الدفتر ومايدين إن شاء عمر ، وإن شاء أخر ، فإن انتهت اليهم بعد ذلك شكوى فى ناظر وقف سبقت له مصالحة لاتسمع شكوى الشاكى ولايلتفت اليها ويفعلون هذا الفعل فى كل سنة »(٢٦) .

ومن الطريف هنا ملاحظة أن النهب والابتزاز الذى ساد علاقة الحكام بأهل البلاد قد ختم بطابعه أيضاً على علاقة الأجنحة المتصارعة فى الطبقة الحاكمة ببعضها البعض إذ لجأ الأمراء المظفرون الى الاستيلاء على أملاك وأموال البيوت المنهزمة ، وتوزيعها على أتباعهم أو اضافتها الى ثرواتهم الخاصة . وهناك فى الجبرتى ما يفيد بانتشار ذلك النمط من المصادرات والاستيلاء على الأموال منذ وقت مبكر نسبياً ، إذ يذكر عن الأحداث التى أعقبت إخراج أحد الأمراء من مصر [محمد بك جركس] فى عام ١١٣٧ هـ / ١٧٢٤ م ما يلى :

« نهبوا [الأمراء المتنافسون] بيته وبيوت أتباعه وعشيرته ، فأخرجوا من بيته شيئاً لايعد ولايوصف ، حتى انه وجد به من صنف الحديد أكثر من ألف قنطار ومن الغنم أزيد من الألف خروف . وبعدما أحاطوا بما فيه من المواشى

والأمتعة ونهبوها ، هدموه وأخذوا أخشابه وشبابيكه وأبوابه .... ولم يبق به مكان قائم الأركان وقد أقام يعمر فيه نحو أربع سنوات ، فخرب جميعه من الظهر الى قبيل المغرب »[٢٧] .

وبالاتساق مع سعى أعضاء الجهاز الادارى الى استخلاص الأموال كل ممن دونه رتبة ، فى صورة ضرائب الحماية أو غيرها ، عمل السلطان على الاستفادة من الصراع المستمر بين أمراء المماليك لحرث مزيد من الأموال لنفسه ، خاصة بعد أن تقلص حجم الفائض السنوى المرسل اليه نتيجة استيلاء المماليك على جزء منه . إذ كان السلطان يمنح تأييده للبيوت المملوكية المنتصرة بشرط حصوله على نصيب من تركة أو أموال البيت المنهزم[٢٨] مقاسمة فى الغنيمة لأى طرف منتصر ، وقد تناولنا جانباً من ذلك من قبل عند إشارتنا الى خرق الأمراء للآليات النظامية لانتقال المقاطعات من ملتزم الى آخر وتصالحهم فى ذلك مع ممثلى السلطان بدفعهم « بدل المصالحة » أو « الحلوان » (أنظر الهامش رقم ٩ أعلاه) . ويبدو أن الفوز بتأييد السلطان كان لايزال مهماً لصبغ شيء من الشرعية والاعتراف على البيت المملوكى المنتصر ، وذلك بالرغم من أن سلطانه الحقيقى على مصر كان يبدو منعدماً فى بعض فترات القرن الثامن عشر .

غير أن مشاركة السلطان للأمراء بهجة انتصاراتهم كانت مصدر معاناة جديدة لأهل البلاد الذين تكبدوا عبء تلك البهجة بما رزحوا تحته من ضرائب اضافية فرضتها عليهم الشرائح المنتصرة من المماليك لتعويض بعض مادفعته للسلطان من أموال[٢٩] . هكذا كان صراع الأمراء وبالاً على أهل البلاد فى حروبهم ، بما عانوه من مصادرات وضرائب جزافية لتمويل نفقات الأمراء العسكرية ، وفى انتصارهم بما تحملوه من ضرائب جديدة لمصلحة الحكام من السلاطنة والأمراء .

ثالثا : السلوك الاقتصادى لأمراء المماليك

١ ــ تدعيم الأساس المادى للسيطرة على الثروة :
الانفاق العسكرى

كان السعى الى بناء وتدعيم القوة العسكرية العامل الرئيسى المؤثر فى أنماط السلوك الاقتصادى للطبقة الحاكمة من أمراء المماليك ، إذ كانت القوة العسكرية الفيصل فيما حصل عليه المماليك من عائد فى الثروة وفى النفوذ ، سواء على المستوى الجماعى أو الفردى .

فقد كانت السيطرة على الأداة الحاكمة تستقر كما رأينا فى يد أكثر البيوت المملوكية المتنافسة امتلاكا للقوة الضاربة ، وتدنو له بفضلها السيطرة على مصادر الثروة والاستيلاء على نصيب فيها ، كذلك كان الاحتفاظ بتلك السيطرة مشروطاً بالحفاظ على التفوق الضارب إزاء باقى البيوت المتنافسة . وكانت تلك القوة الضاربة تتناسب مباشرة مع عدد المماليك المحاربين لدى كل منهم ، فصار الموقف التنافسى لتلك البيوت يتوقف على ما استورده كل منهم لنفسه من عبيد ينخرطون فى صف اتباعه من المماليك كما أوضحنا فى الأجزاء السابقة .

ونظراً لأن المماليك كانوا ينظرون الى أنفسهم كعسكر محاربين فى المقام الأول ، ولأن ما تلقوه من تدريب كان بغرض اعدادهم لذلك الدور ، فليس من المستغرب أن يكون ذلك قد أدى الى أن يتناسب الوضع التنافسى لأفراد المماليك فى داخل البيت الواحد مع قوة كل منهم وكفاءته فى الحرب ، وان يكون وصول الفرد المملوكى من البيوت المظفرة الى موقع مؤثر فى الأداة البيروقراطية (الادارية أو العسكرية) والاحتفاظ بذلك الموقع والترقى فيه

مسائل متوقفة على تلك القوة والكفاءة ، وان يعرف الطموحون منهم أن تدعيم قواهم بعد استقلالهم عن بيوتهم الأصلية يستلزم بناء قوتهم العسكرية الخاصة بالتوسع فى استجلاب العبيد وضمهم الى أتباعهم ومماليكهم .

كان طبيعياً ، إذن ، أن تؤدى اصول الطبقة الحاكمة وتكوينها الداخلى والمصدر الذى استمدت منه سيطرتها على اداة الحكم الى تكريس التقليد المملوكى بالحرص على الاستزادة من العبيد والأتباع لبناء وتدعيم تفوق عسكرى يكفل السيطرة على أداة الحكم وثروات البلاد . وكان طبيعياً أيضا أن يفرز ذلك سلوكاً ينعكس فى تنامى حركة استجلاب العبيد من الخارج ، وأن يكون احتدام المنافسة على استجلاب العبيد مؤشراً فى حد ذاته لاحتدام المنافسة على الحكم .

وتفيدنا الكتابات المسجلة فى القرن الثامن عشر أن التدافع على استجلاب العبيد قد اشتد فى أواخر ذلك القرن ، على وجه الخصوص ، حين حاولت البيوت المتنافسة الاحتفاظ كل بقدرتها التنافسية . وقد بدأت تلك النزعة كما نوهنا من قبل مع صعود على بك الكبير الى منصب شيخ البلد للمرة الثانية فى ١١٨١ هـ/١٧٦٦ م ، وكان لتناميها أثر مباشر فى تعرض أهل البلاد لمزيد من الضرائب الجزافية والمصادرات التى لجأ إليها الأمراء لتدبير موارد مالية تلاحق ماترتب على ذلك التدافع من زيادة فى الانفاق .

« وأخذ على بك يمهد لنفسه واستكثر من شراء المماليك وشرع فى مصادرة الناس ، يتحايل على أخذ الأموال من أرباب البيوت المدخرة والأعيان المستوردين مع الملاطفة وإدخال الوهم على البعض بمثل النفى والتعرض الى الفائظ ببعض المقتضيات ونحو ذلك »[٣٠] .

وقد اشتدت المنافسة بعد على بك الكبير ، إذ يسجل الجبرتى فى ترجمته

لسيرة محمد بك أبى الذهب الذى تولى مشيخة البلاد بعد على بك مايلى :

« ولم يتفق لأمير مثله فى كثرة المماليك وظهور شأنهم فى المدة اليسيرة وعظم أكثرهم بعده وانحرفت طباعهم عن قبول العدالة ومالوا الى طرق الجهالة واشتروا المماليك فنشئوا على طرائقهم وزارة من سوابقهم وألفوا المظالم وظنوها مغانم وتمادوا على الجور وتلاحقوا فى البغى على الفور الى أن حصل ما حصل ونزل بهم والناس مانزل »(٣١) .

ثم يسجل الجبرتى مرة أخرى مايفيد باستمرار المنافسة واشتدادها وذلك عند تعليقه على حوادث عام ١٢٠٣ هـ/١٧٨٨ م .

« وشاع فى بلاد الأرنؤود وجبال الروملى رغبة اسماعيل بك فى العساكر فوفدوا عليه بأشكالهم المختلفة وطباعهم المنحرفة وعدم أديانهم وانعكاس أوضاعهم ، فأسكن منهم طائفة بالجيزة وطائفة ببولاق وطائفة بمصر العتيقة وأجرى عليهم النفقات والعلوفات وجلب له الياسيرجية المماليك فاشترى منهم عدة وافرة وأكثرهم عزق ومشنبون وأجناس غير معهودة واستعملهم من أول وهلة فى الفروسية ولم يدربهم فى آداب ولامعرفة دين ولاكتاب كل ذلك حرصاً على مقاومة الأعداء وتكثير الجيش »(٣٢) .

وتفيدنا تلك الشهادة الأخيرة بأنه مع اشتداد التنافس على بناء القوة العسكرية ظهر اتجاه باستجلاب عسكر مدربين (أى ما يشابه المرتزقة المحترفين) ، ربما اختصاراً لوقت التدريب واسراعاً ببناء القوة . ونستطيع أن نتصور أن مؤدى ذلك كان سيطرة هؤلاء العسكر على أدوات القوة دون أن يستوعبوا الحد الأدنى من التقاليد المملوكية التى يبدو أن المماليك الأسبقين كانوا أحرص عليها وكانوا يعملون من خلالها على استكمال بعض مظاهر التقاليد المصرية ولو بصورة سطحية ربما من أجل التودد لأهل البلاد والتقرب

منهم . ومن الواضح أن افتقاد هؤلاء العسكر الجدد لتلك التقاليد المملوكية فى التأديب والتهذيب قد أثار حفيظة الجبرتى (وأهل البلاد) وأثار سخطهم على سعى الأمراء الى الاسراع ببناء قواهم بأى وسيلة ممكنة دون الالتفات الى ما عدا ذلك من اعتبارات .

٢ ـــ الاستهلاك الترفى والبذخ فى الانفاق

كان المماليك طبقة مستهلكة ، أفرادها بعيدون عن أداء أى دور انتاجى فى البلاد بحكم إعدادهم وتدريبهم وكذلك بحكم الوظيفة المرسوم لهم اداؤها فى المجتمع . وقد اعتبر المماليك انفسهم حكاماً عسكريين فحسب ، ورأوا فى إقبالهم على استهلاك السلع الترفيه والانفاق بتبذير على القصور الفخمة والتنافس على تميز طرزها المعمارية وزخرفها الداخلى علامات تفوق وسيادة على أهل البلاد وبين بعضهم البعض .

ومن الأمثلة الغنية بالدلالات ما ورد فى الجبرتى عن بناء أحد الأمراء لقصره فى احدى سنوات النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، إذ يذكر الجبرتى فى ترجمته ليوسف بك الكبير المتوفى فى ١١٩١ هـ (حوالى ١٧٧٧ م) أنه شرع فى بناء داره على بركة الفيل داخل درب الحمام تجاه جامع الماس ، ففعل وقتها مايلى :

« كان هذا الدرب كثير العطف ضيق المسالك فأخذ بيوته بعضها شراء وبعضها غصباً ، وجعلها طريقاً واسعة وعليها بوابة عظيمة ، .... ، واستمر يعمر فى تلك الدار نحو خمس سنوات ، .... ، وصرف فى تلك الدار أموالا عظيمة ، فكان يبنى الجهة منها حتى يتمها بعد تبليطها وترصيصها بالرخام الدقى الخردة المحكم الصنعة والسقوف والأخشاب والرواش والخرط

والأدهان ، ثم يوسوس له شيطانه فيهدمها الى آخرها ويبنيها ثانياً على وضع آخر ، وهكذا كان دأبه ، واتفق أنه ورد اليه من بلاده القبلية ثمانون الف أردب غلال ، فوزعها بأسرها على الموانة فى ثمن الجبس والجير والأحجار والأخشاب والحديد وغير ذلك »[٣٣] .

ونلاحظ[٣٤] أن الكمية المذكورة من الغلال تساوى أكثر من ٢٠ ٪ من الضريبة العينية التى كانت تجمعها الخزانة من سائر أنحاء مصر وقتها ، ونلاحظ أيضا أن القيمة السوقية لتلك الكمية كانت تمثل وقتها حوالى اثنتى عشرة مليون بارة باستخدام اسعار السوق التى قدرها أحد علماء الحملة الفرنسية لذلك الوقت وتساوى تلك القيمة حوالى ١٠ ٪ من اجمالى ايرادات الخزانة العامة وقتها . (أنظر الجدول رقم ١) .

وللجبرتى أمثلة أخرى كثيرة لانفاق المماليك فى المواسم والاحتفالات ، وكلها مشابهة للمثل الذى سقناه هنا فيما تحتوى عليه من بذخ سفيه واسراف .

٣ ــ الحفاظ على الشرعية المزعومة للنظام السياسى : الانفاق على المظاهر الدينية

بالرغم من المظالم والغلواء اللذين اتسمت بهما ممارسات الطبقة الحاكمة ، والأرجح أنه بسبب تلك الممارسات ، سعت الدولة الى اقامة اركان نظامها على دعاوى دينية ، واهتم الحكام من الأمراء وغيرهم ، حفاظاً على الشرعية المزعومة للنظام ، بمراعاة المظاهر السطحية المترتبة على تلك الدعاوى ، فانفقوا مبالغ كبيرة[٣٥] على المساجد وأنشأوا الأوقاف الدينية ، كما سعوا الى الاحتفاظ بعلاقات حسنة مع علماء الدين الذين تلقوا معاشات ومدفوعات مختلفة من

مختلف الأمراء . كذلك أنفق الأمراء على الهبات الخيرية للفقراء فى المساجد وفى أماكن أخرى خلال مناسبات متعددة .

٤ ـــ ضعف الانفاق الاستثمارى :

تحتوى المصادر حالات متفرقة قام أمراء المماليك فيها باستثمار أموالهم فى بعض الأنشطة الانتاجية ، لاسيما التجارة . لكننا نلاحظ أن تلك الحالات اقتصرت على فترات تاريخية سابقة ، وأن النصف الأخير من القرن الثامن عشر خلا من ذكرها .

وذلك الانصراف عن الانفاق الاستثمارى لايخلو من دلالة ، ويرى بعض المعاصرين لتلك الفترة ممن زاروا مصر أن ذلك راجع الى انعدام الأمن والاستقرار السياسى ، والمقصود أن انعدام الأمن والاستقرار جعل من الانفاق الحربى الاستثمار الوحيد المرغوب فيه من وجهة نظر أمراء المماليك والمطلوب للحفاظ على المواقع المكتسبة فى الأداة الحاكمة،أو بمعنى آخر للدفاع عن الموقع الطبقى وتوطيده . غير أن تلك النظرة التحليلية لاتكتمل الا اذا انتبهنا الى حقيقة ان عدم الاستقرار السياسى كان فى حد ذاته افرازاً طبيعياً للنظام الاجتماعى السائد ، إذ سرعان ما ادرك أمراء المماليك إمكان انفراد أقواهم بالسيطرة على أداة الحكم ومن ثم على مصادر الثروة بالبلاد فى ظل التقسيم الادارى العثمانى لتلك المصادر،وصارت تلك السيطرة ممكنة،خصوصاً بعد أن فقدت أغلب القوات العسكرية هويتها العثمانية واندمجت فى البيوت المملوكية وفى النظام الاجتماعى المصرى ، وكذلك بعد أن اتضح أن أغراض السلطان فى مصر يمكن تلبيتها بالابقاء على نصيب معقول له فى الثروة سواء من خلال الارسالية أو غيرها من آليات التوزيع (مثل « الحلوان » فى الأوقات

المتأخرة) ، وترتب على ذلك الادراك أن اصبح لزاما على البيوت المتنافسة أن تدخل فى حرب تصفية دائمة إما وصولا الى السلطة المطلقة أو حفاظاً عليها — بل ، ليس من المستبعد أن يكون قد أصبح لزاماً حتى على البيوت الأقل طموحاً أو تنافساً أن تدخل طرفاً فى ذلك الصراع،وأن تبنى حداً أدنى من القوة العسكرية يحفظ لها موقعها الطبقى ويجنبها فقدانه . من هنا نقول أنه وإن صح أن الانفاق الاستثمارى كان أمراً غير متوقع مع انتشار الصراعات العسكرية وانعدام الاستقرار والأمن ، إلا أن تلك الحالة عينها نشأت بصفة عضوية من بذور النظام ذاته وبشكل يجعلنا نقرر أنه كان من غير الممكن لذلك النظام الذى قام على سيطرة العسكريين المستجلبين من خارج البلاد أن يتحول هؤلاء الى مستثمرين وتجار، طالما توفرت لهم السيطرة على تكريس آلة القهر العسكرية فى ظل نظام أخضع المصادر الأصلية للثروة وتوزيع انتاجها للسيطرة المركزية لأداة الحكم البيروقراطية العسكرية .

الخلاصة

اشتدت حدة التناقض بين السلوك النمطى للقوى الحاكمة وبين المصالح بعيدة المدى للبلاد فى أواخر القرن الثامن عشر . إذ خضعت المصادر الأصلية للثروة فى مصر لسيطرة الأكثر قوة من البيوت المملوكية فى أواخر القرن الثامن عشر ، وذلك بعد أن اختل ميزان شرائح الطبقة الحاكمة لصالح أمراء المماليك وتمكنوا من فرض السيطرة على أغلب القوات العسكرية عثمانية الأصل،ومن ثم احتكار الأداة الادارية وأداة القهر فى ظل نظام يكرس السيطرة على مصادر الثروة للمسيطر على هاتين الأداتين . وقد ترتب على تلك السيطرة أن استقطب أمراء المماليك ايرادات ضخمة تجلت فى تركيز هائل للثروات فى أيديهم ، وترتب عليها كذلك أن تمكنوا من توجيه انفاق الخزانة العامة بما يتفق

ومصالحهم الطبقية . وقد ترتب على اختلال ميزان القوى لصالح المماليك بوجه عام أن تأثر نمط انفاق أمرائهم باحتدام المنافسة بين البيوت المتصارعة من أجل الانفراد بالسيطرة على مصادر الثروة وتكريس التميز الطبقى ، مما جعلهم يعطون الأولوية للانفاق الحربى الذى استنزف مواردهم المالية الخاصة فلجأوا الى استخلاص موارد مالية اضافية عن طريق غير نظامى ، فكثرت حوادث الضرائب الجزافية والمصادرات . أما إنفاقهم المدنى ، فقد سيطر عليه الانفاق الترفى من ناحية والمظهرى بغرض المحافظة على شرعية مزعومة من ناحية أخرى واختفى الانفاق الاستثمارى أو كاد .

وقد تمخضت تلك السيطرة على مصادر الثروة من جهة واستنزافها من جهة أخرى،أن ضربت إمكانية نشوء طبقة برجوازية مستقلة كما سنعرض فى الفصل التالى .

هوامش الفصل الثالث

١ ـ الجبرتى ، جوهر وآخرون ، ج٣ ، ٦٥ .

٢ ـ Sonnini, II, 275 .

٣ ـ Cezzar Pasha, 24-25 .

٤ ـ سبقت الاشارة الى احتفاظ فرقتى العزب والانكشارية باستقلال نسبى عن البيوت المملوكية المتنافسة . وبينما قد يفيد البحث التفرع الى الأصل التى استمدت الفرقتان رجالهما منها ، فالدلالات الاقتصادية من حيث وسائل استيلائهم على فوائض الانتاج وأنماط سلوكهم الاقتصادى تبدو مماثلة لما يتناوله تحليلنا هنا لأمراء المماليك . وسوف نوضح جانباً من ذلك فى بعض مايلى من هوامش .

٥ ـ Cezzar Pasha, 24-25 .

٦ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٤٤٠ .

Huseyn Efendi, 36, 74-82, Cezzar Pasha, 24-25, 28, Sonnini, II, 267.

« البكوية » لقب عثمانى الأصل ، منح لقادة الأقاليم فى النظام الاقطاعى العثمانى ، واستخدمه العثمانيون فى مصر فأطلقوه على المعينين فى المناصب الادارية الرئيسية بها والذين كانوا يعينون أول الأمر من قبل الطبقة الحاكمة فى الآستانة. فلما بدأ أمراء المماليك يستولون على تلك المناصب منذ أواخر القرن السابع عشر (باستثناء منصب « الكتخذا » ومناصب « القباطنة ») درج الأمر على استخدام لقبى « أمير » و« بك » كل منهما بدلا من الآخر .

ويوضح ستانفورد شو أن مناصب البكوية صنفت الى درجتين منذ بدايات القرن السابع عشر ، ضمت الأعلى منهما مناصب « الدفتردار » ، و« أمير الحج » ، « والحكام » ، و« القباطنة » وتلقى شاغلوها ايراداً سنوياً تراوح مابين مائتين وخمسين الف بارة وثلاثمائة ألف بارة ، والأدنى منهما اقتصرت على حاملى لقب « الكاشف » ، وتلقى كل منهم ايراداً سنوياً تراوح مابين مائة وخمسين ألف بارة ومائتى ألف بارة .

وقد أشرنا فى هامش سابق الى ان « الدفتردار » كان المدير الفعلى للخزانة العامة فى مصر حتى فوضت مسئولياته الى « الروزنامجى » فى عام ١٦٠٨ فتحول منصبه الى منصب إسمى مجرد من النفوذ الفعلى . (Huseyn Efendi, 107)

أما « أمير الحج » (أنظر الهامش رقم ١٠ المذيل للجدول رقم١) فتركزت مهامه فى تنظيم وقيادة وادارة شئون قافلة الحج السنوية ، فكان عليه أن يدير مدها بالمواد التموينية اللازمة وأن يرتب أمور الدفاع عنها فيعقد الاتفاقات ويمنح الهبات الضرورية لقبائل البدو لدرء خطر إغاراتهم وان يحمل « الكسوة » و« الصرة » (المنحة المالية الى أهل المدن المقدسة) ويؤمن وصولها الى الأراضى المقدسة . (Huseyn Efendi, 174-175)

وكان لقب « الحاكم » يحمله حكام الأقاليم المصرية الأكبر حجماً والأكثر ثراء ودراً للايرادات والأرباح ، وهى أقاليم جرجا والغربية والشرقية والمنوفية ، وضم اليهم أحياناً إقليم البحيرة . (Huseyn Efendi, 82) .

كما كان لقب « القبطان » (أنظر الهامش رقم ١٥ الملحق بالفصل الثانى) يمنح لقادة الأسطول المتمركز فى موانىء الاسكندرية والسويس ودمياط ــ رشيد ، وكان للأخيرين منها قبطان واحد . (Huseyn Efendi, 80-81) .

هذا عن المناصب الأعلى .

أما لقب « الكاشف » والذى شغل حاملوه درجة إدارية أدنى من المناصب السابقة فقد أطلق فى القرن الثامن عشر على عدد من أتباع الأمراء بلغ ستين أو سبعين شخصاً وكانوا يلون الأمراء مباشرة فى الرتبة بداخل البيوت المملوكية المختلفة . وكان الكشاف يأتون من المماليك العبيد الذين يعتقهم الأمراء ، وكونوا فيما بينهم المنبع الذى غذى الهيئة المملوكية بأمراء جدد . وكانت المناصب المتاحة أمام هؤلاء تشمل حاكمية (أو بالأحرى كشوفية) ستة وثلاثين إقليماً من الأقاليم الأقل شأناً عن تلك التى قام عليها حاملو لقب « الحكام » ، كما أتيحت لهم مناصب ادارية مختلفة فى قرى عديدة بالصعيد . وقد حصل الكشاف على ايراداتهم من الأمراء المتبوعين لهم وليس من الخزانة العامة (Huseyn Efendi, 78-79) .

ونلاحظ أن ستانفورد شو لايضمن هذا العرض منصب « شيخ البلد » ، وهو رأس الأداة الحاكمة . بالفعل ، وكان الاستيلاء عليه بمثابة التتويج العملى لأكثر أمراء المماليك قوة ونفوذاً . ولعل عدم تضمينه فى العرض السابق يعنى ان المنصب قد نشأ خارج الهيكل الادارى العثمانى كإفراز محلى لمنصب يوازى منصب « الوالى » العثمانى بعد أن ضعف الأخير وأصبح وجوده صورياً مجرداً . ونلاحظ أن منصب « شيخ البلد » كان يليه فى الأهمية والنفوذ منصب « أمير الحج » ، وكان الأخير يختار عادة من المعاونين الرئيسيين للأول .

كذلك نلاحظ أن شو لايحدد ضمن الرتب المذكورة ـ سواء منها الأعلى أو الأدنى ـ منصب « الكتخدا » برغم إشارته له فى صورة عابرة كأحد المناصب العثمانية التى ظل العثمانيون محتفظين بها بعد تفشى سيطرة الأمراء على بقية المناصب . و« الكتخدا » كما يذكر شو فى موضع منفصل ـ كان من البطانة الخاصة للوالى العثمانى ومن آل بيته ، يصطحبه أينما خدم فى أرجاء الامبراطورية ، ويقوم بالاشراف على شئونه الخاصة من ادارة بيته والتأكد من تحصيل ايراداته الخاصة فى الموعد المحدد وخلاف ذلك من أمور . ويبدو لنا من ذلك الوصف أن منصب « الكتخدا » لم يكن منصباً تنفيذياً مؤثراً فى تسيير أمور الدولة ، اللهم الا اذا استمد من تبعيته للحاكم نفوذاً فعلياً تعدى به الصلاحيات التى يعينها ضمناً الوصف السابق لمسئولياته . (Huseyn Efendi, 74-75) .

٧ ـ . Cezzar Pasha, 23-25, 29-31

٨ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٤٣٠ ـ ٤٣٥ و٤٨٠ ـ ٤٨٥ و٥١٢ ، ج٢ ، ١٢٣ ـ ١٢٥ و٤٤٤ ـ ٤٥٠ .

٩ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٤٢ ـ ٤٣

Shaw: "Landholding....". 96

ينبئنا ستانفورد شو أن شاغلى مناصب البكوية (أنظر الهامش رقم ٦ أعلاه) وأفراد الأوجاقات العسكرية المختلفة (أنظر الهامش رقم ١٣ بالفصل الأول) كان محظوراً عليهم فى الأصل أن يتولوا التزام أى مقاطعة على الاطلاق أو أن يتلقوا ايرادات من الأراضى الزراعية ، فكانت راتباتهم اليومية وما ارتبط بها من مؤن عينية (أنظر الهامش رقم ٩ المذيل للجدول رقم ١) مصدر الدخل المسموح به .

وتغير الحال مع بدء سيطرة امراء المماليك على مناصب البكوية فى القرن السابع عشر ، فتمكن البكوات الأمراء مع تصاعد نفوذهم من إرغام الباب العالى على منح التزامات الأراضى الزراعية لهم ، ثم صار أغلب متعهدى المقاطعات فى أواخر القرن الثامن عشر من رؤساء واتباع البيوت المملوكية ومن أفراد الأوجاقات العسكرية والتى اخترقت تلك البيوت صفوف أغلبها .

وبلغت سيطرة أمراء المماليك والعسكر حداً جعلهم ينتزعون اعترافاً وتقنينا بحق توريث المقاطعات لأفراد من بيتهم أو أوجاقهم دون اضطرار الى التنافس عليها مع آخرين فى مزاد عام كما كانت آليات انتقال المقاطعات تقتضى وقتها (أنظر الهامش رقم ١٢ أدناه) فصار ذلك التوريث ممكناً مقابل دفع رسم للوالى العثمانى بلغ ثلاثة أمثال الفائظ السنوى المعلن وسمى بـ « بدل المصالحة » ، ودرج الناس على تسميته بـ « الحلوان » (Huseyn Efendi, 141) .

١٠ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٣٦٤ .

ويذكر محمد رفعت رمضان (أنظر قائمة المراجع) أن على بك الكبير سيطر على مقاليد الأمور شيخاً للبلد من عام ١٧٦٠ حتى مارس من عام ١٧٦٧ ، ثم خسر المشيخة وخرج من مصر لكنه عاد اليها مظفراً مرة أخرى بعد خروجه بسبعة أشهر ، وظل متبوأ ذلك المنصب حتى ابريل ١٧٧٢ حين اضطر الى الفرار لتجميع قوة تمكنه من مجابهة محمد بك أبى الدهب ، مملوكه السابق الذى قاد قواته أول الأمر ثم انقلب عليه . وتقابلت القوتان فى موقعة خسرها على بك وتوفى على إثرها فى مايو ١٧٧٣ .

١١ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج٢ ، ٤٢ ـ ٤٣ .

١٢ ـ كان نظام انتقال المقاطعات يقتضى أن ينزع الالتزام عند وفاة الملتزم أو إخفاقه فى ادارة المقاطعة أو دفع خراجها ، ثم أن يعهد بالمقاطعة الى ملتزم جديد بواسطة مزاد بين المتنافسين . ويذكر ستانفورد شو أنه بينما كان من المشروط الا يقل مقابل الانتقال عن ثمانية أمثال متوسط الفائظ السنوى ، إلا أنه قلما بلغ فى الحقيقة ثلاثة أمثال الفائظ السنوى المعلن والذى كان يقل بدوره كثيراً عن الفائظ المتحقق سنوياً بالفعل . (Huseyn Efendi, 140-141) .

١٣ ـ فلنؤكد على التمييز بين ما آل الى الخزانة من ايرادات عن مقاطعاتها من ناحية وبين ما

آل الى الأمراء عن مقاطعاتهم الخاصة ومن ممارساتهم الأخرى من ناحية ثانية وما استخلصه القائمون بالتحصيل لأنفسهم فى كلا النوعين من المقاطعات من ناحية ثالثة،ولنوضح أن ماوصفناه من قبل من سيطرة الأمراء على مقاطعات الخزانة عن طريق تكليف اتباعهم بها لم يترتب عليه الانتقاص من الايرادات المرتبة للخزانة أو حرمانها منها وإنما كان مؤداه تأكيد نفوذهم ومدهم السيطرة على منشأ الثروة بالبلاد ، ثم اتاحة مصدر لهؤلاء الأتباع لحرث أموال اضافية من تلك المقاطعات تفيض على مايرتب للخزانة من ايرادات ، فضلا عن صيانة النفوذ فى توجيه نفقات الخزانة من ايراداتها المحصلة .

١٤ ــ وردت التقديرات الخاصة باجمالى رواتب الأمراء فى :

Shaw: The Financial ......, 391-392.

كما وردت فى نفس المرجع مناقشة للاصلاحات المالية العثمانية فى مصر والسعى من خلالها الى تقليص مبلغ رواتب الأمراء ونسبته إلى إجمالى الايرادات ..(280-310)

١٥ ــ . Cezzar Pasha, 42-43, Shaw: The Financial....., 268

١٦ ــ . Shaw: The Financial......, 232-237 .

١٧ ــ . Shaw: The Financial....., 7, 400-401.

١٨ ــ Huseyn Efendi, 58-59, 94, 158-161,
Shaw: The Financial......, 7, 138-141 .

احتكر الانكشارية صناعتى العرق والملح . وقد حولوا صناعة العرق الى مقاطعة خاصة فى القرن الثامن عشر ، ويبدو أنهم قاموا بتجزيئها الى عدة التزامات كل فى مدينة من المدن الرئيسية ، إذ يذكر شو (Huseyn Efendi, 158-159) أنهم عهدوا بالتزام تلك المقاطعة الى أفراد من اليهود والمسيحيين فى كل من مدن مصر الرئيسية . ومن غير الواضح لنا ما اذا كانت تلك المقاطعة اقتصرت على صناعة العرق أم أنها تعدت المدلول الحرفى الى سائر أصناف المشروبات الروحية . وقد تلقى الانكشارية مدفوعات من الملتزمين نظير الاسناد الضريبى بلغ اجمالها حوالى ثلاثة ملايين وخمسمائة الف بارة سنوياً ، أى أنهم تلقوا من تلك المقاطعة وحدها مايعادل ٣ ٪ من اجمالى ايرادات الخزانة العامة فى فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر (أنظر الجدول رقم ١) .

كذلك يذكر شو أن الانكشارية كانوا يعهدون بالتزام « مقاطعة الملح » الى ملتزم من اليهود أو المسيحيين المقيمين فى الاسكندرية (Huseyn Efendi, 160-161) ، ومن غير الواضح لنا سبب قصر ذلك الالتزام على طائفة دينية معينة . وكانت صناعة الملح يسيطر عليها أوجاق العزب حتى عام ١٦٩١ حين دانت السيطرة عليها للانكشارية . ويذكر شو (Huseyn Efendi, 160-161) أن ايرادات الانكشارية من تلك المقاطعة بلغت حوالى مليوناً وستمائة وعشرين الف بارة سنوياً عند مجيء الحملة الفرنسية ، أى أقل قليلا من نصف ما استجلبوه من صناعة العرق والتى رأينا ضخامة نسبتها الى ايرادات الخزانة العامة . ونلاحظ هنا أن جامعى الملح كانوا يبيعونه للملتزم على المقاطعة بمبلغ ١١١ بارة للأردب الواحد ، وأن الأخير كان يتمتع بالحق فى بيع الملح المصنع بمبلغ ١٤٤ بارة للأردب فى القاهرة ونواحيها ، و٢٠٠ بارة للأردب فى الأماكن الأخرى .

ونلاحظ أن ستانفورد شو لايحدد الأطراف المستفيدة بداخل كل أوجاق من الاحتكار المذكور وانما يشير الى الأوجاق بلفظ جامع كررناه هنا .

١٩ ــ Shaw: The Financial......., 138.

٢٠ Cezzar Pasha, 34-36

ويذكر شو فى هامش على التقرير السابق أن قيمة الكيس المصرى بلغت خمساً وعشرين ألف بارة فضية . (P. 10) .

٢١ ــ ذكرت تلك التقديرات فى المرجع التالى : Gibb, 1, 264-265

٢٢ ــ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٣٦٣ .

٢٣ ــ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٣٥٨ .

« النواخيد » أصل مفردها باللغة الفارسية « ناخذا » وتعنى ربان السفينة (الجبرتى ، جوهر وآخرون ، ج٣ ، ٤٩) . وقد أشرنا من قبل الى أن مصطلح « مال البهار » كان يطلق على خراج جمرك السويس ، والأرجح أن « كاتب البهار » كان المسئول عن قيد الايرادات هناك .

٢٤ ــ الجبرتى ، جوهر وآخرون ، ج٤ ، ٥٦ .

٢٥ ــ الجبرتى ، جوهر وآخرون ، ج٥ ، ٣٠٥ ــ ٣٠٦ .

نلاحظ أن الحادثة المروية هنا وقعت فى عام ١٢١٦ هـ ، أى فى الأعوام الأولى من القرن التاسع عشر ، وإن كانت إشارة الجبرتى الى أن تلك الحادثة تندرج ضمن

« عاداتهم القبيحة » تفيد بوقوع تصرفات مماثلة لها فى الأوقات السابقة والتى هى محل الدراسة هنا .

و«علائف» العسكر تشير على الأرجح الى المؤن العينية التى كانت تصرف لهم من المخازن والصوامع الامبراطورية شأنهم فى ذلك شأن كل من تلقوا أجوراً نقدية من الخزانة العامة (أنظر الهامش رقم ٩ المذيل للجدول رقم ١) .

٢٦ ـ الجبرتى ، جوهر وآخرون ، ج٥ ، ٣٠٧ ـ ٣٠٨ .

٢٧ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ١٩٢ ، وحوادث أخرى مشابهة فى نفس الجزء ، ٢٥٠ ـ ٢٧١ .

٢٨ ـ . Shaw: The Financial....., 9, 313-315 .

٢٩ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ١٦٠ .

٣٠ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٣١٢ .

٣١ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٤٨٥ .

ربما كان الجبرتى فى قوله « حتى حصل ماحصل ونزل بهم والناس مانزل » يشير الى الحملة العثمانية التأديبية التى أعقبت رفع أحمد باشا الجزار تقريره الى الباب العالى ، أو ربما كان يقصد التدهور المضطرد فى أحوال المعيشة بصفة عامة فى أواخر القرن الثامن عشر ، وربما قصد كلا المعنيين .

٣٢ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج٢ ، ٨٢ ـ ٨٣ .

يفيدنا بعض المحققين أن اليسرجى تعنى تاجر الرقيق وكل « أخيذ أسير » ، فاليسرجى هو النخاس أى بياع العبيد . (الجبرتى ، جوهر وآخرون ، ج٣ ، ١٥٥) وقد حاولنا الاستدلال على الحدود و/أو الأسماء المستخدمة الآن للمناطق المسماه « بلاد الأرنؤود وجبال الروملى » فلم نتمكن من ذلك .

٣٣ ـ الجبرتى ، جوهر وآخرون ، ج٣ ، ١٥٢ ـ ١٥٣ .

أنظر أمثلة من سلوك مماثل فى :

الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٢٨٤ ـ ٢٨٩ ، ٣١٠ و٤٩٤ ـ ٤٩٥ ، ج٢ ، ١٦٤ ـ ١٦٥ .

٣٤ ـ أخذنا المعلومات الخاصة بالضريبة العينية من :

Huseyn Efendi, 52-45, 61-62, Shaw: The Financial....., 80.

أما أسعار القمح ، فقدرها جيرارد وقتها بمائة وخمسين بارة للأردب الواحد ويذكر التقدير فى المرجع التالى :

. Huseyn Efendi, 121.

٣٥ ـ أنظر أمثلة من كل أصناف المدفوعات والنفقات فى الأجزاء التالية من الجبرتى : الجبرتى ، دارس الفارس ، ج١ ، ٥١ ـ ٥٢ و٨١ و٢٨٨ ـ ٢٨٩ و٣١١ و٣٦٧ و٣٧٢ و٤١٩ و٤٣٠ ـ ٤٣٧ و٤٨٠ ـ ٤٨٥ و٤٩١ ـ ٤٩٦ .

٣٦ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٢٨١ ، ٣٧٢ .

٣٧ ـ . Sonnini, l, 272, 280.

الفصل الرابع

الإخفاق التاريخي وضرب إمكانيات النهوض

نحاول أن نتلمس فى هذا الفصل كيف تفاعلت العوامل الممثلة فى السيطرة المركزية على مصادر الثروة والممارسات التى طبعت جبى الضرائب وحرث الأموال والسلوك الاقتصادى للطبقة الحاكمة ، لتؤثر مجتمعة على الموارد الانتاجية للبلاد من ناحية والتركيب الطبقى من ناحية أخرى .

أولا : تدهور أحوار القاعدة المادية للانتاج

١ ــ ضعف الانفاق الحكومى على الموارد الانتاجية :

يبدو أن الأموال التى أنفقتها الأداة الحاكمة على صيانة وتنمية الموارد الانتاجية للبلاد اقتربت بالكاد من نسبة الواحد فى المائة فقط من اجمالى ايرادات الخزانة ، وينبنى ذلك التقدير على البيانات المحدودة المتاحة من الميزانيات القليلة المتوفرة الخاصة بالنصف الأخير من القرن الثامن عشر . (أنظر الجدول رقم ٤) .

إذ نستنتج من تحليل تلك البيانات أن الطبقة الحاكمة استولت على النصيب الأعظم من تلك الايرادات والذى بلغ حوالى ٨٤ ٪ منها ، أدرج أغلبه فى بنود حملت مسميات تفيد بذلك المعنى بصورة واضحة وأدمج بعضه فى بنود أخرى تحت مسميات مختلفة .

كذلك يتضح لنا أن الانفاق على أغراض تتعلق بالحفاظ على بعض المظاهر الدينية التى حاول النظام الحاكم أن يستمد شرعيته منها بلغ فى المتوسط نسبة أكبر قليلا من ١٥ ٪ من اجمالى الايرادات ، فبقى مبلغ نسبته أقل من ١ ٪ للانفاق على الموارد الانتاجية للبلاد كما ذكرنا من قبل . والجدير بالملاحظة هنا ن الميزانيات المتاحة شملت بندا اطلق عليه « نفقات على أغراض فى مصر » بالرغم من أن هذا البند كان يمثل نسبة محدودة من ايرادات الخزانة العامة (حوالى ٤,٥ ٪ فى المتوسط أنظر الجدول رقم ١) إلا أنه احتوى أجزاء من النفقات الموجهة للاستخدامين الرئيسيين للايرادات (أى للطبقة الحاكمة والمظاهر الدينية) استوعبت أكثر من ثلاثة أرباعه . (أنظر الجدول رقم ٤) .

٢ ـ تناقض الانفاق الحكومى مع الاحتياجات الحقيقية للبلاد :

فإذا أردنا تقييم أثر ضآلة الانفاق الحكومى على الموارد الانتاجية للبلاد ، ب علينا أن ننظر الى تلك الموارد وطبيعتها ، ومدى اعتماد أحوالها على توفر رعاية مركزية منتظمة .

ويبدو أن عناصر أو مكونات القاعدة الانتاجية للبلاد وقتها يمكن أن نلخصها دون اخلال جسيم بالواقع فى موردين اثنين : هما الأرض الزراعية والطرق التجارية ، فما عدا ذلك من أنشطة قام بصفة أساسية إما على المجهود

البشرى أو على أصول مستمدة من الزراعة والنقل التجارى .

فإذا نظرنا الى أحوال الأرض الزراعية فى مصر ، وجدناها تعتمد بصورة مطلقة على الرى النيلى ، ووجدنا أن الظروف الطبيعية تفرض ضرورة تنظيم الرى بصورة تأخذ فى الاعتبار التقلبات الموسمية لذلك المصدر الرئيسى ــ أو قل الوحيد ــ للمياه (أى الفيضان) ، والتى تجعل كميات المياه المتاحة غير معلومة أو مؤكدة . هذه واحدة . كذلك يبدو أن طبيعة ذلك المورد المالى وكونه شريطاً محدوداً فى استطالة تفرض القيام باستثمارات فى حفر وصيانة المجارى المائية (القنوات والترع والمصارف وغيرها) لمد شبكة الرى الى أنحاء الأراضى الزراعية الصالحة ، ناهيك عن التوسع فى تلك الأراضى أو الاضافة لها

وقد أوضح أحد الاقتصاديين الأجانب (كروتشلى) الذين كانت لهم مؤلفات عن الاقتصاد المصرى فى أوائل القرن الحالى تلك الاعتبارات فى فقرتين يمكن ترجمتهما كما يلى :

« أدت [حتمية] إقامة نظام الرى فى مصر على قاعدة مصنوعة غير طبيعية ، والاعتماد المطلق للزراعة على [تنظيم] الرى الى بديهية مقررة ، كثيراً ما يتكرر ذكرها بصورة أو بأخرى ، ومؤداها أنه ليس فى بلاد العالم بلد آخر مثل مصر يتوقف رخاؤه على حكومته بتلك الصورة المباشرة السريعة .

« وإذا ما أردنا النجاح للرى [فى مصر] ، فلابد من تنظيمه وادارته بواسطة ادارة مركزية قوية تضع نصب عينيها المصلحة العليا للبلد بأكمله . إذ أن الضرورة لاتتوقف عند إنشاء الشواطىء والقنوات والمصارف والسدود ، والتى بطبيعتها تصبح فى حاجة الى الاصلاح اذا أهملت ولو لفترة قصيرة ، ولكن لابد أيضاً سنة بسنة وتبعاً لحال الفيضان من التحكم فى توزيع المياه بما يحقق أقصى فائدة ممكنة للبلد ككل »[1] .

أما التجارة المصرية ، فقد اعتمدت على عدة طرق نيلية وبرية[٢] انتقلت السلع عبرها من الموانىء والمدن الرئيسية وأرجاء البلاد المختلفة الى القاهرة ، فكان يتم نقل البضائع التى تصل الى موانىء الاسكندرية ورشيد والبرلس ودمياط الى القاهرة بواسطة الملاحة النيلية ، والبضائع التى تصل الى ميناءى السويس والقصير بواسطة القوافل عبر الطرق الصحراوية ، أما القوافل القادمة من مناطق فى وسط افريقيا والسودان فقد حملت بضائعها الى القاهرة براً عبر مصر العليا (الصعيد) . كانت تلك الطرق بمثابة الشرايين التى تتدفق عبرها حركة التجارة ، فكان حفظ النظام وتحسين نظم النقل فيها كلها ضرورياً لصيانة التدفق التجارى .

ويسوقنا ذلك العرض لطبيعة القاعدة الانتاجية للبلاد وما تمليه تلك الطبيعة من أهمية القيام بإنفاق حكومى ضخم لصيانة وتنمية القدرة الانتاجية ـ بل لمجرد الحفاظ عليها من التدهور ـ الى أن نلاحظ أن نمط تصرفات الخزانة فى الايرادات كان يبدو وكأنه يشوبه إهمال جسيم لوظائفها الأساسية إزاء الموارد الانتاجية ، إذ أن تحليل مفردات الانفاق الحكومى على الموارد الانتاجية يظهر لنا اقتصاره على توجيه نسبة من الايرادات تذبذبت حول ٧, ٪ لصيانة شبكة الرى القائمة ، بينما خلا ذلك الانفاق تماماً من ذكر أى أعمال رى جديدة ، كذلك لم يتضمن أى اعتماد مستقل لتحسين الطرق التجارية وصيانتها ومن أمثلة تلك المفردات[٣] ، فى أواخر القرن الثامن عشر مايلى ، ونلاحظ ثبات قيمة نسبة الاعتماد المخصص لها من إجمالى الايرادات (أنظر الجدول رقم ١) :

	ميزانية ١١٨٠ هـ/ ١٧٦٦م		ميزانية ١٣٠٠ هـ/ ١٧٨٥م	
	القيمة بآلاف البارات	النسبة الى اجمالى الايرادات	القيمة بآلاف البارات	النسبة الى اجمالى الايرادات
صيانة الخلجان (القنوات) الرئيسية والسدود فى الأقاليم	٨٦١	٠,٧	٨٦١	٠,٧
صيانة السواق الرئيسية فى مصر القديمة ومد السقاه بالمياه العذبة للسويس	١٣٨	٠,١	١٣٨	٠,١
صيانة بيوت الجمارك فى دمياط والاسكندرية وتوفير مياه عذبة لملء صهاريج « القرافة الكبرى » (الجبانة) فى القاهرة	٤٦	,٠٤	٤٦	,٠٤
صيانة الخلجان (القنوات) المختلفة فى القاهرة ودمياط	٢٥	,٠٢	٢٣	,٠٢

وبالرغم من عدم توفر مؤشرات عن الحد الأدنى الضرورى من الانفاق لتنظيم وصيانة وتنمية كل من الأراضى الزراعية وشبكة الرى القائمة من ناحية والطرق التجارية من ناحية أخرى بحيث نقارن ذلك الحد الأدنى بالانفاق الحكومى الفعلى أو التقديرى المبين اعلاه ، إلا أننا نرى أن التواضع البالغ الذى بيناه فى نسبة ما ينفقه الجهاز الحاكم على الموارد الانتاجية مما يتجمع لديه من أموال جاء أغلبها من ضرائب واستقطاعات باهظة مأخوذة من حصيلة استخدام تلك الموارد ، ليس إلا انعكاساً كمياً للعلاقات الطبقية السائدة التى

أشرنا اليها فى أجزاء سابقة ، والتى ستتكرر الاشارة لها فيما بعد ، وهو مؤشر يعكس فى مجمله كيف تناقضت أولويات الحكم ورؤية الطبقة الحاكمة لمصالحها مع المصالح الانتاجية للبلاد فى المدى الأبعد ، فوظفت الطبقة الحاكمة أداة الأنفاق العام لتخدم على مصالحها العاجلة قصيرة المدى .

ويبدو أن نظام الالتزام فى المقاطعات الريفية ربما ساعد أحياناً وفى بعض نواحيه على التعويض الجزئى من ضآلة الانفاق الحكومى على الأعمال الزراعية ، إذ قام ذلك النظام نظرياً على تفاهم مشترك بأن الملتزمين ــ كل فى مقاطعته ــ ينهضون بمسئولية الحكومة[٤]. ومع عدم خوضنا البحث فى الدلالات العملية لذلك التفاهم النظرى أو لحدوده وصرامته والتطبيق الفعلى له ، إلا أننا نتصور ان الحد الأدنى الذى كان لابد أن يعنيه ذلك ضمناً ــ (إذا صح تطبيقه) ــ يشمل الصيانة الاعتيادية للأرض ولشبكة الرى ، وربما تضمن أيضاً دوراً فى حفظ الأمن بداخل نطاق مايلتزم عنه من أراض فى حدود المقاطعة . فإذا صح ذلك التصور ، فقد يكون قد ساعد فى توفير بعض الاستقرار فى بعض النواحى وفى بعض الأحيان . ومع ذلك ، فمن الصعب تصور أن المجهودات الفردية المنعزلة بداخل كل مقاطعة منفردة قد نهضت كبديل كامل عن المجهود المركزى المنظم وبصورة كافية أو مقبولة ، حتى فى تلك الأوقات التى اتسمت باستقرار سياسى نسبى ترتب عليه احتفاظ الملتزمين بمقاطعاتهم لفترات طويلة وبكيفية ربما اقتربت بهم من شكل الملكية الخاصة المستقرة ، ووفرت ما يرتبط بتلك الملكية من حوافز . فالتأمل فى القول المقتطف من كروتشلى فى صدر هذا الفصل يفضى بنا الى اقتناع بأن الجهود الفردية ، سواء بذلها ملتزمون أو ملاك مكتملو الملكية الخاصة ، يصعب أن تسفر عن تنظيم أعمال الرى (ومن ثم الزراعة) على نطاق البلاد بأكملها ، بما يدرأ أخطار شح الفيضان أو غزارته ، وبما يجنب البلاد التعرض الى تذبذب حاد فى أحوالها مع تذبذب مستواه . بل

هناك من الحوادث مايؤكد اخفاق بعض مشروعات الرى الأساسية بسبب عدم انتظام الحكام فى الاشراف على تطور العمل بها ، مما أجهض الموارد الطائلة والجهد البشرى المبذول فى أعمال ظلت غير مستكملة .

« (وفى شهر شعبان) [١٢٠٧ هـ] وقع الاهتمام بسد خليج الفرعونية بسبب احتراق البحر الشرقى ونضوب مائه ، وظهرت بالنيل كثبان رمل هائلة من حد المقياس الى البحر المالح ، وصار البحر الغربى سلسلول جدول تخوضه الأولاد الصغار ولايمر به الا صغار القوارب ، وانقطع الجالب من جميع النواحى إلا ما تحمله المراكب الصغار بأضعاف الأجرة ، وتعطلت دواوين المكوس فأرسلوا الى سد الترعة رجلا مسلمانى ، وصحبته جماعة من الافرنج ، وأحضروا الأخشاب العظيمة ورتبوا عمل السد قريباً من كفر الحضرة ، وركبوا آلات فى المراكب ودقوا ثلاثة صفوف خوابير من أخشاب طوال ، فلما أتموا ذلك كانت الصناع فرغت من تطبيق ألواح فى غاية الثخن شبه البوابات العظام ، وهى مسمرة بمسامير عظيمة ملحومة بالرصاص وصفائح الحديد مثقوبة بثقوب مقاسة على مايوازيها من نجوش منجوشة بالخوابير المركوزة فى الماء فإذا نزلوا ببوابة الحموها بتلك الخوابير وتبعتهم الرجال بالجوالى المملوءة بالحصا والرمل من أمام ومن خلف ، وتبع ذلك الرجال الكثيرة بغلقان الأتربة والطين ففعلوا ذلك حتى قارب التمام ، ولم يبق إلا اليسير ، ثم حصل الفتور فى العمل بسبب أن المباشر على ذلك أرسل لمراد بك بالحضور ليكون إتمامها بحضرته ويخلع عليه ويعطيه ماوعده به من الإنعام ، فلم يحضر مراد بك وغلبهم الماء وتلف جانب من العمل ، وكان أيوب بك الصغير حاضراً وفى نفسه أن لايتم ذلك لأجل بلاده فأصبح مرتحلا ، وتركوا العمل وانفض الجمع ، وقد أقام العمل فى ذلك من أوائل شعبان الى أواسط شوال ، ثم نزل إليها جماعة آخرون وطلبوا جملة مراكب موسوقة بالأحجار وشرعوا فى عمل سد المكان

القديم عند فم الترعة ، ودقوا أيضاً خوابير كثيرة وألقوا أحجاراً عظيمة وفرغت الأحجار فأرسلوا بطلب غيرها فلم تسعفهم القطاعون فشرعوا الى هدم الأبنية القديمة والجوامع التى بساحل النيل ، وقلعوا أحجار الطواحين التى بالبلاد القريبة من العمل ، واستمروا على ذلك حتى قويت الزيادة ولم يتم العمل ورجعوا كالأول ، وذهب فى ذلك من الأموال والغرامات والسخرات وتلف من المراكب والأخشاب والحديد مالا يحد ولايعد »(٥) .

ونلاحظ هنا أن الجبرتى أشار فى موقع تال الى أن محمد على قام فى عام ١٢٢٤ على بناء سد فيما يبدو أنه نفس موقع ذلك المشروع المجهض ، وأنه أكمله فى نفس العام(٦) .

لقد كان لابد أن يؤدى إهمال أعمال الرى من قبل الحكومة الى الاعتماد على ما تجود به قوى الطبيعة بصورة كادت أن تكون مطلقة ، والى وقوع الزراعة المصرية تحت رحمة التغير فى احجام الفيضانات من عام الى آخر ، مما جعل البلاد تشهد أعواماً عانت فيها بشدة من ندرة الغذاء وارتفاع الأسعار وعدم توفر الخامات للصناعة المحدودة القائمة. ويتعدد فى الجبرتى ذكر حوادث من هذا القبيل(٧) ، نورد منها على سبيل المثال ذكر ماحدث فى عامين من هذه الأعوام :

« وفى هذه السنة [١١٩٥ هـ/١٧٨٠ م] قصر مد النيل وانهبط قبل الصليبة بسرعة فشرقت الأراضى القبلية والبحرية وعزت الغلال بسبب ذلك وبسبب نهب الأمراء وانقطاع الوارد من الجهة القبلية ، وشطح سعر القمح الى عشرة ريالات للأردب واشتد جوع الفقراء . ووصل مراد بك الى بنى سويف وأقام هناك وقطع الطريق على المسافرين ، ونهبوا كل ما مر بهم فى المراكب الصاعدة والهابطة »(٨) .

ثم وصف الجبرتى الأحوال فى عام ١٢٠٦ كما يلى :

« .... وانقضى شهر كيهك القبطى ، ولم ينزل من السماء قطرة ما فحرثوا المزروع ببعض الأراضى التى عطشها الماء وتولدت فيها الدودة وكثرت الفيران جداً حتى أكلت الثمار من أعلى الأشجار ، والذى سلم من الدودة من الزرع أكله الفار ، ولم يحصل فى هذه السنة ربيع للبهائم إلا فى النادر جداً ، ورضى الناس بالعليق فلم يجدوا التبن وبلغ حمل الحمار من قصل التبن الأصفر الشبيه بالكناسة الذى يساوى خمسة أنصاف قبل ذلك مائة نصف،ثم انقطع مرور الفلاحين بالكلية بسبب خطف السواس وأتباع الأجناد ، فصار يباع عند العلافين من خلف الضبة كل حفان بنصفين الى غير ذلك »[٩] .

ومن ناحية أخرى ، فقد ترتب على إهمال صيانة الطرق التجارية أن تقلصت أداة أخرى من أدوات الانتاج ، فانكمشت الطرق وانكمشت معها الحركة التجارية ، وضاق مورد رئيسى آخر من موارد الثروة . ونجد فى مذكرات سونينى عن أسفاره إشارة الى كثير من تلك الحالات ، ونقتطف منها فقرة ترجمناها كما يلى :

«ولكن الاهمال البربرى من جانب طغاة مصر قد أذبل مورداً غنياً للرخاء ، إذ تركوا الطمى يتراكم فى قيعان القنوات معوقاً حركة الملاحة ، فأرغمت التجارة على هجر سواحل مدينة فوة .... »[١٠] .

وقد زاد من ذلك التدهور انتشار القرصنة ، التى نشطت بسبب ضعف قبضة الحكومة المركزية نتيجة الانشغال بالصراعات بين البيوت المملوكية وما ارتبط بذلك من اضطراب سياسى[١١] .

ويخبرنا الجبرتى أن القراصنة تمكنوا من السيطرة فى بعض الأحيان على تلك

الأجزاء من أمانة البحرين التى وقعت خارج القاهرة ، وهى مناطق اضطر الجهاز الحاكم الى القبول رسمياً بأنشطة القرصنة الموجودة بها فى الأوقات التى ضعفت فيها السلطة المركزية واهتزت هيبتها ، فتهادنت تلك السلطة مع القراصنة سعياً الى حل وسط يحقق المنفعة لطرفيه ويلقى بالعبء على أهل البلاد .

«وفى سنة ١١٣٤ أخذ سالم من محمد بك ابن اسماعيل أمير الحج [المنصب الذى تبوأه أقوى أمراء المماليك] إجازة بعمار البلاد الذى على البحر وأخذ فى تعمير دور وسايته..فاشتهر ذكر سالم وعظم ، واستولى على خفارة لبحرين ونفذت كلمته بالبلاد البحرية من بولاق الى البغازين وصارت لمراكب والرؤساء تحت حكمه ، وفرض عليها الضرائب الشهرية والسنوية ، وأنشأ دوراً واسعة وبستاناً به كل أنواع الفاكهة »(١٢).

وقد سيطرت ظروف مماثلة على الطرق الصحراوية ، حيث هددت الغزوات المتكررة للبدو مرور القوافل التجارية ، وقد ذكر الجبرتى العديد من غاراتهم(١٣) التى نرجح أنها وجهت ضربات شديدة للتجارة عبر القوافل . ومن ضمن ماورد بالجبرتى إشارة الى غارة رئيسية وقعت فى ١١٩٣ هـ/١٧٧٩ م على قافلة من التجار الأوربيين ويبدو أنها أثرت بشدة على الحركة التجارية بين أوربا ومصر .

وليس من المستغرب وقد أهمل رجال الحكم أمور البلاد وسطوا على أرزاق أهاليها أن حذت حذوهم أدواتهم من الجند ورجال الأمن ، فتعددت حوادث سطو هؤلاء على السلع عند ندرتها أو عند توفرها بعد ندرة ، ليضيق الطوق مجدداً على الحركة التجارية :

« (وفيه) [المحرم ١٢٠٧ هـ] وصلت غلال رومية وكثرت بالساحل فحصل للناس اطمئنان وسكون ووافق ذلك حصاد الذرة ، فنزل السعر الى أربعة عشر ريالا للأردب ، وأما التبن فلا يكاد يوجد ، واذا وجد منه شيء فلا يقدر من يشتريه على إيصاله لداره أو دابته بل يبادر لخطفه السواس وإتباع الأجناد فى الطريق ، وإذا سمعوا واستشعروا بشيء منه فى مكان كبسوا عليه وأخذوه قهراً ، فكان غالب مؤنة الدواب قصب الذرة الناشف ، ويسرح الكثير من الفقراء والشحاذين فى نواحي الجسور فيجمعون مايمكنهم جمعه من الحشيش اليابس والنجيل الناشف ، ويأتون به ويطوفون به فى الأسواق ويبيعونه بأغلى الأثمان ، ويتضارب على شرائه الناس وإن صادفهم السواس والقواسة خطفوه من على رؤوسهم وأخذوه قهراً »[١٤] .

٣ ـ تدهور أحوال القوى العاملة المصرية :

أدت المناحرات السياسية التى طبعت القرن الثامن عشر فى مصر بطابعها الى وقوع أفراد الطبقة الحاكمة من أمراء المماليك تحت ضغط احساس بالاحتياج المستمر لموارد مالية لتمويل تدافعهم على استجلاب المماليك الجدد من الخارج . وكان تدبير الموارد المالية المطلوبة يصادف صعوبة متزايدة بسبب التناقص المضطرد فى فائض الانتاج نتيجة إهمال الموارد الانتاجية ، مما كان يعنى تعرض الموارد المالية المتوفرة للطبقة الحاكمة الى النقصان مالم تستقطع من نصيب القوى العاملة من حصيلة الانتاج ـ أى ما لم تأت خصماً من العائد المستحق لرأس المال البشرى وضريبة ضمنية عليه ، وقد قامت أدوات البيروقراطية (الجهاز الادارى) والقوة القهرية (الجهاز العسكرى) بالتخديم على مصالح الطبقة الحاكمة فى هذا الصدد ، فى الوقت الذى افتقر فيه أهل البلاد فى أغلب الحالات الى تنظيم جماعى دفاعى . وكان مؤدى ذلك

السلوك الحاق الضرر بمورد انتاجى رئيسى آخر (القوى البشرية) واستنزافه ، هذا اذا ما نحينا اعتبارات العدالة الاجتماعية جانباً ونظرنا الى تأثير أنماط سلوك الطبقة الحاكمة على القاعدة الانتاجية فحسب . ولنستطرد للحظة هنا لنلاحظ الضرورة المادية لما يطلق عليه أحياناً « عدالة التوزيع » وهى من الاعتبارات التى تدرج عادة ضمن مفهوم العدالة الاجتماعية ، والذى كثيراً ما يطرح بدوره وكأنه يقوم على أساس من التعاطف الانسانى فحسب فيضعف ذلك الطرح المضلل (بكسر اللام) أو المضلل (بفتحها) من الاحساس بضرورته المادية وبالأهمية والأولوية الملحتين له .

وقد تحمل الفلاحون وهم الشريحة الأكبر عدداً والأضعف تنظيماً فى الطبقة العاملة المصرية العبء الأعظم منذ البداية ، وتشير الدلائل المتاحة أن ذلك دفع بالزراعة الى حلقة مفرغة . فالاهمال الحكومى للانفاق الضرورى للأعمال الزراعية العامة أدى الى تقلص متوسط إنتاجية الأرض الزراعية فتدهورت كمية المحاصيل والايرادات المستولدة من أى رقعة زراعية محددة ، فسعى الجهاز الحاكم الى تعويض نقصان الموارد المالية المتجمعة له بالاستقطاع من حقوق أو عوائد الفلاحين العاملين على الرقعة المعنية بالرغم من فقرهم الشديد ، فثقل العبء الواقع عليهم وتدهورت أحوالهم الى مزيد من الفقر وسوء الأحوال الصحية وسلب ذلك من طاقاتهم الانتاجية (متوسط الانتاجية الفردية) وقدرتهم على استيلاد المحاصيل من الرقعة المحددة التى يعملون عليها ، فنقص الانتاج الزراعى مجدداً ، ليشتد بطش الطبقة الحاكمة وتلجأ الى توظيف أشرس لأداتها الضاربة حتى تستخلص ما إعادته من أموال (أو أكثر إذا دعت الحاجة) من تلك الرقعة الزراعية المتدهورة انتاجيتها وانتاجية العاملين عليها فيزداد ثقل العبء الواقع على العاملين ، وتتدهور الانتاجية الفردية من جديد ويزداد انكماش الايراد الزراعى المتولد من تلك الرقعة فيزداد توظيف الأداة

الضاربة ، وهكذا دواليك . ويرجعنا ذلك العرض الى ملاحظة الأستاذ لهيطة التى أوردناها فى خلاصة الفصل الثانى ، والتى نبه فيها الى دخول البلاد حلقة مفرغة من الانحدار المالى بسبب إتيان مستغليها على منابع الدخل شيئاً فشيئاً .

وكان يمكن ألا يؤدى التراجع فى انتاجية الأرض من جهة وفى انتاجية الفلاح من جهة أخرى الى تراجع اجمالى الانتاج الزراعى على نطاق البلاد بأكملها وذلك اذا ازدادت كمية أحد العنصرين أو كليهما : مساحة الأرض الزراعية أو عدد العاملين عليها . لكن حجم المساحة الصالحة للزراعة كان ينكمش بسبب إهمال الاستثمارات الضرورية لصيانتها ، وكذلك كان عدد الفلاحين العاملين على الأرض الزراعية يتناقص بتأثير الاجهاد البالغ الذى دفع بهم الى الهجرة فلولا واشتاتاً .

وبإمكاننا أن نجد فى تسجيل المعاصرين لتلك الفترة كثيراً من الاشارة الى هذين الأمرين (إنكماش المساحة وتناقص البشر العاملين عليها) ، إذ يقدر سونينى على سبيل المثال مساحة الأراضى الزراعية التى تعرضت للبوار بأنها تساوى حوالى ربع المساحة التى كانت تزرع وقت زيارته لمصر ، وذلك فى فقرة ترجمناها كما يلى :

«ولقد أثمر الإهمال والطغيان ـــ المتعادلين فى البربرية ـــ زحف الرمال على أجزاء كانت تغطيها الخضرة من قبل .. تلك الأماكن .. كثيرة الى درجة أنه يمكننا أن نقدر مساحتها دون أن نخشى الخطأ بحوالى ربع المساحة التى تتم زراعتها فى مصر حالياً »(١٥) .

كذلك يشير الجبرتى الى موجات حاشدة من الهجرة من القرى الى المدن ، والتى وقعت فيما يشبه حالات الفرار الجماعى نتيجة الفقر الحاد فى القرى وليس بسبب اغراءات المدن ، أى أن القوى المسببة لها كانت قوى طرد تدفع

للبحث عن مأوى بديل لا قوى جذب تعد المقبلين وتغريهم بمستقبل أفضل .
وتتضح لنا ظروف تلك الموجات البشرية المتحركة فى الفقرتين التاليتين :

«وانقضت هذه السنة [١١٩٨ هـ/ ١٧٨٣ م] كالتى قبلها، فى الشدة والغلاء ، وقصور النيل ، والفتن المستمرة وتواتر المصادرات والمظالم من الأمراء وانتشار أتباعهم فى النواحى لجبى الأموال من القرى والبلدان وإحداث أنواع المظالم ، ويسمونها مال الجهات ورفع المظالم والفردة حتى أهلكوا الفلاحين وضاق ذرعهم واشتد كربهم وطفشوا من بلادهم ، فحولوا الطلب على الملزمين وبعثوا لهم المعينين فى بيوتهم ، فاحتاج مساتير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة عن ذلك وتتبع من يشم فيه رائحة الغنى فيؤخذ ويحبس ويكلف بطلب أضعاف مايقدر عليه ، وتوالى طلب السلف من تجار البن والبهار عن المكوسات المستقبلة ، ولما تحقق التجار عدم الرد استعوضوا خساراتهم من زيادة الأسعار ثم مدوا أيديهم الى المواريث فإذا مات الميت أحاطوا بموجوده سواء كان له وارث أو لا وصار بيت المال من جملة المناصب التى يتولاها شرار الناس بجملة من المال يقوم بدفعه فى كل شهر ، ولايعارض فيما يفعل من الجزيئات ، وأما الكليات فيختص بها الأمير ، فحل بالناس ما لايوصف من أنواع البلاء الا من تداركه الله برحمته أو اختلس شيئاً من حقه فإن اشتهروا عليه عوقب على استخراجه ، وفسدت النيات وتغيرت القلوب ونفرت الطباع ، وكثر الحسد والحقد فى الناس لبعضهم البعض ، فيتتبع الشخص عورات أخيه ويدلى به الى الظالم حتى خرب الاقليم وانقطعت الطرق وعربدت أولاد الحرام ، وفقد الأمن ومنعت السبل إلا بالخفارة وركوب الغرر ، وجلت الفلاحون من بلادهم الى الشراقى والظلم وانتشروا فى المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون مايتساقط فى الطرقات من قشور البطيخ وغيره ، فلا يجد الزبال شيئاً يكنسه

من ذلك ، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحمير والجمال ، فإذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه وأخذوه ومنهم من يأكله نيا من شدة الجوع ، ومات الكثير من الفقراء بالجوع ، هذا والغلاء مستمر والأسعار فى الشدة وعز الدرهم والدينار من أيدى الناس وقل التعامل إلا فيما يؤكل ، وصار سمر الناس وحديثهم فى المجالس ذكر المآكل والقمح والسمن ونحو ذلك لاغير ، ولولا لطف الله تعالى ومجىء الغلال من نواحى الشام والروم لهلكت أهل مصر من الجوع ، وبلغ الأردب من القمح ألفا وثلاثمائه نصف فضة والفول والشعير قريباً من ذلك ، وأما بقية الحبوب والأبزار فقل أن توجد واستمر ساحل الغلة خالياً من الغلال بطول السنة والشون كذلك مقفولة ، وأرزاق الناس وعلائقهم مقطوعة ، وضاع الناس بين صلحهم وعتبهم وخروج طائفة ورجوع الأخرى ، ومن خرج الى جهة قبض أموالها وغلالها ، واذا سئل المستقر فى شىء تعلل بما ذكر . ومحصل هذه الأفاعيل بحسب الظن الغالب أنها حيل على سلب الأموال والبلاد وفخاخ ينصبونها ليتصيدوا بها اسماعيل بك »(١٦) .

وبعد حوالى عشر سنوات من تلك المجاعة ، تحدث مجاعة أخرى سرعان ما يهجر الفلاحون بسببها قراهم :

« (وفيه) [المحرم ١٢٠٧] أيضا هبط النيل قبل الصليب بعشرة أيام ، وكان ناقصاً عن ميعاد الرى نحو ذراعين فارتجت الأحوال ، وانقطعت الآمال وكان الناس ينتظرون الفرج بزيادة النيل ، فلما نقص انقطع أملهم واشتد كربهم وارتفعت الغلال فى السواحل والعرصات ، وغلت أسعارها عما كانت وبلغ الأردب ثمانية عشر ريالا ، وآل الأمر الى أن صار الناس يفتشون على الغلة فلا يجدونها ، ولم يبق للناس شغل ولا حكاية ولا سمر بالليل والنهار فى

مجالس الأعيان وغيرهم الا مذاكرة القمح والفول والأكل ونحو ذلك ، وشحت النفوس واحتجب المساتير ، وكثر الصياح والعويل ليلا ونهاراً ، فلا تكاد تقع الأرجل الا على خلائق مطروحين بالأزقة ، وإذا وقع حمار او فرس تزاحموا عليه وأكلوه نيئاً ولو منتناً ، حتى صاروا يأكلون الأطفال ، ولما انكشف الماء وزرع الناس البرسيم ونبت أكلته الدودة ، وكذلك الغلة فقلب أصحاب المقدرة الأرض وحرثوها وساقوها بالماء من السواق والنطالات والشواديف ، واشتروا لها التقاوى بأقصى القيم وزرعوها فأكله الدود أيضاً ، ولم ينزل من السماء قطرة ولا أندية ولاصقيع ، بل كان فى أوائل كيهك شرودات وأهوية ارة ثقيلة ، ولم يبق بالأرياف إلا القليل من الفلاحين وعمهم الموت بالجلدة[17] .

وقد كثرت فى الجبرتى الاشارات المماثلة الى تعرض البلاد فى العقد الأخير من القرن الثامن عشر لهجرات جماعية ولمجاعات تتلوها انتشار الأوبئة أو الطواعين[18] .

وبذلك ، دخلت الزراعة المصرية فى حلقة مفرغة متجددة الدوران ، أقطابها المحركة الاهمال الجسيم لعناصر الانتاج والاستنزاف البالغ لها وكلاهما أصل فى علاقات الانتاج وممارسات البيروقراطية العسكرية الحاكمة ، محصلتها الكمية انكماش المحصول الزراعى بنسبة تساوى حاصل ضرب تدهور إنتاجية عنصرى الانتاج الرئيسيين (الأرض والفلاح) من ناحية وتناقص كمياتهما من ناحية أخرى . ونعيد التذكير هنا بما ذكرناه فى الفصل الثانى من استخدام الجهاز الحاكم للتمايز فى التسعير كأداة لاعادة توزيع الدخل ، إذ يصبح فى مقدور الطبقة الحاكمة الاستفادة من انكماش المحصول الزراعى برفع أسعار البيع لتعيد توزيع الدخل لصالحها بفاعلية أكبر، مستخدمة هذه الأداة التى تزيد فى نفس الوقت من معاناة الفلاحين مع أنهم الأكثر حاجة الى

رفع الأسعار عندما تتدهور كميات المحصول .

ويبدو أن تدهور الفائض والثروة الزراعية فى أواخر القرن الثامن عشر وانحدار الأحوال المعيشية للفلاحين وقتها الى درجة تقترب من الاستنزاف الكامل كانت بعض أسباب ما نلحظه من ازدياد ذكر تعرض أهل المدن من التجار وغيرهم لحوادث الضرائب الجزافية والمصادرات فى تلك الفترة .. وقد أدت تلك الممارسات الى انخفاض أكثر حدة فى الأحوال المعيشية للشعب المصرى فى مجموعه ، انعكست سياسياً فى ردود فعل أشد فى المراكز (وعلى الأخص فى القاهرة) حيث كان السكان أفضل تنظيماً وحيث وجدت مراكز ثقل سياسى أقوى نفوذاً عما كان الوضع عليه فى الريف[١٩] .

أثرت سياسات الجهاز الحاكم على كفاءة القاعدة الانتاجية للبلاد ، إذن ، فى أكثر من اتجاه واحد . فقد أسفر استمرار الحكومة فى حرث الأموال من المصادر المختلفة للثروة مع عدم القيام بإنفاق استثمارى يعتد به عن تقلص مضطرد فى القاعدة المادية لموارد انتاج البلاد ، وضاعف من سوء الآفاق الاقتصادية تعرض القوى العاملة للضرائب الضمنية على رأس المال البشرى والممثلة فى سلب المزيد من العوائد المستحقة لها مما ترتب عليه مزيد من التدهور فى مستويات المعيشة وبالتالى فى كفاءة القوى البشرية وتدريبها . وكانت نتيجة تقلص القاعدة الانتاجية للبلاد من جراء تلك السياسات أن فرص العمل والكسب المشروع من خلال الزراعة والتجارة والملاحة كلها تقلصت وضاقت سبل الرزق فضلًا عما لحق بثروة البلاد من اضرار ذات تأثير حال ممتد وتأثير زمنى مضطرد .

ثانيا : الانعكاسات الطبقية

١ ـــ تبعية الطبقة المتوسطة للطبقة الحاكمة :

رأينا من قبل كيف تركزت السيطرة الفعلية على أدوات الانتاج فى يد الطبقة الحاكمة من خلال الأداة الإدارية المركزية (البيروقراطية) ووسائل القهر والقمع (القوات العسكرية) ، وكيف تم توظيف هاتين الأداتين للسيطرة على أرض وعلى الهياكل التقليدية للطوائف والأنشطة الحضرية .

وبينما لم يخل المجتمع من مجموعات من الأثرياء الذين كونوا فى مجموعهم طبقة وسطى مميزة عن الطبقة الحاكمة من ناحية والفقراء من الأهالى وعموم الشعب من ناحية أخرى ، فإن تركيب تلك الطبقة افتقر الى وجود أساس مادى مستقل لها يستنهض فيها إقدام البورجوازية الفتية وأخذها بأسباب المبادرة ، إذ افتقدت أى سيطرة على ملكية وسائل الانتاج فأصبح السبيل الوحيد لها للاحتفاظ بتميزها النسبى هو ربط نفسها بعجلة الطبقة الحاكمة المسيطرة وتحقيق مصالحها من خلالها ، وصار عليها بدلا من تكوين وترسيخ ورها الطبقى من خلال أداء دوز انتاجى متميز أن تكرس نفسها من خلال داء أدوار مختلفة مرتبطة بالنظام القائم وملبية له . لقد قام هيكل الطبقة المتوسطة المصرية وقتها دون أن يحمل فى طياته امكانية افراز طبقة من الخلاقين من أصحاب المبادرة (Entrepreneurs) الذين تتوفر لديهم الأسس المادية والاستعداد الشخصى لاقامة كيانات تتطور الى مؤسسات ذات استقلالية وتحرك جدلية التطور نحو إفراز نظام اجتماعى بديل أكثر تقدماً ، فنشأت تلك الطبقة فى أحضان وجيب الطبقة الحاكمة ، واصطبغت بالعقم والتبعية والمحافظة ، وتمخضت فيما بعد عن إخفاق وطنى عظيم .

فكبار التجار[٢٠] ذوى النفوذ الواسع كونوا ثرواتهم من قيامهم بتوريد السلع للأمراء والحكام وبأعمال الشحن من القاهرة وإليها . وكان لابد من الاحتفاظ بعلاقات طيبة بالطبقة الحاكمة تعظيماً لحجم أعمالهم ، حفاظاً على مصالحهم . وبالاضافة الى المصالح المرتبطة مباشرة بفرص التجارة والكسب ، فقد تدعمت مصالح كبار التجار مع الطبقة الحاكمة من ناحيتين أخريين ، الأولى مهما نيلهم التزامات مقاطعات عديدة وما جره عليهم ذلك من منافع تتعدى نطاق تجارتهم ، وثانيهما (وربما الأهم) تدعيمهم لموقفهم التنافسى ـ أو بالأحرى الاحتكارى ـ من خلال قيامهم بدور جامعى الضرائب من طوائفهم المختلفة . وقد أشرنا من قبل الى استغلال كبار التجار لهذا الدور فى زحزحة العبء الضريبى من على كاهلهم والقائه على الشرائح الأصغر فيهم مما أتاح لهم ظروفاً مواتية لتصفية المشروعات الناشئة ذات فرص التوسع والانفراد وحدهم باحتكارات كبيرة .

وهكذا ، لم تتوفر فى ظل المناخ السياسى القائم الامكانية الكافية للمشروعات صغيرة الحجم بعيدة الصلة عن الطبقة الحاكمة للبحث عن سبل مغرية أو مواتية للربح ، إذ تضافرت العوامل المتأصلة فى النظام القائم فصفت فرص وحوافز التراكم لدى تلك الشرائح أولًا بأول ، وذلك من خلال المصادرات المستمرة التى نشأت من الاضطراب والصراع السياسى وكذلك بسبب ثقل الضريبة الواقعة على تلك الشريحة بالتحديد وما ترتب على ذلك من تكريس احتكارات تابعة محدودة فى ظل اختفاء المنافسة الحرة المتجددة .

ولقد زاد من صعوبة بروز برجوازية فتية جديدة انعزال مصر عن العالم الخارجى وبالتالى انقطاع المدد الخارجى من التجديد فى النوعيات والوسائل الانتاجية (السلع والتكنيك)[٢١] ، مما سد السبيل أمام المخاطرة التى تستثمر

ما فتحته منجزات الابداع الفنى والنظرى من آفاق إنتاجية رحبة جديدة . غير أن ذلك كان ـ فيما يبدو ـ عاملًا مساعداً فحسب ، فقد ظل القيد الأساسى على الاستثمار بهدف التراكم نابعاً من كون الثروة المتراكمة تتعرض دائماً للاغتصاب من قبل الحكومة اذا ما أفصح عنها :

« لم يجرؤ الأفراد ممن كونوا الثروات على استخدام ثرواتهم الا بصورة سرية ، حتى لايثيروا الشهوة الجامحة [للمسيطرين على] القوة ، ويعرضوا أنفسهم للاغتصابات التى تقرها الحكومة البربرية تحت اسم « مقدمات » (Avanias) ، والتى لايملك [هؤلاء] حيلة للفكاك منها برغم كل حذرهم وحرصهم على السرية »[٢٢] .

كذلك عجز علماء الدين[٢٣] الذين شكلوا واحدة من الشرائح العريضة فى الطبقة المتوسطة عن البروز كقيادة فكرية مستقلة ـ بل ، كانوا ركناً من أركان النظام القائم وأدوا دوراً هاماً فى استمراريته ، وذلك بسبب الأساس الدينى الذى استمدت منه الدولة العثمانية (ومن ثم أداة الحكم الفعلية فى مصر) شرعيتها . ويبدو أن أمراء المماليك تنافسوا على كسب القبول لدى رجال الدين فأتاحوا لهم أموالا طيبة من الهبات النقدية والمؤن العينية وأوقفوا عليهم بعض ايرادات الخزانة العامة ومنحوهم نظارات الأوقاف واداراتها وتحالف بعضهم مع بعض العلماء وصرف لهم رواتب ثابتة . وتحققت بذلك المصلحة لرجال الدين فى النظام القائم ، فقاموا بالوساطة بين الحكام والأهالى مستفيدين من مكانتهم لدى الطرفين ، موفرين للنظام القائم شرعية الاستمرار ، ومقدمين للأهالى مبررات لقبوله . وبالرغم من نجاح العلماء أحياناً فى توظيف ذلك الدور لصالح

الأهالى بالتخفيف عن غلواء الحكام وتطرفهم ، وبرغم من أن بعض الحكام تعرض بالايذاء لبعض رجال الدين حين بلغ هؤلاء حد المحاسبة والمساءلة ، فقد ظل العلماء فى مجموعهم وبصورة عامة يؤدون دوراً توفيقياً محدداً . ويعلق ستانفورد شو على ذلك فى فقرة ترجمناها كما يلى :

« هكذا كان هناك مزيج من استخدام أمراء المماليك لقوة البطش ومن اعتماد العلماء على المماليك ، حال بين المشايخ ، بصفة عامة ، وبين قبولهم واغتنامهم فرصة تمثيل ومساعدة الأهالى قبل الحكام قبولاً واغتناماً تامين »[٢٤] .

كانت الطبقة المتوسطة المصرية ، إذن ، امتداداً للنظام القائم أو ملحقاً له ، لاتتميز بامتلاك أداة انتاج مستقلة ، وتستنبط منه دورها وثرواتها وتحافظ من خلاله عليها . ويرى بعض الكتاب ــ عن حق ــ أن العوامل الرئيسية لركود المجتمع المصرى وقتها نجدها متأصلة فى تلك التركيبة الخاصة للطبقة المتوسطة المصرية وفى غياب أى تنظيمات للتجار والحرفيين توفر لها الاستقلالية الاقتصادية والفاعلية[٢٥] .

٢ ــ ميوع حركة التنظيمات الأهلية وردود فعلها بسبب قيامها على الاخاء الدينى دون تجانس طبقى :

تدل الشهادات المتوفرة على أن قيادة الحركات الجماهيرية جاءت غالباً من مشايخ الطرق الصوفية[٢٦] . إذ نجد فى عجائب الآثار ذكراً لحوادث متفرقة تؤكد امكانية تحريك قطاعات كبيرة من أهالى البلاد ، وتركز خيوط تلك الامكانية فى يد عدد محدود ومعروف من المشايخ عبأوا الجماهير بفضل مكانتهم كزعماء للتجمعات الصوفية التى ارتبطت برباط الأخوة الدينية فسيطرت على

تجمعات حضرية كبيرة متنوعة الأصول والمصالح وضمت كذلك بعض الفلاحين . وقد تضمن تقرير أحمد باشا الجزار الى الباب العالى تحليلًا لنفوذ من وصفهما بأبرز اثنين من مشايخ الطوائف الدينية (الطرق الصوفية) ، وهما الشيخان البكرى والسادات ، وأهمية استمالتهما لقدرتهما على تحريك الجماهير والتحكم فيها ، وقد قدر الجزار باشا قواهما فى فقرة اقتطفنا وترجمنا منها مايلى :

« سوف تكون جهودهما مفيدة ، لأن كل علماء الأزهر ، والأئمة ، الخطباء ، والحفظة ، وفقراء المدينة ، [وحراس الحجج] من أبناء أوروبا [من قان والأناضول] ، والتجار المغاربة ، كلهم يتبعونهما ولايناقضون أوامرهما داً : إن لديهما المقدرة ، سوياً ، على تكوين كتيبة عسكرية قوية فى يوم واحد مؤلف قوامها من سبعين الى ثمانين ألف رجل على الأقل ، يدينون بالولاء والطاعة لهما . ويمكنهما بهذه الوسيلة أن يساعدا الوالى »[٢٧] .

ويقارن ستانفورد شو تأثير مشايخ الصوفية بتأثير غيرهم من رجال الدين فيقرر أن تحرر مشايخ الصوفية من الاعتماد على الأمراء فى المأكل والدخل أو استعدادهم لتجاهل تلك التبعية إن وجدت،إنما يرجع إلى قوة أواصر الأخوة ينية التى تربط أبناء الطرق الصوفية ، والى السلطة الروحية المطلقة لزعماء صوفية ، والى قوة ارتباط الطرق الصوفية بالطوائف الاقتصادية والاجتماعية فى المدينة فيما يوحى لنا بتداخل التنظيمات الصوفية والطوائف الحرفية . ونلاحظ أن تلك العوامل صهرت جسماً حضرياً طيعاً متآخياً ضخماً ، جمع شرائح عديدة من أهل المدن والريف وتوفرت لديه امكانية الحركة الجماعية المنتظمة من أجل هدف محدد .

وبالرغم من أن تلك التنظيمات قد وفرت أساساً عريضاً للتعبئة الجماهيرية ، فإن آليات الحركة وردود الفعل فيها لم تتأثر باعتبارات المصلحة

الاقتصادية ولكن بالمؤثرات المتعلقة بالاعتبارات الدينية وبالتقاليد المرعية . وليس بالمستبعد أن تتصف « التقاليد » أحياناً بمرونة تكاد تسمح باستيعاب أى سياسة قائمة وبالتعايش معها بالتدريج بغض النظر عن مضمونها الاقتصادى أو الاجتماعى . (أنظر رأى ستانفورد شو وردنا عليه الموضحين فى الفقرة المعنونة « الاستنزاف الطبقى : الاطار العام » فى الفصل الثانى) .

هكذا ، كانت التنظيمات الأهلية المؤثرة القائمة لاتمثل طبقة ذات مصالح مادية متبلورة محددة ، فلم تخضع تحركاتها لأسباب أو قواعد ثابتة وماعت آليات الحركة لديها اشتعالا وخموداً .

وهكذا ، كانت ردود فعل الأهالى ضد السياسات المختلفة تستوعب وتؤجل مادام العلماء قادرين على القيام بالوساطة ، وحتى تصل الأمور الى درجة تهدد حتى حد الكفاف أو الى صورة تتناقض تناقضاً صارخاً مع العرف والتقاليد المرعية . ولعل فى رواية الجبرتى لحركة عام ١٧٩٥/١٢٠٩ مايؤكد حقائق ثلاثاً : اشتعال الحركة عندما صدم الناس بما اعتبروه أول الأمر لاقدرة لهم به ، ثم تطلعهم الى قيادة مستمدة من أحد زعماء الطرق الصوفية (الشيخ السادات) ، ثم استيعابهم آخر الأمر مارفضوا فى أوله :

« (وفى شهر الحجة) وقع به من الحوادث أن الشيخ الشرقاوى له حصة فى قرية بشرقية بلبيس حضر اليه أهلها وشكوا من محمد بك الألفى ، وذكروا أن اتباعه حضروا اليهم وظلموهم وطلبوا منهم ما لاقدرة لهم عليه واستغاثوا بالشيخ فاغتاظ وحضر الى الأزهر وجمع المشايخ وقفلوا أبواب الجامع وذلك بعدما خاطب مراد بك وابراهيم بك فلم يبديا شيئاً ، ففعل ذلك فى ثانى يوم وقفلوا الجامع وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت ، ثم ركبوا فى ثانى يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم وذهبوا الى بيت الشيخ السادات ،

وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة الباب والبركة بحيث يراهم ابراهيم بك وقد بلغه اجتماعهم ، فبعث من قبله أيوب بك الدفتردار فحضر اليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم والجور/وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتموها وأحدثتموها ، فقال لايمكن الاجابة الى هذا كله فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات ، فقيل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء المماليك ، والأمير يكون أميرا بالإعطاء لا بالأخذ ، فقال حتى أبلغ وانصرف ، ولم يعد لهم بجواب ، وانفض المجلس وركب المشايخ الى الجامع الأزهر واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد ، وأرسل ابراهيم بك الى المشايخ يعضدهم ويقول لهم أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطرى ومرادى ، وأرسل الى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك . فبعث مراد بك يقول أجيبكم الى جميع ماذكرتموه الا شيئين : ديوان بولاق وطلبكم المنكسر من الجامكية [رواتب رجال الدولة] ، ونبطل ماعدا ذلك من الحوادث والظلم ، وندفع لكم جامكية سنة تاريخه اثلاثا ، ثم طلب أربعة من المشايخ عينهم بأسمائهم فذهبوا اليه بالجيزة فلاطفهم والتمس منهم السعى فى الصلح على ماذكر ، ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك الليلة ، وفى اليوم الثالث حضر الباشا الى منزل ابراهيم بك واجتمع الأمراء هناك وأرسلوا الى المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب والشيخ الشرقاوى والشيخ البكرى والشيخ الأمير ، وكان المرسل اليهم رضوان كتخدا ابراهيم بك فذهبوا معه ومنعوا العامة من السعى خلفهم ، ودار الكلام بينهم وطال الحديث وانحط الأمر على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم ، وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيساً موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ، ويبطلوا رفع المظالم المحدثة

والكشوفيات والتفاريد والمكوس ماعدا ديوان بولاق وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم الى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد / المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا فى الناس سيرة حسنة ، وكان القاضى حاضراً بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وفرمن عليها الباشا وختم ابراهيم بك وأرسلها الى مراد بك فختم عليها أيضاً ، وانجلت الفتنة ، ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون حسب مارسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية ، وفرح الناس وظنوا صحته وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر ، ثم عاد كل ماكان مما ذكر وزيادة ، ونزل عقيب ذلك مراد بك الى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير ذلك »[٢٨] .

ثالثا : الخلاصة

كان للعلاقات الطبقية ولممارسات الحكم التى سادت المجتمع المصرى فى أواخر القرن الثامن عشر آثار بعيدة المدى ، امتدت الى أبعد من الواقع القائم وقتها لتنال من آفاق التطور المستقبلية .

فلقد ولدت تلك العلاقات والممارسات حلقة مفرغة أدت آلياتها المتواصلة الى استنزاف مصادر الثروة بالبلاد من عوامل مادية وقوى بشرية ، فتقلص الفائض المصرى وانعدم التراكم أو كاد وانكمشت القاعدة الانتاجية للبلاد واجهدت قواها العاملة .

كما أدت أنماط السيطرة على أدوات الانتاج والسلوك الاقتصادى والادارى للطبقة الحاكمة الى تجريد المجتمع المصرى من القدرة على إفراز قوى انتاجية تناضل ضد النظام القائم لتغيير العلاقات الطبقية القائمة ، فلقد أدى وقوع

الشرائح الرئيسية فى الطبقة المتوسطة المصرية فى علاقة تبعية للطبقة الحاكمة أن أصبحت تلك الشرائح تتصف بالعجز والعقم والمحافظة ، كما أجهض قوى التقدم فى مصر قيام التنظيمات الأهلية بها على أسس غير طبقية وبلوغ طبقاتها العاملة حالة من الفقر والاستنزاف فى غياب قيادة منظمة ومحركة من الطبقة المتوسطة .

تلكم كانت ـ فى رأينا ـ أخطر نتائج نظم الحكم والسيطرة على مصادر الثروة وعلى توزيعها ، وأبعد التداعيات أثراً للنظام الطبقى المتأصل فى مصر قتها . ولعل فى الأسطر التالية المقتطفة من مؤلف الأستاذ فوزى جرجس عن يخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى تلخيصا بليغا لانعكاس تلك داعيات على التقدم التقنى والنضج الاجتماعى للمجتمع المصرى وقتها ، إذ أن فى أحداث التاريخ أبلغ تلخيص لكل ما يعتمل بالمجتمعات البشرية المعاصرة لبعضها البعض من أمور تحدد الوضع النسبى لكل منها ومحصلة مراعاتها ومصائر كل منها عند المواجهة والاصطدام . تأمل فى الأسطر التالية التى يرسم فيها فوزى جرجس مشهد المواجهة بين المماليك والفرنسيس :

« لم يكن هؤلاء المماليك ، بل ورؤساؤهم الكبار بأقل عزلة عن الشعب سه ، وليس أدل على هذا من أنه عندما حضر الأسطول البريطانى الى ميناء ـسكندرية بحثاً عن الأسطول الفرنسى ، سافر حاكم المدينة على عجل الى القاهرة ، وأخبرا مراد بك بما دار بينه وبين الرسول البريطانى ، فنهره مراد بك وقال له دعهم ينزلون الى البر ، فسوف نفنيهم تحت سنابك خيولنا . ثم أمره بالعودة فوراً . وسد بوغاز رشيد بسلسلة غليظة ، حتى لاتستطيع المراكب النصرانية اجتياز باب البوغاز . إن مراد بك لم يكن يدرى أن هناك ثورة حدثت فى فرنسا ، وأن هناك صناعة حديثة متطورة أنتجت آلات حرب حديثة ومتطورة ، وأن الجيش الفرنسى مشكل على أحدث الطرق العسكرية

ويقوده قائد فذ له انتصارات عسكرية مذهلة .. لم يكن مراد بك يدرى شيئاً عن هذا ، فقد كان يظن أن المسألة لاتتعدى فرساناً يقاتلون فرساناً . ولما كان المماليك خير من ركب جواداً ولعب بسيف ، وتاريخهم عريق فى مثل هذه الحروب .. أليسوا هم الذين أوقفوا الزحف التترى تحت قيادة الظاهر بيبرس البندقدارى .. لذلك فليس هنا شك أن هزيمة الفرنسيين لن تستغرق منهم وقتاً طويلا أو مجهوداً عظيماً .. إن مراد بك لم يكن يدرك أن الاقطاع المتجمد يواجه الرأسمالية الصاعدة .... »[٢٩] .

هوامش الفصل الرابع

١ – Crouchley, 6-7.

٢ – لهيطة ، ٤٥ – ٤٦
Sonnini, I, 191-194, Huseyn Efendi, 49, 125-130, Crouchley, 32-36, Gibb, I, 304 .

٣ – Shaw: The Financial......, 225-238.

٤ – لهيطة ، ٢٧ – ٢٨
Huseyn Efendi, 50, Gibb, II, 39.

– الجبرتي ، جوهر وآخرون ، ج٤ ، ٢٢٣ – ٢٢٤ .

– الجبرتي ، جوهر وآخرون ، ج٧ ، ٥٩ .

٧ – الجبرتي ، دار الفارس ، ج١ ، ٥٧٠ ، وج٢ ، ١٠٣ و١٣٤ و١٣٦ و١٤٣ و١٥٩ .

٨ – الجبرتي ، دار الفارس ، ج١ ، ٥٧٠ . وقد ذكر بعد عدة سنوات من هذه الحادثة أن سعر القمح كان ثمانية ريالات للأردب الواحد .

٨ – الجبرتي ، جوهر وآخرون ، ج٤ ، ١٩٩ .

١٠ – Sonnini, II, 215.

١١ – Sonnini, II, 190-192 and III, 40-47 & 267 .

١ – الجبرتي ، دار الفارس ، ج١ ، ٣٩٦ .

١ – الجبرتي ، دار الفارس ، ج١ ، ٥٠٨ و٥٧٦ ، ٥٠ و٥٥ و٥٦ و٥٨ و٧٠ .

١٤ – الجبرتي ، جوهر وآخرون ، ج٤ ، ٢٢١ .

١٥ – Sonnini, 222-223.

١٦ – الجبرتي ، جوهر وآخرون ، ج٣ ، ٢٧٩ – ٢٨١ .

١٧ – الجبرتي ، جوهر وآخرون ، ج٤ ، ٢٢٠ – ٢٢١ .

١٨ – الجبرتي ، دار الفارس ، ج١ ، ٥٦٤ ، ٥٨٢ و٦٠٨ – ٦٠٩ و٦١١ و٦١٣ – ٦١٤ ، ج٢ ، ٢٢ و٢٧ و٨١ – ٨٢ و٩٤ و١٤٥ و١٦٠ .

١٩ – الجبرتي ، دار الفارس ، ج١ ، ٤٩٧ و٤٩٩ – ٥٠١ و٥٩٤ و٦٠٨ ، ج٢ ، ٩١ .

٢٠ – الجبرتي ، دار الفارس ، ج٢ ، ١٣٥ ، ج٣ ، ٥١ .

٢١ ـ جرجس ، ٢٢ ـ ٢٤ Gibb, I, 215-216.

٢٢ ـ Sonnini, II, 261.

لم نستدل على المرادف للفظ "Avanias" باللغة العربية أو على معناه بالانجليزية وقد ورد ذلك اللفظ فى الترجمة الانجليزية للنص الفرنسى الأصلى ووضع بين علامتى استعارة (أى" '') بالشكل الموضح فى الفقرة المقتطفة ، لكن البحث لم يدلنا على معنى لها بالانجليزية أو بالفرنسية ، فرجحنا أن تكون مشتقة من لفظ "Avant" وترجمناها « مقدمات » قاصدين بها ما سبق ذكره فى هذا الفصل من مطالبة الحكام للتجار بسداد الضرائب مقدماً على سبيل السلفيات النقدية .

٢٣ ـ الجبرتى ، دار الفارس ، ج١ ، ٣٠٨ و٣٣٤ و٣٣٩ ـ ٣٤١ و٣٥١ ـ ٥٤ .
Huseyn Efendi, 97-100, Affaf Lutaf Lutfi Al-Sayyid Marsot: The Political and Economic Functions of The Ulama in the Eighteenth Century", Journal of The Economic and Social History of the Orient, XVI, 19, 130-154, 135, 141-144, 146-151, 152,
David Crecelius: "Non-Ideological Responses of the Egyptian Ulama to Modernization" in N.Keddie, ed., Scholars, Saints And Sufis (1972), 168-172, Affaf Lutfi Al-Sayyid Marsot, "The Role of the ulama in Egypt during the Early Ninteenth Century, in P.M. Holt , ed., Political and Social Change in Modern Egypt (1968), 264-280.

ينبئنا شو أن رجال الدين صنفوا فى طبقتين : أعلى وأدنى .
وقد إقتصرت الأعلى على من جاء منهم من أصول عثمانية (« العثمانية ») وأعتبر هؤلاء منتمون الى الطبقة الحاكمة لامتلاكهم إمتياز اللغة ومعرفتهم نظم السلوك والتصرف والاطمئنان الى ولائهم للسلطان ، فتمتعوا بنفوذ ضخم ، وجاء منهم معلمو الأمراء ، والقضاة الذين حكموا فى مدى إتساق النظم الادارية والتشريعات المدنية مع الشريعة الاسلامية . ثم اتسعت مسئولياتهم مع تحلل أدوات الادارة العثمانية فى القرن الثامن عشر فتولى قاضى المنطقة مهام الحكومة المحلية الى حد الاشراف على الزراعة وإدارة الضرائب .

وضمت الطبقة الأدنى من جاء من أصول غير عثمانية (« الرعية ») ، وجاء منها مشايخ الأزهر والمعلمون بالمساجد والمفتون ومن شابههم ، وحظى هؤلاء بحب الناس واحترامهم واقترابهم النسبى منهم ، فكان يؤمل أن تبرز بينهم بصورة طبيعية زعامات أهلية فى وقت كانت الطبقة الحاكمة فيه كلها أجنبية ، ولكن حال دون قيامهم بالتمثيل الطبيعى للأهالى العوامل المذكورة فى متن البحث .

وحدث فى أعقاب حركة على بك الكبير أن بدأت أعداد متزايدة من العلماء المصريين تتولى مناصب القضاء . ولكن ، ومن جهة أخرى ، بدأ كثير من أفراد القوات العسكرية العاملة فى التحايل من أجل تحويل الرواتب التى تصرفها لهم الخزانة الى « عادات » ، أى الى معاشات يتقاضونها بصفة دائمة دون تقديم أى خدمة مقابلها وذلك بدلا من أن تظل تلك الرواتب أجوراً يتقاضونها نظير خدمات ، فاختلطوا بذلك بصفوف العلماء الذين كانت تلك « العادات » جزءاً من ايراداتهم ، وترتب على ذلك أن حفلت صفوف العلماء بكثير من الأفراد الذين يجهلون قواعد الشريعة والذين تمكنوا مع ذلك من الاستيلاء على مناصب القضاء لتبعيتهم للأمراء ، مما أدى الى تدهور أحوال العدالة والتعليم مع انتشار بيع المناصب القضائية الى أعلى المزايدين واستخدام هؤلاء تلك المناصب لتحقيق منافع خاصة لهم .

٢٤ – Huseyn Efendi, 99.

٢٥ – جرجس ، ١١ و٣٥ .

٢٦ – Cezzar Pasha, 22-23, Huseyn Efendi, 100-105.

، يذكر شو أن شعور الحكام بنفوذ الطوائف الصوفية وصل الى حد أنهم كانوا يترقبون وجود رموز تلك الطوائف ضمن وفود المستقبلين للوالى العثمانى عند أول قدوم له الى القاهرة ويعتبرونه دلالة قبول لذلك الوالى . كذلك سعى الحكام الى توطين أعضاء تلك الطوائف بعيداً عن المراكز الحضرية ، إبعاداً لخطرهم ، وذلك عن طريق منحهم حق الاشراف على أراض زراعية تابعة للأوقاف ، ومن غير المعلوم عدد من استوعب فى تلك الترتيبات .

٢٧ – Cezzar Pasha, 23.

ورد فى الترجمة الانجليزية لفظ Rum Osagi فترجمناه هنا « أبناء أوروبا [من البلقان والأناضول] » ... « استناداً الى تعليق ستانفورد شو على هذا اللفظ فى هامش ألحقه بتلك الفقرة وذكر أن اللفظ الأصلى معناه "Children from Europe" ثم أوصح أنهم أبناء أوروبا القادمون من الأناضول والبلقان للدخول فى جيش أمير الحج كوسيلة للحج الى الأراضى المقدسة .

أما لفظا « التجار المغاربة » فأصلهما فى النص الانجليزى المترجم North African Merchants أى التجار من شمال افريقيا .

٢٨ ـ الجبرتى ، جوهر واخرون ، ج٤ ، ٢٥٤ ـ ٢٥٧ . ورد شرح لفظ « الجامكية » فى هامش للمحققين ، ج ص٣١٧ من جزء سقط ذكره أثناء تدويننا المرجع .

٢٩ ـ جرجس ، ٢٤ . أنظر أيضاً نفس المرجع ، ٢٢ ـ ٢٤ .

الخاتمة

إجتهاد تاريخي لتفسير إخفاق الطبقة المتوسطة المصرية وظهور محمد على

خضع توزيع الثروة فى مصر لعلاقة طبقية ميزت بوضوح بين الحكام والرعية ، فأعطت الحكام الحق فى الحكم والانفاق كيفما يشاءون واعتبرت الرعية مسئولة عن مدهم بالموارد الضرورية لتمويل ذلك الانفاق . وقد أقيمت تلك العلاقة على تبرير مؤداه أن الحاكم المطلق (السلطان) هو المالك الأصلى للبلاد وماعليها ، وبالتالى فهو المستحق لكل ما ينشأ عن مصادر الثروة (أدوات الانتاج) بها من ايرادات . وأفضى ذلك التبرير الى بتقسيم إدارى شديد المركزية لمصادر الثروة استخدمته الطبقة الحاكمة فى مجموعها لتكريس سيطرتها على الادارة الفعلية لتوزيع الثروة فاستقطبت الجزء الأعظم من إيرادات البلاد ووجهته لصالحها الخاص ، مرتكزة على جهازى الادارة (البيروقراطية) والقهر (القوات العسكرية) .

وقد اتسم السلوك الاقتصادى للطبقة الحاكمة بأنماط أدت الى استنزاف الموارد المالية للبلاد ، وكان من غير المتوقع أن يبرز من بين صفوف تلك الطبقة ـ بخلفيتها وتركيبها الداخلى وبرغم اتصافها بالاستعداد لخوض المخاطرة ـ أفراداً

أو مجموعات رائدة يتمحور مشروعها السياسى حول بناء قاعدة صلبة لبلد قوى (أى التقدم عن طريق سيطرة حكومية مركزية) أو حول مشروعات استثمارية خاصة بها فى أنشطة اقتصادية مختلفة (أى التقدم عن طريق تدعيم المشروع الخاص) . بل ، فضلا عن ذلك ، فقد أدت سياسات الجهاز الحاكم الى تدهور متواصل فى القوى الانتاجية للبلاد ، بدءا بالموارد المادية ثم وصولا الى رأسمالها البشرى فى وقت لاحق . كذلك تفاعلت العوامل الأساسية فى النظام الطبقى الاجتماعى القائم لتجهض امكانية تكون وصعود طبقة متوسطة ذات مصالح مستقلة تحفزها على الصراع لاحداث تغيير أساسى ذى دلالة فى النظام السائد والعلاقات الطبقية المحتوية فيه . وغابت التنظيمات الأهلية القائمة على أساس من المصلحة الطبقية فقامت النشطة منها على أساس من رباط الأخوة الدينية وضمت شتاتاً من المنتمين لطبقات ذات مصالح متباينة فلم تعكس فى مجموعها مصلحة متجانسة مفهومة وانعدمت بالتالى أسباب التحرك الشعبى طويل الأمد محدد الهدف .

ذلك ما كانت الأحوال عليه فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر .

فلما جاءت الحملة الفرنسية وانهارت مع قدومها أداة الحكم ، وواجه الأهالى الغزاة الأجانب بصورة مباشرة فنازلوهم وتحملوا وجودهم ، ثم انسحبت الحملة بعد فترة وجيزة مخلفة وراءها فراغا سياسيا من ناحية وشعباً حركت المواجهة السياسية فيه عوامل التحدى والمواجهة الحضارية عوامل التساؤل من ناحية أخرى ، كان يمكن وقتها أن تغتنم قيادات مصرية الفرصة لتستولى على أداة الحكم اذا كانت فى الطبقة المتوسطة شرائح قادرة على رؤية أسس لمجتمع بديل عن ذلك الذى ساد قبل دخول الحملة مصر .

ولكن يبدو أن الرؤية والحافز انعدما ، واقتصرا على بعث النظام القديم الى

الوجود من جديد ، ذلك النظام الذى دارت فى فلكه الطبقة المتوسطة المصرية أبداً ، فأرادت بعثه فى ظروف تبيح قدراً أكبر من المشاركة فى الحكم والغنائم .

ويبدو لنا أن التغيير ذا الدلالة كان لابد أن يأتى من خلال حكومة مركزية قوية تعمل على تجميع الموارد المنهكة للبلاد وتوجيهها فى إطار مشروع نهضة محلية عامة ، مستوعبة قوى الانتاج فى أشكال أكثر حداثة وتعقيداً ، مؤدية دوراً بديلا عن طبقة رائدة على الأقل فى بداية تلك النهضة ، وبادئة علاقة جدلية جديدة نحو إنضاج التركيب الطبقى والعلاقات الطبقية فى أشكال أكثر تقدما ورقيا ، ومحدثة تغييراً مادياً يستنهض فى الجماهير المصرية الحماسة والطموح .

تلك كانت ، فيما يبدو ، الضرورة التاريخية لدور محمد على .

ملحق

حركة التدفق المالى لايرادات الخزانة ومصروفاتها

احتجنا فى تحليلنا بيانات نستنبط منها الاتجاهات العامة للأنصبة النسبية لمصادر ايرادات الخزانة ولقنوات صرفها .

وقد افتقرت المراجع الأولية المستخدمة هنا الى بيانات متكاملة عبر مدى زمنى معقول ، واقتصرت على تغطية بعض النواحى المرتبطة بالايرادات وكيفية توزيعها على نفقات مختلفة ، فقد اقتصر تقرير حسين أفندى الى استيف على ذكر اجمالى ايرادات ومصروفات سنة ١٢١٢ هـ/١٧٩٨ م ، واقتصر تقرير أحمد باشا الجزار الى الباب العالى على تقديره لحجم ايرادات أمراء المماليك والطبقة الحاكمة ، بينما ذكر الجبرتى فى « عجائب الآثار » حجم الارسالية السنوية والمدفوعات الى الجنود والضرائب على الأراضى والتجار ولكن كمعلومات متناثرة فحسب تظهر فى بعض السنين ولايأتى ذكر لها فى البعض الآخر .

والمرجع الوحيد من بين المراجع المستخدمة هنا الذى توفرت فيه بيانات واسعة النطاق لمالية الخزانة . كان مؤلف ستانفورد شو عن التطور المالى والادارى لمصر العثمانية من ١٥١٧ الى ١٧٩٨ (أنظر قائمة المراجع) .

ويحتوى هذا المؤلف على بيانات وأرقام مأخوذة عن الأرشيفين المصرى والعثمانى ومن تقديرات علماء الحملة الفرنسية . وبالرغم من احتوائه كثيرا من البيانات والايضاحات ، الا أنه لايحتوى ميزانيات كاملة الا لعدد محدود من السنوات ، ويقتصر تركيزه غالباً على تقديم تحليل للبنود الرئيسية المكونة للايرادات وللمصروفات فى عمومها وللعناصر الجزئية لتلك البنود ، مع إعطاء أمثلة محدودة مأخوذة من ميزانيات بعض السنين . ومع ذلك ، بقى من الممكن تكوين فكرة طيبة عن أنصبة البنود المكونة لايرادات الخزانة ومصروفاتها عن طريق استخدام البيانات المتوفرة فى هذا المرجع .

وكانت مصر فى ظل الحكم العثمانى قد تعرضت لعدد من الاصلاحات المالية الرئيسية التى استهدفت إعادة حجم الارسالية السنوية (الفائض من الايرادات عن المصروفات) الى مستوى أعلى مما كانت عليه قبل الاصلاحات مباشرة ، وذلك بواسطة زيادة الايرادات وضغط المصروفات عن المستويات السائدة فى السنوات التى سبقت تلك الاصلاحات . فإذا تتبعنا تطور الهيكل المالى المتمخض عن تلك الاصلاحات أمكننا ــ على الأرجح ــ استشفاف عناصر الميزانية المصرية فى عمومها خلال العصر العثمانى .

ولابد من تنويه هنا بشأن مانعرفه عن عدد هذه الاصلاحات ، إذ تضارب المعلومات المدونة لدينا فى هذا الشأن ، والتى جمعناها كلها من أعمال ستانفورد شو . فقد وجدنا فى بطاقات بحثنا الأصلى والتى ترجع الى عامى ١٩٧٦ و١٩٧٧ إشارة مأخوذة من مؤلف شو The Financial and Administrative Organization and Development of Ottman Egypt, 1517-1798 بأن عدد تلك الاصلاحات ثمانية أجريت فى أعوام ١٠٨٣ هـ / ١٦٧٠ م و١١٠٧ هـ/١٦٩٥ م و١١٣٠ هـ/١٧١٧ م و١١٥٥ هـ/١٧٤٢ م وه ــ ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م و١١٨٠ هـ / ١٧٦٦ م و١٢٠٠ هـ /

١٧٨٥ م و ١٢٠٩ هـ / ١٧٩٥ م . من ناحية أخرى ، فقد قرأنا فى تعليق شو على تقرير حسين أفندى وأحمد باشا الجزار عندما عدنا إليهما أخيراً مايفيد بأن عدد الاصلاحات المالية الرئيسية كان ستة فقط تمت فى الأعوام المذكورة سلفاً باستثناء أعوام ١٧١٧ و١٧٦٦ و١٧٨٥ و١٧٩٤ وباضافة عامى ١٦٦٠ و١٧٦٧ ، وأن ميزانية عام ١٧٩٥ هى آخر الميزانيات المصرية المكتملة المتاحة من العصر العثمانى دون ذكر أى ارتباط بينها وبين أى إصلاح مالى اجرى وقتها . ولم يظهر لنا ذلك التضارب فى البيانات التى جمعناها الا فى أواخر البحث الحالى وفى وقت كان من العسير فيه الرجوع الى المؤلف المذكور (The Financial.......) للتيقن من دقة المنقول عنه . ولسنا نستبعد أبداً أن يكون منشأ ذلك التضارب خطأ من جانبنا فى النقل أو الفهم والتفسير ، نظراً لما للأستاذ شو من باع غير منكور فى المجال الذى يكتب فيه ، خاصة وأنه يصعب أن يكون الاختلاف راجعاً الى وقوفه ـ وهو صاحب جهد علمى متصل ـ على حقائق مختلفة فى الفترة مابين كتابته لمؤلفه وتعليقه على التقريرين المذكورين لقصر تلك الفترة الفاصلة بينهم والتى لم تتعد العامين . وعلى كل الأحوال فالبيانات بصورتها المتوفرة تتفق على وجود خمسة إصلاحات مالية رئيسية على الأقل ، تمت فى أعوام ١٦٧٠ و١٦٩٥ و١٧٤٢ و١٧٦٠ و١٧٦٦ أو ١٧٦٧ .

فإذا عدنا الى النظر فيما يتوفر لنا من ميزانيات مكتملة البيانات ، وجدناها أربع ميزانيات ، خاصة بأعوام ١٠٨٢ هـ / ١٦٧٠ م و١١٨٠ هـ/ ١٧٦٦ م و١٢٠٠ هـ/١٧٨٥ و١٢٠٩ هـ/٦ ـ ١٧٩٥ م ، وبذا تتوفر لدينا ميزانيتان اصلاحيتان على الأقل (١٦٧٠ و١٧٦٦) وميزانيتان أخريان (١٧٨٥ و١٧٩٥) يميزهما أنهما أكثر الميزانيات قرباً من الفترة موضع الدراسة ، وذلك إن لم تعكس أى منهما إصلاحاً مالياً آخر . (أنظر الهامش

رقم ٢ أدنى الجدول رقم ٣) .

ونقوم فى الجدولين الأولين مما يلى بتحليل عناصر الميزانيات الأربع مكتملة البيانات ، ثم تعرض فى الجداول الثلاثة التالية لها نموذجا تقديرياً للايرادات والمصروفات فى سنوات مختارة استنبطناه من تتبع حركة التدفق المالى (مصادر الايرادات وتوزيعها على النفقات المختلفة) فى السنين التى تلى سنوات الاصلاح المالى مباشرة . والهدف من ذلك النموذج التقديرى التعرف على المبادىء التى تم على أساسها تنظيم مالية الخزانة . ولابد من التأكيد على أن هدفنا كان التوصل الى انعكاس عام لتلك المبادىء ، وليس التوصل الى تقدير المبالغ المحددة التى تم تحصيلها أو التصرف فيها ، ومن هنا كان من المقبول وجود درجة عالية نسبياً من التقريب طالما لم يخل ذلك بالغرض العام المقصود ، أى طالما اطمأننا الى أن نتائجه العامة غير مضللة . وتتذيل كلا من الجداول الخمسة التالية هوامش توضيحية تتناول خلفيات بعض البنود وبها إشارة الى المصادر المستقاه منها بياناتنا والى الأسلوب الذى اتبعناه فى بناء النموذج التقديرى للتدفق المالى .

الجدول رقم (١)
الميزانيات المصرية مكتملة البيانات
فى القرنين السابع عشر والثامن عشر

(المبالغ بآلاف البارات)

هجرية/ميلادية	١٠٨٢ هـ/١٦٧١م المبلغ	١٠٨٢ هـ/١٦٧١م ٪	١١٨٠ هـ/١٧٦٦م المبلغ	١١٨٠ هـ/١٧٦٦م ٪
مصادر الأموال :				
١ ـ المقاطعات الزراعية[٢]	٦٣,٦١١	٦٦,٤		
٢ ـ المقاطعات الجمركية	١٠,١٥٧	١٠,٦		
٣ ـ المقاطعات الحضرية والأخرى	٣,٢٠٢	٣,٣	غير متوفرة	
إجمالى ايرادات المقاطعات (مال الخراج)[٣]	٧٦,٩٧٠	٨٠,٣	١٠٠,٧١٢	٨١,٢
٤ ـ الكشوفية الكبيرة[٤]	ـ	ـ	١٤,٩٤٩	١٢,١
٥ ـ الحلوان[٥]	ـ	ـ	٢,١١٣	١,٧

إجمالى مدفوعات الطبقة الحاكمة[٦]	–	–	١٧,٠٦٢	١٣,٨
٦ ــ مال الجوالى[٧]	١,٢٠٠	١,٣	٢,٠٠٣	١,٦
٧ ــ ايرادات متنوعة[٨]	١٧,٦٣٥	١٨,٤	٤,٢٠٥	٣,٤
إجمالى الايرادات	٩٥,٨٠٥	١٠٠,٠	١٢٣,٩٨٢	١٠٠,٠
إستخدام الأموال :				
٧ ــ الأجور والمرتبات والمعاشات[٩]	٥٦,٤٣٨	٥٨,٩	٦٤,٤٨٥	٥٢,٠
٨ ــ نفقات الحج والأراضى المقدسة[١٠]	٩,٥٥٨	١٠,٠	٢٦,٩٦٩	٢١,٧
٩ ــ نفقات على أغراض فى مصر[١١]	٦,٦٤٤	٦,٩	٤,٩١٦	٤,٠
١٠ ــ مصروفات الباب العالى[١٢]	٢,٨٠٢	٢,٩	٢,٥٤٤	٢,١
إجمالى المصروفات	٧٥,٤٤٢	٧٨,٧	٩٨,٩١٤	٧٩,٨

هجرية/ميلادية	١٠٨٢ هـ/١٦٧١م المبلغ	%	١١٨٠ هـ/١٧٦٦م المبلغ	%
١١ ـ فائض الايرادات عن المصروفات (الارسالية السنوية)[١٣] •	٢٠,٣٦٣	٢١,٣	٢٥,٠٦٨	٢٠,٢
١٢ ـ إجمالي الاستخدامات	٩٥,٨٠٥	١٠٠,٠	١٢٣,٩٨٢	١٠٠,٠

تابع الجدول رقم (١)

هجرية / ميلادية	١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م		١٢٠٩ هـ / ١٧٩٥م		المتوسط العام	المتوسط لميزانيات القرن ١٨
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	٪	٪
مصادر الأموال :						
١ ـ المقاطعات الزراعية[٢]	٨٢,٧١٠	٦٣,٦	٧٨,٩٤١	٦٥,٨	٦٥,٢	٦٤,٧
٢ ـ المقاطعات الجمركية	٢٥,٨٧٤	١٩,٩	١٥,١٧٦	١٢,٧	١٦,١	١٧,٢
٣ ـ المقاطعات الحضرية والأخرى			٢,٢١٥	١,٨		
إجمالى ايرادات المقاطعات (مال الخراج)[٣]	١٠٨,٥٨٤	٨٣,٥	٩٦,٣٣٢	٨٠,٣	٨١,٣	٨١,٩
٤ ـ الكشوفية الكبيرة[٤]	١٤,٩٧٨	١١,٥	١٤,٧٥٠	١٢,٣	٨,٩	١٢,٠
٥ ـ الحلوان[٥]	٢,١١٣	١,٦	٢,١١٣	١,٨	١,٣	١,٦

هجرية / ميلادية	١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م		١٢٠٩ هـ / ١٧٩٥م		المتوسط العام	المتوسط لميزانيات القرن ١٨
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	٪	٪
اجمالى مدفوعات الطبقة الحاكمة(٦)	١٧,٠٩١	١٣,١	١٦,٨٦٣	١٤,١	١٠,٢	١٣,٦
٦ ــ مال الجوالى(٧)	٢,٠١٩	١,٦	٢,٠٥٩	١,٧	١,٦	١,٦
٧ ــ ايرادات متنوعة(٨)	٢,٤٠٤	١,٨	٤,٦٤٥	٣,٩	٦,٩	٣,٠
إجمالى الايرادات	١٣٠,٠٩٨	١٠٠,٠	١١٩,٨٩٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,١
إستخدام الأموال :						
٧ ــ الأجور والمرتبات والمعاشات(٩)	٥٨,١٣٧	٤٤,٧	٥٣,١١١	٤٤,٣	٥٠,٠	٤٧,٠
نفقات الحج والأراضى المقدسة(١٠)	٢٩,٣٧٨	٢٢,٦	٢٩,٩٥٦	٢٥,٠	١٩,٨	٢٣,١

هجرية / ميلادية	١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م		١٢٠٩ هـ / ١٧٩٥م		المتوسط العام	المتوسط لميزانيات القرن ١٨
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	٪	٪
٩ ـ نفقات على أغراض فى مصر (١١)	٦,٤١٧	٤,٩	٥,١٢٢	٤,٣	٥,٠	٤,٤
١٠ ـ مصروفات الباب العالى (١٢)	٩٩٠	٠,٨	٩٧٥	٠,٨	١,٧	١,٢
إجمالى المصروفات	٩٤,٩٢٢	٧٣,٠	٨٩,١٦٤	٧٤,٤	٧٦,٥	٧٥,٧
١١ ـ فائض الايرادات عن المصروفات (الارسالية السنوية) (١٣)	٣٥,١٧٦	٢٧,٠	٣٠,٧٣٥	٢٥,٦	٢٣,٥	٢٤,٣
١٢ ـ إجمالى الاستخدامات	١٣٠,٠٩٨	١٠٠,٠	١١٩,٨٩٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

هوامش الجدول رقم (١)

١ ــ أخذنا بيانات هذا الجدول من المرجعين التاليين ، وهما نفس المرجعين اللذين استخدمناهما فى تأسيس التقديرات المبدئية فى الجدول رقم (٣) وكل ما يلى من حواش على الجداول أرقام من ١ الى ٥ مسند الى الصفحات الموضحة أدناه من هذين المرجعين الا فى الحالات التى نذكر فيها غير ذلك :

Shaw: The Financial....., 183, 282, 299, 303, 399-400, Huseyn Efendi, 150-152, 166-167

والميزانيات المفصلة هنا هى كل ما وجدناه من ميزانيات مكتملة البيانات فى هذين المرجعين ، واللذين ضما أيضاً بيانات المالية متفرقة عن بعض البنود المتعلقة بسنوات أخرى . ونلاحظ أن ميزانية عام ١٢٠٩/٦ ــ ١٧٩٥ آخر ماوصلنا من ميزانيات كاملة قبل الغزو الفرنسى طبقاً لما ذكره ستانفورد شو فى ملحوظاته على تقرير حسين أفندى .

٢ ــ القيمة المالية لاجمالى ما آل الى الخزانة من ضرائب على الأرض الزراعية ، وسواء منها ما تم تحصيله بصورة نقدية أو بصورة عينية .

٣ ــ عرفت الايرادات التى وردها متعهدو المقاطعات للخزانة العامة ، سواء منهم الملتزمون أو الأمناء ، باسم مال الخراج أو الخراج . وكان هذا التعبير مستخدماً فى الأصل بمعنى ضريبة الرؤوس ، ولكن يبدو ــ طبقاً لستانفورد شو ــ أنه لم يستخدم بهذا المعنى مطلقاً فى مصر فى العصر العثمانى . كما عرفت الايرادات التى حصلها هؤلاء المستوردون واحتفظوا بها لأنفسهم كربح خاص بلفظ الفائظ.

(Huseyn Efendi, 108)

٤ ــ « الكشوفية الكبيرة » ضرائب سنوية فرضت على متقلدى المناصب الكبيرة ، وقد عرفوا « بأرباب المناصب » ، وعلى الأخص على هؤلاء الذين احتفظوا بايرادات شخصية ضخمة بعد توريد الخراج الى الخزانة العامة ، وقد عرفت تلك الضريبة أيضاً بمال الكشوفية . ومن المهم هنا التمييز بين الضرائب التى سددها أفراد تلك الفئة الى الخزانة (الكشوفية الكبيرة) وتلك التى سددوها الى الوالى على مصر (الكشوفية الصغيرة) . كذلك من المهم التمييز بين تلك الضريبة وبين ما عرف بضريبة « الكشوفية » فحسب (دون إضافة لفظ مال الى هذا اللفظ ، أو دون إلحاق صفة الكبيرة أو الصغيرة به) . والضريبة الأخيرة كانت تحصل من الفلاحين

لمصلحة الكشاف (حكام الأقاليم) ولم يؤل أى منها الى الخزانة قط . وقد ظلت الكشوفية تدفع الى الوالى العثمانى كجزء من ايراداته الخاصة حتى عام ١٦٨٢ حين قسمت تلك الضريبة الى جزءين الأكبر منهما يدفع الى الخزانة (الكشوفية الكبيرة) والأصغر الى الوالى (الكشوفية الصغيرة) (Huseyn Efendi, 108-109) .

٥ ـ « الحلوان » أشبه برسوم أيلولة تلقتها الخزانة العامة من المتعهدين الجدد للمقاطعات مرة واحدة عن انتقال أى مقاطعة من متعهد الى آخر ، وسواء تم ذلك الانتقال نتيجة وفاة المتعهد الأسبق أو نتيجة نزع حقوق التعهد فى حالة تمرد على السلطات أو عجزه عن توريد أو سداد الأموال المستحقة للخزانة . وفى أول الأمر ، منح حق تحصيل تلك الرسوم والاحتفاظ بها فى الحالة الأولى فقط (وفاة المتعهد) الى الوالى العثمانى كجزء من ايراداته الخاصة ، ثم استردت الخزانة ذلك الحق وعهدت به الى فرقة الشاويشية فى أواخر القرن الثامن عشر ، وتلقت الخزانة نظير ذلك ضريبة سنوية من تلك الفرقة ، فكأنما عومل ذلك الجزء من تلك الرسوم كمقاطعة فى حد ذاتها . ومن ناحية أخرى ، استمر الولاة العثمانيون يحصلون « الحلوان » بصورة مباشرة فى حالة نزع حقوق التعهد ولكن دون أن يكون لهم حق الاحتفاظ بتلك الرسوم والتى كان من المفروض أن تورد موزعة بين الخزانة العامة فى مصر ونظيرتها فى استانبول .

٦ ـ أدمجنا فى بند واحد المدفوعات من أفراد الطبقة الحاكمة ومعاونيها ، وقد ظهرت منفصلة الى تصنيفاتها الأصلية فى المرجعين المستخدمين هنا .

٧ ـ استخدم تعبير « مال الجوالى » أو الجزية للاشارة الى ضريبة الرؤوس على غير المسلمين من أهل مصر . ومن غير الواضح لنا ما اذا كان ذلك يشمل كل قاطنى مصر من غير المسلمين أم أنه اقتصر على المصريين منهم فحسب . (Huseyn Efendi, 109) ويقول ستانفورد شو أن تحصيل الجزية تم أيضاً من خلال مقاطعات (مقاطعة) عهد بها الى ملتزمين (ملتزم) ، وأن الأموال المبينة فى الميزانية والمسماة بمال الجوالى تمثل ماتم توريده الى الخزانة العامة من تلك الأموال لا مجموع التحصيلات الفعلية من غير المسلمين .

٨ ـ ضمت الايرادات المتنوعة إيرادات محصلة من بيع الخزانة لأملاك وحقوق وخدمات مختلفة ، وكذلك حصيلة ضرائب فرضت على مدن الدلتا الواقعة على البحر المتوسط وخصصت لتمويل نفقات مد الأسطول بالمياه عند رسو قطعه فى الاسكندرية أو رشيد .

٩ ـ دفعت الخزانة « الأجور » بصفة شهرية أو كل ثلاثة اشهر الى أفراد الفرق العسكرية السبع والى أفراد الفرق و الطوائف المتخصصة العاملة لديها من الكتبة والموسيقيين وغيرهم . وقد أصطلح على تسمية الأجر الذى تلقاه الفرد من أفراد الفرق العسكرية عند التحاقه بفرقته « الابتداء » وبلغت قيمته ست بارات يومياً للمبتدئين ، وكان ذلك الأجر يزاد للأفراد الأكثر خبرة طبقاً للفرقة الملتحقين بها فتراوح حده الأقصى بين ثمانى عشرة بارة لأدنى الفرق أجرا (فرقة العزب) وست وثلاثين بارة لأعلاها أجراً (فرقة المتفرقة) وبالاضافة الى « الابتداء » ، حصل أفراد الفرق العسكرية على « ترقيات » عند القيام بأعمال ذات جدارة خاصة ارتبطت فى أغلب الأحيان بمهام دفاعية عند اصطحاب الشحنات السنوية الى السلطان أو عند الالتحاق بالأورطة المصرية من الجيش العثمانى . وفى الوقت الذى تحدد فيه حجم أفراد الفرق العسكرية ومن ثم اجمالى مايدفع لكل فرقة من مبالغ على سبيل « الابتداء » ، فقد كانت «الترقيات» تمنح بصفة شخصية لمن يظفر بها عند البلاء الحسن وتظل حقاً له طيلة بقائه على قيد الحياة ، حتى عند اعتزاله الخدمة أو انتقاله من فرقته .

وفى أواخر القرن الثامن عشر فسدت أسس ذلك النظام ، ودرج أفراد الفرق العسكرية على رفض القيام بالخدمات التى تلقوا المرتبات نظيرها ، كما صارت القسائم التى تلقوا بموجبها مرتباتهم من الخزانة تعامل معاملة الأوراق المالية فتباع وتشترى وتورث ، وصاروا يحولون مرتباتهم الى أوقاف مالية عرفت باسم « العادات » ــ كى تدر دخلاً ثابتاً للفرد ولورثته بصفة دائمة . وقد عجزت الخزانة عن ابطال تلك التصرفات الفاسدة مما أدى الى ذهاب نسبة كبيرة من الأجور المدفوعة على ذمة القوات العسكرية الى نساء وأطفال وعجزة كونوا فيما بينهم القسم الأكبر من حاملى القسائم وورثتها والمستفيدين من الأوقاف المالية ، مما أجبر الخزانة على تدبير أموال إضافية لمواجهة نفقات تأجير جند مدربين عند ظهور احتياج حقيقى الى خدماتهم (Huseyn Efendi, 176-178) .

أما « المرتبات » ، فكانت تمثل المدفوعات النقدية من الخزانة الى الأمراء والبكوات من أعضاء الديوان ، وقد تغيرت قيمتها واجماليها عبر القرون ، فتراوحت فى البداية بين ثلاثمائة ألف وأربعمائة ألف بارة فى العام لأعلى الأمراء رتبة (حمل كل منهم لقب أمير الطبلخانة) وبين مائتين وخمسين ألفا وثلاثمائه ألف لأدناهم رتبة (حمل كل منهم لقب « الكاشف ») ، وبلغ اجماليها وقتها سبعة ملايين بارة سنوياً

وذلك أواخر القرن السادس عشر . وعندما تمكن الأمراء فى الأوقات اللاحقة من السيطرة على مصادر أخرى لايرادات ضخمة قامت الخزانة بتخفيض تلك المبالغ حتى وصلت فى أواخر القرن الثامن عشر إلى أربعين ألف بارة سنوياً للأمراء الأعلى رتبة وعشرين ألف بارة سنوياً للأمراء الأدنى رتبة . وبحلول ذلك الوقت ، كانت تلك المرتبات تصرف فى الواقع لوكلاء المنتفع الأصلى من أتباعه وخدمه بموجب مستند حمله كل منهم وعرف باسم « الحوالة » ، وبمقتضى ذلك أصبحت المرتبات فى حقيقتها اعتماداً مالياً تصرفه الخزانة بأمر المنتفع الأصلى لمنتفعين فعليين يسميهم بنفسه فكانت الخزانة بذلك (كما لاحظ ستانفورد شو) أشبه بماسك أرصدة جارية لصالح الأمراء المعينين وكانت الحوالات أشبه بالشيكات المسحوبة على تلك الأرصدة . (Huseyn Efendi, 176)

ويلاحظ ستانفورد شو أن كل متلق لأجر أو مرتب نقدى من الخزانة كان له الحق أيضاً فى صرف مؤونة يومية من اللحم والأرز والمواد الأخرى من مخازن الغلال الامبراطورية . وكانت المؤن المحددة للأمراء الأعلى رتبة وللوالى العثمانى من الفخامة بحيث غطت احتياجاتهم واحتياجات اتباعهم الاستهلاكية ، فكان الأخيرون يسحبون باسم سيدهم وباذنه مؤناً من الاعتماد المفتوح لصالحه ، وكانت تلك الممارسة أشبه بما لاحظه شو من قبل بشأن صرف المرتبات النقدية لأتباع الأمراء وخدمهم . (Huseyn Efendi, 79)

وأخيراً كانت المبالغ المدفوعة على سبيل « المعاشات » تغطى المدفوعات الدورية للوافدين من الأفراد والذين انتظموا فى فرقة عرفت بذلك الاسم ، كما كانت هناك أعداد من النساء والأطفال واليتامى ورجال الدين تتلقى معاشات دورية من الخزانة .

١٠ ـ شملت « نفقات الحج والأراضى المقدسة » مدفوعات تلقاها أمير الحج لتمويل نفقات قافلة الحج ولشراء المؤن والمهمات اللازمة لها ولسداد أموال لقبائل البدو المنتشرة على الطريق للحيلولة دون اعتدائهم على القافلة ، وشملت تلك النفقات كذلك هبات سنوية نقدية وعينية لأهل مكة والمدينة ، بالاضافة الى كسوة الكعبة ، وقد اصطلح على تسمية الهبة النقدية باسم « الصرة » . ويلاحظ ستانفورد شو أن الأموال التى تلقاها أمير الحج من هذا الاعتماد بلغت ١٠,٩٤٢,٩٢٠ بارة فى أواخر القرن الثامن عشر ، وذلك بالاضافة الى عشرة ملايين بارة أخرى من الأموال المتضمنة فى مبلغ الفائض السنوى (الارسالية السنوية) . والتبرير المعلن لتلك الأموال معاونة أمير

الحج فى النهوض بأعباء مسئولياته فى تنظيم قافلة الحج وقيادتها وشراء مهماتها وتوفير الحماية لها وحمل الصرة والكسوة الى الأراضى المقدسة وتوصيلها بسلام.
(Huseyn Efendi, 174-175)

١١ ـ أدمجت فى هذا البند مجموعة متنوعة من النفقات ، القليل منها موجه لأغراض الصيانة والاستثمار والخدمات العامة مثل مد الموانئ بالمياه العذبة وصيانة السواقى وصيانة القنوات والخلجان ، وأكثرها كان فى جوهره إما مدفوعات خاصة لأفراد مختلفين من الطبقة الحاكمة ومعاونيها تحت مسميات أخرى غير مسميات الأجور والمرتبات والمعاشات وإما مدفوعات متصلة بأغراض سيادية لاعلاقة لها بدعم الأساس المادى لانتاج البلاد أو أمنها أو رفاهيتها مثل الأوسمة وقلادات الشرف وغيرها .
وقد صنفت تلك المدفوعات الى ثلاثة أصناف رئيسية طبقاً لمصادر تمويلها ، فمنها « التسليمات » وهى مادفعته الخزانة خصماً على الأراضى الزراعية رأساً ودفع الى المستفيدين أو القائمين بعمل محدد الغرض ، ومنها « العادات » وهى فى الأصل مرتبات ومعاشات حولها أصحابها الى أوقاف مالية فأصبحت التزاماً دائماً على الخزانة لصالح المستفيدين من تلك الأوقاف (أنظر الهامش رقم ٩ أعلاه) .

وسوف نتعرض فى الجدول رقم (٤) أدناه لعناصر ذلك البند بمزيد من التفصيل ، مبينين النصيب الموجه منه لأغراض تتصل بالأساس المادى لموارد البلاد (الأغراض الانتاجية) ومقارنين إياها بما وجه منه لأغراض أخرى .

(Huseyn Efendi, 95, 176-178, Shaw: The Financial ..., 224,237)

١٢ ـ شملت مصروفات الباب العالى شراء سلع استهلاكية ومهمات متنوعة لحساب الباب العالى وشحنها اليه فى الآستانة ، وقد تضمنت تلك السلع السكر والأرز والعدس والبارود وسلعاً أخرى . ويلاحظ ستانفورد شو أن أمراء المماليك كانوا يستولون على تلك السلع فى الأزمان المتأخرة (أواخر القرن الثامن عشر) وترتب على ذلك استقطاع مبالغ من الارسالية السنوية واستخدامها فى شرائها وشحنها للباب العالى

١٣ ـ تذبذب حجم الأموال التى أريد تجنيبها كفائض يرسل سنوياً للباب العالى . فبعد أن زاد الفائض المخطط من ستة عشر مليون بارة فى القرن السادس عشر الى أربعة وعشرين مليون بارة فى أول القرن السابع عشر تعرض للتذبذب بين الزيادة والنقصان ، فصار يتراوح بين عشرين مليون بارة وثلاثين مليون بارة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . ويلاحظ ستانفورد شو أن الفائض الفعلى كان دائماً يقل

عن الفائض المخطط نظراً لانخفاض الايرادات وارتفاع النفقات عن المبالغ المتوقعة أو المخططة أصلا .

وقد جرت عدة محاولات للاصلاح المالى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، كانت جميعها تهدف الى الارتفاع بالفائض الفعلى الى المستويات المخططة ، وكانت تلك المحاولات تنجح فى تحقيق غرضها أول الأمر ثم ماتلبث أن تعود الفجوة مرة أخرى بين الفائض المخطط والفعلى .

وقد تحولت معاملة أموال الارسالية السنوية بالتدريج الى مايشبه الاعتماد المفتوح لصالح الباب العالى فى مصر ، واستخدمت فى أغراض شملت شراء سلع متنوعة لحسابه وشحنها الى الاستانة ، وتموين وحدات الأسطول العثمانى أو القوات العثمانية المارة بالأراضى المصرية ، ومد أمير الحج بأموال إضافية لانفاقها على قافلة الحج وعلى الأغراض المتصلة بالأراضى المقدسة ، كما استخدمت تلك الأموال فى حالات الضرورة والطوارىء عند تعرض البلاد لموجات من الجفاف أو الفيضان أو خلاف ذلك .

ويلاحظ ستانفورد شو أن الفائض المرسل بالفعل الى الاستانة قلما تعدى مبلغ خمسة الملايين من البارات فى أواخر القرن الثامن عشر .

جدول رقم (٢)

تحليل تقريبى [١] لصافى استيلاء الطبقة الحاكمة على الأموال ومصادر تمويلها [٢] من واقع الميزانيات مكتملة البيانات

(المبالغ بآلاف البارات)

هجرية / ميلادية	١٠٨٢ هـ/١٦٧١م		١١٨٠ هـ/١٧٦٦ م	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪
مصادر التمويل				
١ ـ التدفق المالى من المقاطعات	٧٦,٩٧٠	٨٦,٣	١٠٠,٧١٢	٩٨,٧
٢ ـ ناقص : نفقات على أغراض فى مصر	(٦,٦٤٤)	(٧,٤)	(٤,٩١٦)	(٤,٨)
صافى التدفق المالى من الموارد الانتاجية	٧٠,٣٢٦	٧٨,٩	٩٥,٧٩٦	٩٣,٩
٣ ـ مال الجوالى والايرادات المتنوعة	١٨,٨٣٥	٢١,١	٦,٢٠٨	٦,١
صافى مصادر التمويل	٨٩,١٦١	١٠٠,٠	١٠٢,٠٠٤	١٠٠,٠

صافى التدفق المالى الى الطبقة الحاكمة				
٤ ـ الأجور والمرتبات والمعاشات	٥٦,٤٣٨	٦٣,٣	٦٤,٤٨٥	٦٣,٢
٥ ـ مصروفات الباب العالى	٢,٨٠٢	٣,١	٢,٥٤٤	٢,٥
٦ ـ الارسالية السنوية	٢٠,٣٦٣	٢٢,٩	٢٥,٠٦٨	٢٤,٦
إجمالى التدفق المالى الى الطبقة الحاكمة	٧٩,٦٠٣	٨٩,٣	٩٢,٠٩٧	٩٠,٣
٧ ـ ناقص : الكشوفية الكبيرة والحلوان	ـ	ـ	(١٧,٠٦٢)	(١٦,٧)
صافى التدفق المالى الى الطبقة الحاكمة	٧٩,٦٠٣	٨٩,٣	٧٥,٠٣٥	٧٣,٦
٨ ـ الفائض من مصادر التمويل : نفقات الحج والأراضى المقدسة	٩,٥٥٨	١٠,٧	٢٦,٩٦٩	٢٦,٤

تابع الجدول رقم (٢)

(المبالغ بآلاف البارات)

هجرية / ميلادية	١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م		١٢٠٩ هـ / ١٧٩٥م		المتوسط العام	المتوسط للقرن ١٨
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	٪	٪
مصادر التمويل						
١ ـ التدفق المالى من المقاطعات	١٠٨,٥٨٤	١٠١,٩	٩٦,٣٣٢	٩٨,٤	٩٦,٣	٩٩,٦
٢ ـ ناقص : نفقات على أغراض فى مصر	(٦,٤١٧)	(٦,٠)	(٥,١٢٢)	(٥,٢)	(٥,٨)	(٥,٢)
صافى التدفق من الموارد الانتاجية	١٠٢,١٦٧	٩٥,٩	٩١,٢١٠	٩٣,٢	٩٠,٥	٩٤,٤
٣ ـ صافى الجوالى والايرادات المتنوعة	٤,٤٢٣	٤,١	٦,٧٠٤	٦,٨	٩,٥	٥,٦
صافى مصادر التمويل	١٠٦,٥٩٠	١٠٠,٠	٩٧,٩١٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

هجرية / ميلادية	١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م		١٢٠٩ هـ / ١٧٩٥م		المتوسط العام	المتوسط للقرن ١٨
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	٪	٪
صافى التدفق الى الطبقة الحاكمة						
٤ ـ الأجور والمرتبات والمعاشات	٥٨,١٣٧	٥٤,٥	٥٣,١١١	٥٤,٢	٥٨,٨	٥٧,٣
٥ ـ مصروفات الباب العالى	٩٩٠	٠,٩	٩٧٥	١,٠	١,٩	١,٥
٦ ـ الارسالية السنوية	٣٥,١٧٦	٣٣,٠	٣٠,٧٣٥	٣١,٤	٢٨,٠	٢٩,٦
إجمالى التدفق الى الطبقة الحاكمة	٩٤,٣٠٣	٨٨,٤	٨٤,٨٢١	٨٦,٦	٨٨,٧	٨٨,٤
٧ ـ ناقص : الكشوفية الكبيرة والحلوان	(١٧,٠٩١)	(١٦,٠)	(١٦,٨٦٣)	(١٧,٢)	(١٢,٥)	(١٦,٦)
صافى التدفق الى الطبقة الحاكمة	٧٧,٢١٢	٧٢,٤	٦٧,٩٥٨	٦٩,٤	٧٦,٢	٧١,٨
٨ ـ الفائض من مصادر التمويل : نفقات الحج والأراضى المقدسة	٢٩,٣٧٨	٢٧,٦	٢٩,٩٥٦	٣٠,٦	٢٣,٨	٢٨,٢

هوامش الجدول رقم (٢)

١ ـ التحليل المبين فى هذا الجدول هنا تحليل تقريبى لأنه يصنف ما استولت عليه الطبقة الحاكمة من موارد مالية طبقاً لما تدلنا عليه مسميات البنود الموضحة فى الجدول رقم (١) ، ولا يتطرق الى تحليل تلك المسميات الى جزئيات أكثر تفصيلاً ، وذلك لالتزامنا هنا أن نقدم التحليل من واقع ماورد فى الميزانيات فحسب . وفى الجدول رقم (٣) نخطو خطوة أبعد فنحاول استنباط ميزانية تقديرية نبينها ونحلل جزئياتها فيما يلى ذلك من جداول طبقاً للمستفيدين الفعليين من كل بند من بنود الانفاق وبغض النظر عن المسمى الأصلى لذلك البند .

٢ ـ التصنيف الموضح أعلاه يعيد ترتيب الايرادات والنفقات ، فيسعى الى بيان صافى مصادر التمويل من جهة (أى الايرادات من المقاطعات ومال الجوالى والمصادر المتنوعة بعد خصم ما يعاد انفاقه منها على الموارد الانتاجية) وصافى استخداماتها من جهة أخرى (أى الانفاق على الطبقة الحاكمة وعلى الأغراض الدينية بعد خصم مادفعته تلك الطبقة من ضرائب ورسوم الى الخزانة العامة) . والنسب المئوية للأنصبة منسبة الى صافى مصادر التمويل طبقاً للمبين فى الجدول أعلاه ، وليس الى إجمالى الايرادات أو الاستخدامات المبينة فى الجدول رقم (١) .

الجدول رقم (٣)

تقدير[١] للايرادات والمصروفات فى سنوات مختارة[٢]

(المبالغ بآلاف البارات)

هجرية / ميلادية	١٠٨٢ هـ/١٦٧١ م		١١٠٧ هـ/١٦٩٥ م	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪
مصادر الأموال :				
١ ــ المقاطعات الزراعية	٦٥,٢٩٩	٦٧,٠	٦٧,٠٥٦	٦٣,٨
٢ ــ المقاطعات الجمركية	١٠,١٥٧	١٠,٤	١٢,٥٥٧	١٢,٠
٣ ــ المقاطعات الحضرية والأخرى	٣,٢٠٢	٣,٣	١,٨١٠	١,٧
إجمالى ايرادات المقاطعات (مال الخراج)	٧٨,٦٥٨	٨٠,٧	٨١,٤٢٣	٧٧,٥
٤ ــ الكشوفية الكبيرة والحلوان	ـ	ـ	١٦,١٤١	١٥,٤
٥ ــ مال الجوالى	١,٢٠٠	١,٢	١,٨٥٣	١,٨

هجرية / ميلادية	١٠٨٢ هـ/١٦٧١ م		١١٠٧ هـ/١٦٩٥ م	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪
٦ ـ إيرادات متنوعة	١٧,٦٣٥	١٨,١	٥,٦٠٠	٥,٣
إجمالى الايرادات	٩٧,٤٩٣	١٠٠,٠	١٠٥,٠١٧	١٠٠,٠
إستخدام الأموال :				
٧ ـ الأجور والمرتبات والمعاشات	٥٦,٤٣٧	٥٧,٩	٦١,٨٥٩	٥٨,٩
٨ ـ نفقات الحج والأراضى المقدسة	٩,٨٠٣	١٠,١	١٤,٠٢٩	١٣,٤
٩ ـ نفقات على أغراض فى مصر	٦,٠٨٢	٦,٢	٤,٢٥٦	٤,١
١٠ ـ مصروفات الباب العالى	٢,٤٦١	٢,٥	٢,٥٤٧	٢,٤
إجمالى المصروفات	٧٤,٧٨٣	٧٦,٧	٨٢,٦٩١	٧٨,٨

١١ ـ فائض الايرادات عن المصروفات (الارسالية السنوية)	٢٢,٧١٠	٢٣,٣	٢٢,٣٢٦	٢١,٢
١٢ ـ إجمالى الاستخدامات	٩٧,٤٩٣	١٠٠,٠	١٠٥,٠١٧	١٠٠,٠

تابع الجدول رقم (٣)

تقدير[١] للايرادات والمصروفات فى سنوات مختارة[٢]

(المبالغ بآلاف البارات)

هجرية / ميلادية	١١٣٠ هـ/١٧١٧ م		١١٥٥ هـ/١٧٤٢ م	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪
مصادر الأموال :				
١ ـ المقاطعات الزراعية	٧١,٧٩٧	٦٤,٦	٧٤,٢٣٥	٦٥,٠
٢ ـ المقاطعات الجمركية	١٣,٤٦٩	١٢,١	١٤,٤٥١	١٢,٦
٣ ـ المقاطعات الحضرية والأخرى	٢,٣٠١	٢,١	١,٩٥٤	١,٧

إجمالى ايرادات المقاطعات				
(مال الخراج)	٨٧,٥٦٧	٧٨,٨	٩٠,٦٤٠	٧٩,٣
٤ ــ الكشوفية الكبيرة والحلوان	١٦,١٤١	١٤,٥	١٦,٠٠٢	١٤,٠
٥ ــ مال الجوالى	١,٨٥٣	١,٧	١,٩١٦	١,٧
٦ ــ إيرادات متنوعة	٥,٥٦٢	٥,٠	٥,٦٦٣	٥,٠
إجمالى الايرادات	١١١,١٢٣	١٠٠,٠	١١٤,٢٢١	١٠٠,٠
إستخدام الأموال :				
٧ ــ الأجور والمرتبات والمعاشات	٦٢,١٠٧	٥٥,٩	٥٩,٩٢٤	٥٢,٥
٨ ــ نفقات الحج والأراضى المقدسة	١٤,٩٦٦	١٣,٥	١٧,٠١٢	١٤,٩
٩ ــ نفقات على أغراض فى مصر	٥,٤٥٨	٤,٩	٥,٥٥٧	٤,٩
١٠ ــ مصروفات الباب العالى	١,٨٣٩	١,٧	١,٨٣٩	١,٦
إجمالى المصروفات	٨٤,٣٧٠	٧٦,٠	٨٤,٣٣٢	٧٣,٩
١١ ــ فائض الايرادات عن المصروفات (الارسالية السنوية)	٢٦,٧٥٣	٢٤,٠	٢٩,٨٨٩	٢٦,١
١٢ ــ إجمالى الاستخدامات	١١١,١٢٣	١٠٠,٠	١١٤,٢٢١	١٠٠,٠

تابع الجدول رقم (٣)

تقدير [١] للايرادات والمصروفات فى سنوات مختارة [٢]

(المبالغ بآلاف البارات)

هجرية / ميلادية	١١٧٤ هـ/١٧٦٠ م		١١٨٠ هـ/١٧٦٦ م	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪
مصادر الأموال :				
١ ـ المقاطعات الزراعية	٨١,٣٠٣	٦٥,٥	٨٤,١٧٩	٦٧,٣
٢ ـ المقاطعات الجمركية	١٥,٣٢٧	١٢,٤	١٥,٣١٢	١٢,٣
٣ ـ المقاطعات الحضرية والأخرى	٢,٦٩٠	٢,٢	٢,٧٠٦	٢,٢
إجمالى إيرادات المقاطعات (مال الخراج)	٩٩,٣٢٠	٨٠,١	١٠٢,١٩٧	٨١,٨
٤ ـ الكشوفية الكبيرة والحلوان	١٧,٠٦١	١٣,٧	١٧,٠٦١	١٣,٦
٥ ـ مال الجوالى	٢,٠٠٤	١,٦	٢,٠٠٤	١,٦

البند				
٦ ـ إيرادات متنوعة	٥,٧٥١	٤,٦	٣,٧٤٧	٣,٠
إجمالى الايرادات	١٢٤,١٣٦	١٠٠,٠	١٢٥,٠٠٩	١٠٠,٠
إستخدام الأموال :				
٧ ـ الأجور والمرتبات والمعاشات	٥٩,٠١٨	٤٧,٥	٥٩,٧٤٣	٤٧,٨
٨ ـ نفقات الحج والأراضى المقدسة	٢٥,٠٢٠	٢٠,٢	٢٦,٤١٧	٢١,١
٩ ـ نفقات على أغراض فى مصر	٥,٠٦٩	٤,١	٤,٩٠١	٣,٩
١٠ ـ مصروفات الباب العالى	١,٨٣٩	١,٥	٢,٥٤٤	٢,١
إجمالى المصروفات	٩٠,٩٤٦	٧٣,٣	٩٣,٦٠٥	٧٤,٩
١١ ـ فائض الايرادات عن المصروفات (الارسالية السنوية)	٣٣,١٩٠	٢٦,٧	٣١,٤٠٤	٢٥,١
١٢ ـ إجمالى الاستخدامات	١٢٤,١٣٦	١٠٠,٠	١٢٥,٠٠٩	١٠٠,٠

تابع الجدول رقم (٣)

(المبالغ بآلاف البارات)

هجرية / ميلادية	١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م		١٢٠٩ هـ / ١٧٩٥م		المتوسط العام	المتوسط لميزانيات القرن ١٨
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	٪	٪
مصادر الأموال :						
١ ـ المقاطعات الزراعية	٨٤,٣٢٦	٦٦,٩	٧٨,٩٢٧	٦٦,٣	٦٥,٨	٦٦,٥
٢ ـ المقاطعات الجمركية	١٥,١٧٦	١٢,٠	١٥,١٧٦	١٢,٨	١٢,١	١٢,٤
٣ ـ المقاطعات الحضرية والأخرى	٢,٤٢٠	١,٩	٢,٢١٦	١,٩	٢,١	٢,٠
إجمالى إيرادات المقاطعات (مال الخراج)	١٠١,٩٢٢	٨٠,٨	٩٦,٣١٩	٨١,٠	٨٠,٠	٨١,٠
٤ ـ الكشوفية الكبيرة والحلوان	١٧,٤٦٣	١٣,٩	١٦,٨٦٣	١٤,٢	١٢,٤	١٣,٨
٥ ـ مال الجوالى	٢,٠١٩	١,٦	٢,٠٥٩	١,٧	١,٦	١,٦

البند						
٦ ـ إيرادات متنوعة	٤,٦٤٥	٣,٧	٣,٧٤٧	٣,١	٦,٠	٣,٦
إجمالى الايرادات	١٢٦,٠٤٩	١٠٠,٠	١١٨,٩٨٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
إستخدام الأموال :						
٧ ـ الأجور والمرتبات والمعاشات	٥٨,١٣٧	٤٦,١	٥٣,١١١	٤٤,٦	٥١,٤	٤٦,٥
٨ ـ نفقات الحج والأراضى المقدسة	٣٠,٦٦١	٢٤,٣	٣٣,٠٣٥	٢٧,٨	١٨,٢	٢٣,٤
٩ ـ نفقات على أغراض فى مصر	٦,٤٠١	٥,١	٥,٤٢٣	٤,٦	٤,٧	٤,٤
١٠ ـ مصروفات الباب العالى	١,٢٤٣	١,٠	٨١٥	٠,٧	١,٧	١,٣
إجمالى المصروفات	٩٦,٤٤٢	٧٦,٥	٩٢,٣٨٤	٧٧,٧	٧٦,٠	٧٥,٦
١١ ـ فائض الايرادات عن المصروفات (الارسالية السنوية)	٢٩,٦٠٧	٢٣,٥	٢٦,٦٠٤	٢٢,٣	٢٤,٠	٢٤,٤
١٢ ـ إجمالى الاستخدامات	١٢٦,٠٤٩	١٠٠,٠	١١٨,٩٨٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

هوامش الجدول رقم ٣

١ ــ أقمنا تقديراتنا للايرادات والمصروفات على أساس منهج نلخصه فيما يلى :

أولاً : التعرف على الجزئيات المكونة لكل من البنود المذكورة فى الميزانيات مكتملة البيانات .

ثانياً : تتبع البيانات التاريخية المتناثرة المتوفرة عن كل عنصر جزئى على حدة للتعرف على ما طرأ من تغيير فيه ، واستخدام ذلك التتبع التاريخى للتوصل الى تقديرات منفصلة لكل عنصر جزئى بحيث يتكون من مجموع تلك التقديرات الجزئية تقديرنا لاجمالى البند المكونة له .

ثالثاً : فى حالة عدم تمكننا من تتبع العناصر الجزئية بالكيفية الموضحة فى الفقرة السابقة ، حاولنا استنباط علاقات بين العناصر الجزئية بعضها البعض و/أو بينها وبين البنود الاجمالية التى يدخل كل منها فيها ، واستخدمنا تلك التقديرات المستنبطة فى تقدير إجمالى كل بند من بنود الميزانية .

وقد حاولنا الاستدلال على مدى صلاحية التقديرات المبنية على المنهج السابق كمؤشرات تقريبية لهيكل الميزانية ، فقمنا باستخدام نفس ذلك المنهج فى بناء تقديرات للايرادات والمصروفات فى الأعوام مكتملة البيانات والتى أوردنا ميزانياتها فى الجدول رقم (١) . ويمكن للقارىء المقارنة بين ما توصلنا اليه من تقديرات لتلك السنوات باستخدام المنهج الموضح هنا وبين الأرقام الفعلية للموازنة المبينة فى الجدول رقم (١) .

٢ ــ خمس من السنوات الثمانى المختارة هنا قد اختيرت باعتبار كل منها أول سنة مالية تعقب محاولة « إصلاح مالى » عثمانى للخزانة المصرية . إذ جرت خمس محاولات عثمانية على الأقل لاعادة ترتيب ايرادات الخزانة المصرية ومصروفاتها فى السنوات ١٦٧٠ ، ١٦٩٥ ، ١٧٤٢ ، ١٧٦١ ، ١٧٦٦ (١٧٦٧) (أنظر التقديم المتصدر لهذا الملحق) ، وكان الدافع المحرك وراءها كلها تدبير الوسائل لتحقيق كامل الفائض السنوى المستهدف (الارسالية) والذى زيد من ستة عشر مليون بارة عند تأسيسه الى عشرين مليوناً فى ١٥٩٦ ثم أربعة وعشرين مليوناً فى ١٦٠١ ثم تراوح بين عشرين مليوناً وثلاثين مليوناً فيما بعد . وفى السنوات

مابين تلك المحاولات ، كان الهيكل العام للموازنة يظل ثابتاً فى مجمله وكذلك الايرادات المستهدفة والاعتمادات المحددة للنفقات ، ومن هنا فقد كان من المقبول اختيار السنوات التى اعقبت تلك المحاولات مباشرة كحدود فاصلة وكمؤشر تقديرى لتطور هيكل الموازنة على مدى الفترة محل الدراسة .

وقد توفرت لدينا أيضاً بيانات كافية عن أعوام ١٧١٧ و١٧٨٥ و٦ ــ ١٧٩٥ بصورة مكنتنا من بناء تقديرات للايرادات والمصروفات فيها .

الجدول رقم (٤)

تصنيف المستفيدين[١] من الأموال من واقع المصروفات فى سنوات مختارة

(نسب مئوية)

هجرية ميلادية	١٠٨٢/ ١٦٧١	١١٠٧ ١٦٩٥	١١٣٠ ١٧١٧	١١٥٥ ١٧٤٢	١١٧٤–٥ ١٧٦٠ – ١
الأجور والمرتبات والمعاشات :					
١ – الطبقة الحاكمة	٥٧,٩	٥٨,٩	٥٥,٩	٥٢,٥	٤٧,٥
نفقات الحج والأراضى المقدسة :					
١ – الطبقة الحاكمة	١,٠	٣,٦	٣,٠	٣,٦	٩,٠
٢ – الاستخدامات الدينية	٩,١	٩,٨	١٠,٥	١١,٣	١١,٢
الاجمالى	١٠,١	١٣,٤	١٣,٥	١٤,٩	٢٠,٢
نفقات على أغراض فى مصر[٢]					
١ – الطبقة الحاكمة	٤,٣	٢,٣	٣,٢	٣,٢	٢,٦
٢ – الاستخدامات الدينية	٠,٩	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٦

٣ ـ الموارد الانتاجية	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩
الاجمالى	٦,٢	٤,١	٤,٩	٤,٩	٤,١
مصروفات الباب العالى					
١ ـ الطبقة الحاكمة	٢,٥	٢,٤	١,٧	١,٦	١,٥
الأرسالية السنوية :					
١ ـ الطبقة الحاكمة	١٧,٣	١٥,٧	٢٣,٣	٢٥,٠	٢٥,٠
٢ ـ الأستخدامات الدينية	٦,٠	٥,٥	٠,٧	١,١	١,٧
الاجمالى	٢٣,٣	٢١,٢	٢٤,٠	٢٦,١	٢٦,٧
تلخيص عام للاستخدامات طبقاً للمستفيدين (٣)					
١ ـ الطبقة الحاكمة	٨٣,٠	٨٢,٩	٨٧,١	٨٥,٩	٨٥,٦
٢ ـ الأستخدامات الدينية	١٦,٠	١٦,١	١١,٩	١٣,١	١٣,٥
٣ ـ الموارد الانتاجية	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	,٩
الاجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

تابع الجدول رقم (٤)

تصنيف المستفيدين[١] من الأموال من واقع المصروفات فى سنوات مختارة

(نسب مئوية)

	١١٨٠/ ١٧٦٦	١٢٠٠/ ١٧٨٥	١٢٠٩/ ١٧٩٥-٦	المتوسط العام	المتوسط للنصف الأخير من القرن ١٨
الأجور والمرتبات والمعاشات :					
١ ـ الطبقة الحاكمة	٤٧,٨	٤٦,١	٤٤,٦	٥١,٤	٤٦,٥
نفقات الحج والأراضى المقدسة :					
١ ـ الطبقة الحاكمة	٨,٨	٨,٧	١١,٤	٦,١	٩,٥
٢ ـ الاستخدامات الدينية	١٢,٣	١٥,٦	١٦,٤	١٢,١	١٣,٩

	١١٨٠/ ١٧٦٦	١٢٠٠/ ١٧٨٥	١٢٠٩/ ١٧٩٥-٦	المتوسط العام	المتوسط للنصف الأخير من القرن ١٨
نفقات على أغراض فى مصر(٢) :					
١ ـ الطبقة الحاكمة	٢,٤	٣,٦	٣,١	٣,١	٢,٩
٢ ـ الاستخدامات الدينية	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٦
٣ ـ الموارد الانتاجية	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩
الاجمالى	٣,٩	٥,١	٤,٦	٤,٧	٤,٤
مصروفات الباب العالى					
١ ـ الطبقة الحاكمة	٢,١	١,٠	٠,٧	١,٧	١,٣
الارسالية السنوية :					
١ ـ الطبقة الحاكمة	٢٣,٩	٢٢,٣	٢١,٠	٢١,٧	٢٣,١
٢ ـ الاستخدامات الدينية	١,٢	١,٢	١,٣	٢,٣	١,٣
الاجمالى	٢٥,١	٢٣,٥	٢٢,٣	٢٤,٠	٢٤,٤

	١١٨٠/ ١٧٦٦	١٢٠٠/ ١٧٨٥	١٢٠٩/ ١٧٩٥–٦	المتوسط العام	المتوسط للنصف الأخير من القرن ١٨
تلخيص عام للاستخدامات طبقاً للمستفيدين (٣)					
١ ـ الطبقة الحاكمة	٨٥,٠	٨١,٧	٨٠,٨	٨٤,٠	٨٣,٥
٢ ـ الاستخدامات الدينية	١٤,١	١٧,٤	١٨,٣	١٥,١	١٥,٨
٣ ـ الموارد الانتاجية	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩
الاجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

هوامش الجدول رقم ٤

١ – قمنا هنا بتفتيت كل بند من بنود الانفاق الى عناصره الجزئية المكونة له ، ثم صنفنا المستفيد الفعلى من كل من تلك العناصر (قارن ذلك بالتصنيف الموضح فى الجدول رقم (١) والذى علقنا عليه فى الهامش المذيل لذلك الجدول) .

٢ – من بين ماإعتبرناه انفاقاً من ذلك البند على الطبقة الحاكمة مايلى على سبيل المثال : المدفوعات الى العسكر من فرقتى الشاويشية والمتفرقة عند قيامهم بجبى الضرائب من الأرياف وهى مدفوعات ثابتة لم تدخل ضمن بند الأجور وعرفت بمصطلح « تذاكر شاويشية» ، والمؤن العينية التى صرفت لأتباع الطبقة الحاكمة ولاستهلاك دواب الأمراء والولاة . ومن بين ماإعتبرناه انفاقاً على أغراض دينية مايلى : المعاشات التى دفعت فى القاهرة والقدس ودمشق لعلماء الدين وللقائمين على المساجد ، وكذلك الانفاق على المؤن الغذائية والسلع المشحونة الى المدينتين الأخيرتين . أما مااعتبرناه انفاقاً على الخدمات والاستثمارات العامة فتركز فى مد المدن الساحلية بالمياه العذبة ، وصيانة بيوت الجمارك بها ، وصيانة الخلجان والسواق والقنوات الامبراطورية والسدود ومقياس النيل والمدفوعات الى القائمين على كل تلك الخدمات والأنشطة . (Shaw, The Financial......, 232-235)

٣ – نلاحظ هنا أنه بينما استولت الطبقة الحاكمة فى مجموعها على كامل النفقات الموجهة للأجور والمرتبات والمعاشات ولمصروفات الباب العالى (بغض النظر عن الجناح الأكثر سيطرة ومن ثم الأكثر استيلاء على الموارد المالية) ، فقد توزعت نفقات الحج والأراضى المقدسة وكذلك الارسالية السنوية بين أفراد من تلك الطبقة وبين أغراض دينية مختلفة ونلاحظ هنا أننا نستخدم تعبير « الطبقة الحاكمة » بمعنى يشمل معاونيها أيضاً باعتبار أن الانفاق على هؤلاء ضرورى لصيانة النظام القائم وبالتالى فهو لفائدة الطبقة الحاكمة ، كذلك فالأغراض الدينية التى وجهت النفقات اليها كانت شكلية الطابع فى أغلب الأحيان ، وقد أوردنا هاتين الملاحظتين فى متن فصول الدراسة . ومن ناحية أخرى ، فقد تحولت النسبة العظمى من النفقات التى ظهرت فى الأصل تحت مسمى « أغراض فى مصر » الى هاتين الناحيتين بينما اقتصر الانفاق على الخدمات والاستثمارات العامة على نسبة محدودة من ذلك البند وضئيلة للغاية من اجمالى الانفاق .

الجدول رقم (٥)

الأنصبة المئوية لمصادر الأموال والمستفيدين منها مأخوذة الى صافى التدفق النقدى[١] من واقع تقدير الايرادات وتصنيف المستفيدين فى سنوات مختارة

(نسب مئوية)

هجرية / ميلادية	١٠٨٢/ ١٦٧١	١١٠٧/ ١٦٩٥	١١٣٠/ ١٧١٧	١١٥٥/ ١٧٤٢	٥ ـ ١١٧٤/ ١ ـ ١٧٦٠
معامل التحويل[٢]	١,٠٢٠	١,١٩٦	١,١٨٣	١,١٧٦	١,١٧١
مصادر التمويل :					
١ ـ التدفق المالى من المقاطعات (مال الخراج)	٨٢,٣	٩٢,٧	٩٣,٢	٩٣,٣	٩٣,٨
٢ ـ ناقص : صافى النفقات على الموارد الانتاجية	(١,٠)	(١,٢)	(١,٢)	(١,٢)	(١,١)
صافى التدفق المالى من الموارد الانتاجية	٨١,٣	٩١,٥	٩٢,٠	٩٢,١	٩٢,٧

هجرية ميلادية	١٠٨٢ ١٦٧١	١١٠٧ ١٦٩٥	١١٣٠ ١٧١٧	١١٥٥ ١٧٤٢	١١٧٤ – ٥ ١٧٦٠ – ١
٣ ـ مال الجوالى والايرادات المتنوعة	١٩,٧	٨,٥	٨,٠	٧,٩	٧,٣
صافى مصادر التمويل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
صافى التدفق المالى الى الطبقة الحاكمة :					
٤ ـ من الأجور والمرتبات والمعاشات	٥٩,١	٧٠,٤	٦٦,١	٦١,٧	٥٥,٦
٥ ـ من نفقات الحج والأراضى المقدسة	١,٠	٤,٣	٣,٥	٤,٢	١٠,٥
٦ ـ من النفقات على أغراض فى مصر	٤,٤	٢,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٠

هجرية / ميلادية	١٠٨٢ ١٦٧١	١١٠٧ ١٦٩٥	١١٣٠ ١٧١٧	١١٥٥ ١٧٤٢	١١٧٤ – ٥ ١٧٦٠ – ١
٧ – من مصروفات الباب العالى	١,٦	٢,٩	٢,٠	١,٩	١,٨
٨ – من الأرسالية السنوية	١٧,٦	١٨,٨	٢٧,٦	٢٩,٤	٢٩,٣
إجمالى التدفق المالى الى الطبقة الحاكمة	٨٤,٧	٩٩,٢	١٠٣,٠	١٠١,٠	١٠٠,٢
٩ – ناقص : الكشوفية الكبيرة والحلوان	–	(١٨,٤)	(١٧,١)	(١٦,٤)	(١٦,٠)
صافى التدفق المالى الى الطبقة الحاكمة	٨٤,٧	٨٠,٨	٨٥,٩	٨٤,٦	٨٤,٢
١٠ – الفائض من مصادر التمويل : الاستخدامات الدينية	١٦,٣	١٩,٢	١٤,١	١٥,٤	١٥,٨

تابع الجدول رقم (٥)

الأنصبة المئوية لمصادر الأموال والمستفيدين منها مأخوذة الى صافى التدفق النقدى[١] من واقع تقدير الايردات وتصنيف المستفيدين فى سنوات مختارة

(نسب مئوية)

هجرية / ميلادية	١١٨٠/ ١٧٦٦	١٢٠٠/ ١٧٨٥	١٢٠٩/ ١٧٩٥ـ٦	المتوسط العام	المتوسط للنصف الأخير من القرن ١٨
معامل التحويل[٢]	١,١٧٠	١,١٧٤	١,١٧٨		
مصادر التمويل :					
١ ـ التدفق المالى من المقاطعات (مال الخراج)	٩٥,٧	٩٤,٩	٩٥,٤	٩٢,٦	٩٤,٩
٢ ـ ناقص صافى النفقات على الموارد الانتاجية	(١,١)	(١,١)	(١,١)	(١,٢)	(١,١)
صافى التدفق المالى من الموارد الانتاجية	٩٤,٦	٩٣,٨	٩٤,٣	٩١,٤	٩٣,٨

هجرية / ميلادية	١١٨٠/ ١٧٦٦	١٢٠٠/ ١٧٨٥	١٢٠٩/ ١٧٩٥ـ٦	المتوسط العام	المتوسط للنصف الأخير من القرن ١٨
٣ ـ مال الجوالى والايرادات المتنوعة	٥,٤	٦,٢	٥,٧	٨,٦	٦,٢
صافى مصادر التمويل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
صافى التدفق المالى الى الطبقة الحاكمة					
٤ ـ من الأجور والمرتبات والمعاشات	٥٥,٩	٥٤,١	٥٢,٥	٥٩,٤	٥٤,٥
٥ ـ من نفقات الحج والأراضى المقدسة	١٠,٣	١٠,٢	١٣,٤	٧,١	١١,١
٦ ـ من النفقات على أغراض فى مصر	٢,٨	٤,٢	٣,٧	٣,٦	٣,٤

هجرية / ميلادية	١١٨٠/ ١٧٦٦	١٢٠٠/ ١٧٨٥	١٢٠٩/ ١٧٩٥ـ٦	المتوسط العام	المتوسط للنصف الأخير من القرن١٨
٧ ـ من مصروفات الباب العالى	٢,٥	١,٢	٠,٨	١,٩	١,٥
٨ ـ من الأرسالية السنوية	٢٨,٠	٢٦,٢	٢٤,٧	٢٥,٠	٢٧,١
إجمالى التدفق المالى الى الطبقة الحاكمة	٩٩,٥	٩٥,٩	٩٥,١	٩٧,٠	٩٧,٦
٩ ـ ناقص : الكشوفية الكبيرة والحلوان	(١٥,٩)	(١٦,٣)	(١٦,٧)	(١٤;٣)	(١٦,٢)
صافى التدفق المالى الى الطبقة الحاكمة	٨٣,٦	٧٩,٦	٧٨,٤	٨٢,٧	٨١,٤
١٠ ـ الفائض من مصادر التمويل : الاستخدامات الدينية	١٦,٤	٢٠,٠٤	٢١,٦	١٧,٣	١٨,٦

هوامش الجدول رقم (٥)

١ ـ إعتمدنا على أنصبة مصادر الأموال المبينة فى الجدول رقم (٣) فى تقدير الأنصبة لصافى مصادر التمويل وللكشوفية الكبيرة والحلوان ، وعلى التصنيف التحليلى للاستخدامات المبينة فى الجدول رقم (٤) فى تقدير الأنصبة النسبية لصافى التدفق المالى الى الطبقة الحاكمة والى الاستخدامات الدينية والى الموارد الانتاجية .

٢ ـ معامل التحويل نسبة مأخودة إلى الواحد . نلاحظ أن النسب المبينة فى الجدولين (٣ و ٤) مأخودة الى اجمالى الايرادات والاستخدامات . وحيث أن الجدول رقم (٥) أعلاه يسعى الى قياس الأنصبة مأخوذة الى صافى مصادر التمويل ، فقد قمنا بقياس النسبة العددية بين اجمالى الايرادات وصافى مصادر التمويل وضربنا تلك النسبة فى النصيب المئوى المبين فى الجدول رقم (٣) بالنسبة لمصادر التمويل وللكشوفية الكبيرة والحلوان ، وذلك المبين فى الجدول رقم (٤) بالنسبة للتدفق الى الطبقة الحاكمة والاستخدامات الدينيه والموارد الانتاجية ، فتوصلنا بذلك الى نسب المصادر والاستخدامات مأخوذة الى صافى مصادر التمويل بدلا من اجمالى الايرادات .

قائمة المراجع

أولاً : المصادر الأصلية

أ ـ باللغة العربية

١ ـ الجبرتى ، عبدالرحمن : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، بيروت : دار الفارس ، ١٩٧٠ .

٢ ـ الجبرتى ، عبدالرحمن : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، تحقيق وشرح حسن جوهر وعبدالفتاح السرنجاوى والسيد ابراهيم وعمر الدسوقى ، سبعة أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٦ .

ب ـ باللغة الأجنبية

٣ ـ **Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution: A Report by Huseyn Efendi, translated from the Original Arabic.** Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1964.

٤ ـ **Ottoman Egypt in the Eighteenth Century: The Nizamname-i Misir of Cezzar Ahmed Pasha.** Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1962.

٥ ـ Sonnini, C.S.: Travels in Upper and Lower Egypt tr. H. Hunter. London : John Stockdale, 1799.

ثانياً : المصادر الثانوية

أ ـ باللغة العربية

٦ ـ أنيس ، محمد أحمد : الدولة العثمانية والشرق العربى ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٥ .

٧ ـ جرجس ، فوزى : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، القاهرة : الدار المصرية ، ١٩٥٠ .
٨ ـ الرافعى ، عبدالرحمن : تاريخ الحركة القومية ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٢٩ .
٩ ـ رمضان ، محمد رفعت : على بك الكبير ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، غير مؤرخ (التصدير مؤرخ فى ١٩٥٠) .
١٠ ـ الشرقاوى ، محمود : مصر فى القرن الثامن عشر دراسات فى تاريخ الجبرتى ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ .
١١ ـ لميطة ، محمد فهمى : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٦ .

ب ـ باللغة الأجنبية

١٢ ـ Baer, Gabriel, "Guilds in Middle Eastern History" in **Studies in the Economic History of the Middle East** ed., M.A. Cook. London: Oxford University Press, 1970, 11-30.
١٣ ـ Crecelius, D. "Non-ideological Responses of the Egyptian Ulama to Modernization" in **Scholars, Saints and Sufis** ed., N. Keddie. Berkeley: University of California Press, 1972. 167-209.
١٤ ـ Crouchley, A.E. **The Economic Development of Modern Egypt**. London-New York-Toronto: Longmans Green and Co., 1938.
١٥ ـ Gibb, H.A.E.& Bowen H. **Islamic Society and the West.** 2 vols. London-New York-Toronto: Oxford University Press, 1950-57.
١٦ ـ Hourani, A.H. "The Islamic City in the Light of Recent Research" in **The Islamic City** ed. A.H. Hourani& S.M. Stern. Oxford: Bruno Cassirer, 1970.

١٧ - Inalcik, Halil "The Ottoman Mind and Aspects of the Ottoman Economy" in **Studies of the Economic History of the Middle East** ed. M.A. Cook. London: Oxford University Press, 1970. 207-18.

١٨ - Kimche, David "The Political Superstructure of Egypt in the Late Eighteenth Century" **Middle East Journal** XXII iv (1968) 448-62.

١٩ - Raymond, Andre **Artisans et Commercants au Caire au XVIIIe siecle.** Damascus: Institut Francais de Damas, 1973.

٢٠ - Al-Sayyid Marsot, Affaf Lutfi "The Political and Economic Functions of the Ulama in the Eighteenth Century" **Journal of the Economic and Social History of the Orient** XVI (1973) 130-54.

٢١ - "The Role of the Ulama in Egypt During the Early Nineteenth Century" in **Political and Social Change in Modern Egypt** ed., P.M. Holt. London: Oxford University Press, 1968. 264-80.

٢٢ - Shaw, Stanford J. **The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798.** Princeton : Princeton University Press, 1962.

٢٣ - "Land holding and Land-tax Revenues in Ottoman Egypt" in **Political and Social Change in Modern Egypt** ed., P.M. Holt. London: Oxford Univerity Press, 1968. 91-103.

٢٤ - Stern, S.M. "The Constitution of the Islamic City" in **The Islamic City** ed. A.H. Hourani& S.M. Stern. Oxford: Bruno, 1970.

المحتويات — صفحة

عن الكاتب والكتاب

ينتمى كاتب هذا البحث إلى الجيل الذى ولد مع قيام ثورة ١٩٥٢ ، فتفتح وعيه فى مطلع الستينيات وعاصر ما تعرضت له البلاد من متغيرات جوهرية تزامن أهمها مع فترة دراسته الجامعية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) ومع بدء انخراطه فى الحياة العملية بعد ذلك . أتم الكاتب دراسته الجامعية الأولى فى الجامعة الأمريكية فى القاهرة (١٩٧٥) ثم حصل على درجة الماجستير فى الإقتصاد السياسى من جامعة تورنتو بكندا (١٩٧٧) . وقد عمل من وقتها فى الحقل المصرفى الأئتمانى فتنقل بين عدة مؤسسات شملت البنك المصرى الأمريكى (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) وبنك باركليز البحرين (١٩٨٢ ـ ١٩٨٥) والمؤسسة العربية المصرفية بالبحرين (١٩٨٨ ـ ١٩٩٠) ، وتخللت تلك الفترة سنتان من التعاقد لمدة محدودة مع بضع مؤسسات أخرى كما تخللها حضوره دورة دراسية قصيرة فى تقييم وإدارة الاستثمارات فى جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٧) . وكان آخر ما تولاه الكاتب إدارة مديونية العالم الثالث لدى المؤسسة العربية المصرفية فى البحرين حتى عودته إلى مصر فى شهر نوفمبر الماضى .

أما البحث الذى بين يدى القارىء فهو كما يقول د . جلال أمين : « بحث ممتاز يتكلم عن فترة زمنية محدودة ، هى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ، وفى بلد واحد هو مصر ، ولكنه يرسم صورة شيقة للغاية وتنبض بالحياة ، لما يمكن أن يتعرض له مجتمع سىء الحظ من قهر حكامه والطبقة صاحبة السلطة فيه ، وكيف يؤدى ذلك بالضرورة إلى تعطيل النهضة وسوء الحال .





دار المستقبل العربى